جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الشراكة الأورو مغاربية بين التعاون والهيمنة

بعد أحداث 11سبتمبر 2001 - 2015

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:
لونيسي سيليا
لونيس سعدية

تحت إشراف:
الأستاذ: قساس يونس

لجنة المناقشة:

الأستاذة:إعباسن زاهية.....عضوا رئيسا

الأستاذ: قساس يونس .....عضوا مشرفا ومقررا

الأستاذ: عمرون محمد.....عضوا ممتحن

السنة الجامعية: 2015-2016.

كلمة الشكر

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف" **قساس يونس**" لحسن توجهاته لنا خلال إنجازنا لهذا البحث.

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتنا المحترمين الذين درّسونا خلال المشوار الدراسي وهذا عرفانا لكل ما بذلوه من مجهودات جبارة من أجلنا.

كما نتقدم بالشكر أيضا لكل من وقف معنا وساندنا في إنجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الشخصين الأكثر عزة إلى قلبي أمي و أبي حفظهما الله.

أهدي هذا العمل إلى أخواي فاتح وأنيس و أختي كاتية.

وكل أفراد عائلة "لونيسي" و "عماري".

إلى صديقتي سعدية التي شاركتني هذا البحث.

إلى كل أصدقائي وصدقاتي خاصة حياة،شهيرة.

وإلى كل الذين ساعدوني معنويا.

سيليا

الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى:

والدي العزيزين اللذان كان لهما الفضل الكبير في هذا المشوار.

وأهدي هذا العمل إلى زوجي العزيز الذي قدم لي الكثير من العون.

وإلى كل أفراد عائلتي من كبيرهم إلى صغيرهم خاصة أخي "محند" لولاه لما وصلت إلى هنا.

وكما أهديه إلى صديقتي "سيليا" التي شاركتني هذا البحث.

إلى كل أصدقائي وصديقاتي خاصة "جوهر" و "وسيلة"، "أمال".

وإلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا العمل.

سعدية

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأورومغاربية

المبحث الأول:الشراكة والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الأول:مفهوم الشراكة

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالشراكة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة.

المطلب الثالث: نظرية التبعية.

الفصل الثاني: مبادرات الشراكة الأورومغاربية

المبحث الأول: خلفيات الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي

المطلب الثاني: منتدى 5+5.

المطلب الثالث: مسار برشلونة.

المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية.

المطلب الأول: إتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تونس.

المطلب الثاني:إتفاقية الاتحاد الأوروبي مع المغرب.

المطلب الثالث: إتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر.

المبحث الثالث: انعكاسات 11 سبتمبر 2001 على مسار الشراكة الأورومغاربية.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط.

الفصل الثالث:التحديات والسيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورو مغاربية.

المبحث الأول: تحديات الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: التحدي الأمني للشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الثاني: التحدي الاقتصادي للشراكة الأورو مغاربية.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: سيناريو النجاح في الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الثاني: السيناريو الاخفاق في الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الثالث: السيناريو الاتجاهي في الشراكة الأورو مغاربية.

الخاتمة.

قائمة المراجع والمصادر.

مقدمة:

بالرغم من استقلال الدول المغاربية إلا أن الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا بقيت تحاول ربط هذه الدول باتفاقيات طويلة كاتفاقيات إيفيان الجزائرية، ولم تكتفي بهذا فعملت جاهدة على ذلك من خلال فكرة الحوار العربي الأوروبي الذي ارتكزت عليه الدول الأوروبية بهدف ضمان تزويد أسواقها بالنفط واستقرارها، واعتبره إطار مناسب لمناقشة القضايا الإقتصادية.

فالسياسات المتوسطية سياسات تعاونية ومصلحية من خلال التعاملات التجارية والمالية التي كانت تعمل على الإبقاء على الرابط ما بين الشمال والجنوب المتوسطي وعلى تبعية جنوب المتوسط لشماله.

لذا و مع نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية، سعى الاتحاد الأوروبي للحفاظ على مناطق نفوذه والتي كانت تشكل محورا أساسيا لسياساتهوفي ظل اختلاف الأوضاع الداخلية والإقليمية لمنطقة المتوسط عامة ومنطقة المغرب العربي خاصة، أصبحت توجهات هذه الدول تقوم على أساس التعاون والشراكة في مختلف المجالات في ظل ظهور الحاجة إلى التكتل من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة ما دفعها إلى ضرورة إيجادمبادرات جديدة من شأنها تعزيز التقارب وخلق نوع من التعامل بين الضفتين وهذا من خلال المبادرة الفرنسية الخاصة بغرب المتوسط (منتدى5+5).

لكن ومع وقوع أحداث 11سبتمبر2001ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الخط في ظل التنافس على مناطق النفوذ راح الاتحاد الأوروبي يحاول تجديد اتفاقياته السابقة من أجل ضمان مصالحه والقيام بمبادرات جديدة والمتمثلة أساسا في سياسة الجوار الأوروبية والإتحاد من أجل المتوسط سعيا منه لإبراز مكانته في المنطقة.

مبررات الدراسة (اختيار الموضوع):

تكتسي موضوع الشراكة الأورو مغاربية بأهمية كبيرة ما يدفع أي باحث إلى الاهتمام بها حيث أننا في هذا الموضوع سوف نتطرق الى الدوافع التي كانت وراء اختيارنا للموضوع والتي يمكن إيجازها في مجموعة مبررات ذاتية تتعلق بالباحث وموضوعية تتعلق بالموضوع.

- **المبررات الذاتية:**

إن الإنتماء لمنطقة البحر الأبيض المتوسط عامة والمغاربية خاصة يفرض علينا ضرورة الاهتمام بمختلف التحولات الدولية المتسارعة، فاختيار هذا الموضوع تابع من محاولة إرضاء الفضول العلمي وفهم طبيعة الشراكة الأورومغاربية على ضوء التحولاتالدولية الراهنة مع تسليط الضوء على علاقات التعاون وتضارب المصالح في المنطقة الأورومغاربية لإعادة الهيمنة والسيطرة لمناطق النفوذ الاستعمارية .

- **المبررات الموضوعية:**

إن الدوافع الموضوعية لهذا الموضوع تتمثل في:

- ضرورة معرفة طبيعة الشراكة الأورو مغاربية وأهميتها على الأطراف المعنية.
- دراسة المتغيرات المتحكمة لهذه الشراكة مع إبراز مختلف المشاريع والسياسات الأوروبية المنتهجة حول المسائل والمصالح المشتركة.
- ضرورة البحث حول افاق الشراكة الأورو مغاربية وانعكاساتها كونها بين التعاون والهيمنة.

- **أهداف الدراسة:**

- تهدف هذه الدراسة أساسا إلى معرفة الشراكة الأورو مغاربية ونوايا كل طرف من أطرافها فدول الاتحاد الأوروبي يراها من منظور براغماتي يخدم مصالحه، أما دول المغرب العربي تسعى لتحقيق التنمية والالتحاق بالدول المتقدمة.

الاشكالية:

عملت أوروبا لعقود طويلة من اجل ربط دول المتوسط بها من خلال العديد من الاتفاقيات بدء من برشلونة وصولا إلى الإتحاد من أجل المتوسط وهذا بهدف تحقيق مصالحها،في ذات الوقت نجد الجنوب تحاول الإستفادة بما يقدم دول الشمال.

من هنا نطرح الإشكالية التالية:

ما حقيقة الشراكة الأورو مغاربية وهل تهدف إلى الهيمنة أم التعاون؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما خلفيات الشراكة الأورومغاربية؟
- ماهي أبرز الإتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الاوروبي مع الاتحاد المغاربي؟
- ماهي أهداف الشراكة الأورومغاربية؟
- ماهي أهم تحديات الشراكة الأورومغاربية وماهو مستقبلها في ظل الربيع العربي وتزايد خطر الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الافريقي؟

- **فرضيات الدراسة:**

-إن النماذج المطروحة وفق منتدى 5+5 ومسار برشلونة وسياسة الجوار الاوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، ما بين الاتحاد الأوروبي والمغاربي غير قادرة على الإلمام بالمطالب المطروحة.

- – كلما زادت وتيرة التحديات الامنية والاقتصادية كلما كان ذلك عائقاً أمام مسار الشراكة.

الاطار الزماني:

سنتطرق إلى موضوع الشراكة الأورو مغاربية بين التعاون والهيمنة وفق إطار زماني تم تحديده بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما ترتب عنها من تداعيات وأخطار عابرة للقارات كالإرهاب الدولي وغيرها من التهديدات الأمنية الى غاية 2015، وخلال هذه الفترة سنتطرق إلى سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط،بالإضافة إلى لقاءات في هذا السياق.

الإطار المكاني:

تطرقنا الى الشراكة الأورو مغاربية بدلا من الشراكة الأورو متوسطية أي الاتحاد الأوروبي (دول الشمال المتوسطي ككتلة واحدة) مع نظيرتها الجنوبية دول اتحاد المغرب العربي

والتي تمت مع تونس المغرب الجزائر باستثناء ليبيا التي استبعدت بسبب أزمة لوكربيوموريتانيا لانخراطها ضمن مشاريع أخرى.

الإطار المنهجي:

إن دراسة موضوع الشراكة الأورومغاربية بين التعاون والهيمنة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والإجابة على اشكاليته يستوجب الاستعانة بمنهجية تساعد على تحليل الموضوع وفهم العلاقات التي تقوم عليها هذه الشراكة، لهذا اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المناهج وهي:

المنهج التاريخي: يعتبر المنهج المتصل بالتاريخ، لأن التاريخ مهم في الدراسات السياسية، حيث نقوم بسرد العلاقات الأورو متوسطية، سيساعدنا على وضع الظاهرة بمحيطها وظروفها التاريخية، لمعرفة الخلفية التاريخية، فكان من الضروري إدراجه في هذه الدراسة كونه سيساعدنا حتما في فهم واقع الحاضر الحالي.

المنهج الوصفي: يعد هذا المنهج أكثر استخداما في العلوم السياسية، ويعوض المنهجالتجريبي، وهو تلك العملية المنتظمة لدراسة ظاهرة اجتماعية وسياسية بواسطة جمع البيانات والمعلومات الضرورية لتحليليها، وتنظيمها وهذا من أجل الوصول إلى أسباب الظاهرة ومسبباتها، العوامل التي تتحكم فيها، ثم استخلاص النتائج وتعميمها، لهذا ارتأينا لوصفوتحديد مختلف أطراف الشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي من وتحديد ملامح هذه العلاقة.

بالإضافة الى العديد من الاحصائيات والتصريحات.

<u>أدبيات الدراسة:</u>

تعد الدراسات السابقة من أهم العناصر التي تساعد الباحث في تحصيله المعرفي، ومن بينالدراسات التي أتيح لنا الاطلاع عليها والاستعانة بها ما يلي:

- مصطفى بخوش بعنوان حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف الصادر عن دار الفجر للنشر والتوزيع عام 2006 وهو مرجع تناول بدقة موضوع الشراكة الأورو متوسطية والسيناريوهات المستقبلية لها.
- بشارة خضر يحمل عنوان أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995-2008الصادرعن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2004 والذي تناول فيه مختلف المبادرات التي قام بها الاتحاد الأوروبي.

- كما تم الاعتماد على مرجعلي الحاج بعنوان سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه المنطقة العربية الصادر عن مركز الدراسات العربية عام 2005.
- توفيق المديني يحمل عنوان المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الصادرعام2004 عن دار الطباعة والنشر حيث تطرق فيه إلى اتفاقيات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.
- أحمد كاتب بعنوان خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الصادر عام 2013 عن دار ابن النديم للنشر والتوزيعحيث تطرق إلى منتدى 5+5.

بالإضافةالمؤلفات والكتب التي اعتمدنا عليها في مذكرتنا هذه وكذا العديد من المقالات، ومذكرات الماجستير ومواقع الأنترنت التي تم الاشارة اليها في قائمة المراجع.

صعوبات الدراسة:

في الحقيقة لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، وقد كانت أغلب الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة

- كثرة المراجع بحيث يؤثر دلك في مسالة انتقاء المعلومات الصحيحة التي تناولت الشراكة الأورو مغاربية فأغلب الدراسات تمحورت حول الشراكة الأورو متوسطية.
- **تقسيمات الدراسة:**
- تم الاعتماد في هذهالمذكرة على خطة من ثلاثة فصول وكل فصل مقسم إلى مباحث ومطالب.
- تم تناول في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأورو مغاربية، من خلال عرضنا لمفاهيم الشراكة والمفاهيم المرتبطة بها كالتكامل، التعاون، التبعية، الهيمنة.

- أما الفصل الثاني تم تخصيصه لمختلف المبادرات الاوروبية لجنوب المتوسط، على غرارمنتدى 5+5، مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية،الإتحاد من أجل المتوسط.
- والفصل الأخير تم دراسة مختلف التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه الشراكة الأورو مغاربية،ثم في الأخير قمنا بعرض السناريوهات المحتملة لهذه الشراكة.

تمهيد:

إن دراسة أي موضوع في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفق مقاربة واحدة غير ممكن وهذا نتيجة للطبيعة اللامستقرة لموضوع العلوم السياسية وتعقيدها. لذا وجب إعتماد مختلف التصورات النظرية للعلاقات الدولية من خلال التطرق لهذه النظريات بهدف تفسير الشراكة الأورومغاربية المتضمن لدراستنا هذه. كذا التطرق لمختلف المفاهيم كسبيل لفهم موضوع الدراسة وكمدخل لها، وعليه يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والنظري لهذا الدراسة المتمثلة في الشراكة الأورومغاربية.

المبحث الأول: الشراكة والمفاهيم المرتبطة بها.

المطلب الأول:مفهوم الشراكة.

تعتبر الشراكة من الناحية اللغوية كلمة مأخوذة من فعل شرك ويقال إشترك فلان مع فلان، أي كان لكل منهما نصيب، فكلاهما شريك للآخر.[1]

فكلمة الشراكة مشتقة من الكلمة الإنجليزية Partner شريك، بمعنى لكون شريك له.

فالشراكة هي وجود علاقة بين اثنين أو أكثر من الشركات أو الكيانات الذين يقررون التعاون لتحقيق هدف مشترك.[2]

فالشراكة يعد من المفاهيم القديمة والجديدة إذ تمت الإشارةإليه في المادة 238 من المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية (الإتحاد الأوروبي حاليا).

فهي تتميز بوجود حقوق وواجبات متبادلة، والقيام بأعمال مشتركة، واتخاذ الإجراءات التي تبدو مناسبة للأطراف. إلا أن هذا المفهوم لم يدخل في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"[3]. أما في مجال العلاقات الدولية فإن استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانيات[4]، وكذا نجد الرئيس الفرنسي François Méttirant طرح مفهوم الشراكة partenariat في طابعه الاقتصادي، بحيث طالب الدول الأوروبية بتقييم علاقات مشتركة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط في المجالات الاقتصادية الثقافية،

---

[1]– هناء عبيد ، **السياسة الأوربية اتجاه الشرق الأوسط** (مصر: مطابع الأهرام،2002)، ص 19.

[2]-Définition partenariat – la toupie, sur le site **www.toupie.org/Dicti**,le(03-03/2016)

[3]– نسرين نموشي، **انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة محمد خضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009–2010)، ص ص 3–4.

[4]– مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010– 2011)، ص 47.

الحضارية،الإعلامية، بحيث حسب رأيه أن للمنطقة المتوسطية تاريخا مشتركا وحضارة متوسطية واحدة من شأنها أن تساعد على إحياء الفضاء المتوسطي.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية تعتبر الشراكة من المصطلحات المستخدمة من قبل الكثير من الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يعرفها .PonsonB على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف الى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الاستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة فيعتبر B.Garrette et P.Dussage أن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعينة لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة.

أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة و تقيّم علاقات مشاركة لتحقيق الأهداف المشتركة.[2]

وعرفتها الدكتورة هناء عبيد بأنها مفهوم جديد للتنمية، تتحول فيه العلاقات بين الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة، وتدور الفكرة إلى إحداث نوع من التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع الأمني أو الطبيعة الفنية غير السياسية والاجتماعية، وعرفت أيضا على أنها تلك العلاقة المتطورة التي تجمع بين مجموعة من الدول عير المتجانسة نسبيا، وهي تشمل مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والأمنية، واعتبرها البعض إحدى مظاهر العولمة، حيث أنها عبارة

[1]– نسرين نموشي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]– سهام عبد الكريم، الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من الموقع الإلكتروني: 6manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../31.doc ، (2016/03/13) .

عن اتفاقيات تحصل بين الدول تمس كل المجالات السياسية، الاقتصادية والثقافية، الهدف منها تحقيق منطقة رفاهية مشتركة.[1]

أما الدكتور محمد قويدري عرف الشراكة على أنها إحدى الوسائل العلمية الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة في هذه الدول ،كما أنها تمثل احدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ويعرفها الدكتور معين أمين على أنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة، وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول الى الغايات المنشودة والمتوقعة.

أما Jean Touscoz يرى الشراكة على أنها عبارة عن تنظيم أو اتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وترجع أهميتها إلى كونها وسيلة للاستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح المتبادلة[2] فالشراكة تعتبر اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات.[3]

---

[1]– هناءعبيد، مرجع سابق، ص 20.

[2]– نصير العرباوي،"مستقبل الشراكة الأورو متوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.17،(سبتمبر 2013)، ص 294.

[3]– عبد الرزاق بن عبيد، بومدين حوالف رحيمة، "**الشراكة ودورها في جلب الإستثمارات الأجنبية**"، الملتقى الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المتعقد بجامعة سيدي دحلب البليدة يومي 21و 22 ماي 2002.

يعرف جون فليب نوفيل الشراكة على أنها شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات.

ويعرفها ماري جوزيف سوستر أنها حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون لتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل، بدون شرط ضروري من أجل أن تجسد علاقة ثقة بين المتعاملين.

أما فتح الله ولعلو يعرف الشراكة في كتابة الاقتصاد العربي والمجموعة العربية ص79 هي العلاقة المشتركة والقائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتجسيد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول للغايات المنشودة والمتوقعة.

ويعرف محمد أمين السيد الشراكة بأنها نمط من العلاقات الخاصة والمميزة القائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية[1]. وعليه فهي تلك الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين الدول عن طريق إبرام اتفاقيات دولية تخص التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي، العلمي لا تتجسد بالضرورة مشتركة، فهي تهدف إلى تنفيذ سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل، وتهدف الى الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة وكذا تحقيق مصالح مشتركة فيما بينها[2].

1- رزيقة غراب، نادية سجار، "**محتوى الشراكة الأورو جزائرية**"، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006، ص02.

2- **المعجم في القانون الدولي**، عمر سعد الله، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 272.

فإذن هي تقوم على المساهمة بنصب، فهي طريقة للحصول على منافع مشتركة، وأنها نظام مشاركة بين الأطراف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، تقوم على وجود أجهزة دائمة، ومصالح مشتركة بين الفواعل الدولية.[1]

وعلى هذا فهي بمثابة شركة مساهمة يعني أنها كل تشارك بها يمكن أن يساهم بعيدا عن الالتزامات المؤسساتية والضغوط السياسية والاقتصادية.

فعليه فالشراكة علاقة بين متعاملين والقائمة على المصالح المشتركة بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالشراكة:

يرتبط مفهوم الشراكة بعدة مفاهيم، كالتكامل، التعاون، التبعية والهيمنة.

التكامل: كلمة التكامل من الناحية اللّغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التّام، أي بمعنى جعل الشيء كلا متكاملا، أو هي عملية ربط الأجزاء المنفصلة وإضافتها بعضها إلى بعض الآخر لتكوين كل متكامل.

وقد ورد في القواميس العربية بمعنى مماثل، ففي قاموس مختار الصحاح ، جاءت كلمة (الكمال) بمعنى التمام وقد كمل يكمل بالضم (كمالا) وكمل الشيءإذا استوفى وأصبح خال من النقائص، وجاء أيضا في قاموس المصباح المنير (كمل) إذ تمت أجزاءه وكملت محاسنه وأعطيته المال (كملا) بفتحتين أي كاملا وافيا واستكملته استتمته.

[1]– عبد اللطيف بوروبي، "العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001 تعاون بالشراكة"، **المستقبل العربي**، ع .428، (أكتوبر 2014)، ص 96.

فأصل كلمة التكامل intégration إلى اللاتينية والتي استعملت لأول مرة عام 1620 في قاموس أكسفورد الانجليزي، والذي أورده بمعنى تجميع الأشياء كي تألف كلا واحد.

وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل، فهي تدل على ربط أجزاء بعضها لبعض لتكون منها كل واحد.[1]

فللتكامل عدة تعاريف ومفاهيم لمنظري علم السياسة كونه يعتبر من أهم المواضيع في العلاقات الدولية ومن بينها نجد تعريف أرنست هانس مؤسسي الوظيفية الجديدة الذي يعرفه على أنه العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية فيدول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة.[2]

ومن خلال تعريفه هذا التكامل كعملية أن يوضح أنه تلك الاستراتيجية التي تتبناها الدول المشاركة في هذه العملية من أجل بلوغ أهداف معينة تتلخص عادة في بناء السّلم الدولي وتحقيق الرخاء وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية.[3]

أما ليون لينبرغ يعرف التكامل على أنه العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن ادارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض

---

[1]– كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، أطروحة ماجيستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013–2014)، ص ص 3–4.

[2]– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والتوزيع،1985)، ص ص 271–272.

[3]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص248.

وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفويض أمرها فيها لمؤسسة جديدة.

وهي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية الى مركز جديد.

ويرى كارل دويش التكامل السياسي أنه الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي[1]. بمعنى أن التكامل عنده حالة يحل فيها الأفراد داخل المجتمع الواحد خلافا تهم بطرق سلمية بدل العنف.

التكامل حسب أميتاي ايتزيوني Amitai Etzioni حالة ناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف أو الاكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للشعب، وهو بذلك يرمي لتحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل.[2]

التعاون: يعتبر التعاون من أهم المصطلحات و المفاهيم المستخدمة في العلاقات الدولية.

من الناحية اللغوية يمكن تعريفه على أنه تبادل المساعدة أو المشاركة أو المؤازرة.[3] وهو تبادل العون لتحقيق هدف معين ومصالح مشتركة.

---

[1]– جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 272.

[2]– عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص 240.

[3]– **موسوعة السياسة**، عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.5، 2009)، ص 764.

أما الترجمة الفرنسية لكلمة التعاون coopération وبالإنجليزية أيضا، فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية cum opeérarie بمعنى العمل سويا.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية يمكن تعريفه كنظام وكمذهب اقتصادي واجتماعي يقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشترك (الجمعية التعاونية) ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتجين أو كمستهلكين وتقوم الجمعيات التعاونية أو التعاونيات على مبادئ أساسية منها اكتتاب الأعضاء وتوزيع فائض الربح بينهم على أساس ما يبذله كل عضو في المجهود التعاوني للجمعية وليس على أساس ما قدمه من رأس مال.

فمنذ القرن التاسع عشر يرى بعض المفكرين في التعاون نظاما اقتصاديا جديدا يعالج الآلام والمساوئ التي تعاني منها المجتمعات الرأسمالية. وانتشرت التعاونيات في تلك المجتمعات واتخذت أنواعا عديدة أهمها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات العمال التعاونية الإنتاجية، والجمعيات التعاونية الزراعية.[2]

فهو مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا، أو جغرافيا أو منتمين لدين واحد، أو ذو أصول عرقية واحدة.[3]

---

[1]– ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول الشمال والجنوب المتوسط**، (جامعة محمد خيضر بسكرة: دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011)، ص 51.

[2]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[3]– إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة...والتكتلات الاقليمية البديلة** (القاهرة: مكتبة مبدولي، 2000)، ص 85.

التعاون يقوم على تضافر الجهود بين الأفراد أو الفئات لنيل غاية مشتركة و التي من غير الممكن بلوغها من طرف الفرد الواحد لوحده والتي من غير الممكن بلوغها من طرف الفرد الواحد لوحده أو الفئة الواحدة.[1]

كما يعتبر أيضا تبادل مساعدة، بحيث لا يهدف لخلق مؤسسات دائمة، إذ هو ذو طبيعة مؤقتة، أهدافه مجردة وغير مشتركةفهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى إنمائي متفاوت.[2]

أما في الميادين الاقتصادية يعني الارتباط والتنسيق، وقد يشتمل مفهوما أوسع كأن يتضمن مجالات متعددة كالاقتصاد،السياسة،الأمن، الثقافة بحيث نجد أنه:

- في المجال الاقتصادي يعتبر شكل اتفاق بين دولتين أو أكثر، بحيث تتفق الدول للانضمام لمؤسسات دولية وضعت لدعم الاقتصاد والتجارة بين الدول.
- في المجال السياسي والأمني يتجسد في أنشطة الأمم المتحدة السياسية في العمليات السلمية.
- في المجال الاجتماعي والثقافي يتمثل في المساعي والجهود التي تقوم بها بعض المنظمات الدولية المهتمة بالجوانب الثقافية والاجتماعية كاليونيسكو.[3]

وفيما يخص التعاون الدولي فهو تكاثف جميع الدول على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية، وعلى تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية للناسجميعا.وقد جاء هذا المبدأ في مقاصد (أهداف) الأمم المتحدة كما يقصد به الارتباط

---

[1]– **المعجم السياسي** ،وضاح عبد المنان زيتون، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط . 1، 2006)، ص 98.

[2]– عبد اللطيف بووربي، مرجع سابق، ص96.

[3]– فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة** (عمان: دار زهران، د س ن)، ص 07.

والتنسيق به الارتباط والتنسيق في ميدان معين أو مجالات متعددة من أجل التقليل في الاختلافات الموجودة بين دولتين أو أكثر في إطاره تعمل هذه الأخيرة على ترقية علاقاتها.[1]

كما أنه يعتبر تحرك جماعي للأطراف الدولية المعينة به، وهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد وإرادة ورغبة من الفاعلين بشكل جدي ومنسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية الاجتماعية والأمنية للدول المرتبطة بهذا التعاون.[2]

التبعية: من الناحية اللغوية تعبّر عن كون الشيء تابعا لغيره، وهي سيطرة سياسية تملكها دولة قوية على دولة أخرى تابعة.[3]

فالتبعية تعتبر جملة من العلاقات اللامتكافئة، المصحوبة بنزعة تراكمية (تراكم التفاوت)، على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي،فالتبعية تعادل مفهوم الاستغلال، وما ينجم عنه من تفاوت اقتصادي بين المستغل والمستغل.[4]

وهي تعد من المفاهيم الحديثة التي أخذت في التداول في الأدبيات السياسية ولاسيما بعد مرحلة إزالة الاستعمار وولوج عدد كبير من الدول مرحلة الاستقلال الوطني، إلا أنها بقيت في حالة من التبعية للقوى الاستعمارية أيا كانت توجهاتها الاقتصادية حيث أن نمو وتوسع اقتصادياتها ارتبط مجموعة من الدول السابقة أو أن مؤسسات هذه الدول تكيفت في بنائها الداخلي على النمط الذي كان يسود في السابق مما أدى إلى بروز تلك العلاقة غير السوية حسب عالم الاجتماع النرويجي Gohan Galtung الذي عبر عن مصطلح الاستعمار الهيكلي، الذي يشير إلى تفاعل رأسي بين المركز والأطراف في صورة تبادل

---

[1]– عمرسعد الله، مرجع سابق، ص 127.

[2]– متعب بن عبد الله السند، **التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة**، رسالة ماجيستير منشورة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا،2011)، ص 22.

[3]– مفهوم التبعية،من الموقع/ www.almaany.com/ar/dich/ar-ar في (15–03–2016).

[4]– **معجم المصطلحات الاقتصادية عربي – فرنسي– إنجليزي**، خليل أحمد خليل، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ط.1، 1997)، ص 54.

تجاري واقتصادي يتسم بعدم المساواة نتيجة احتكار المركز للسلع المصنعة مقابل مسؤولية الأطراف عن المواد الأولية، الأمر الذي يحرم دول الأطراف من تحقيق وفرات خارجية.

ويعتبر المدخل الثقافي من المداخل الأساسية (نشر قيم وثقافة الغرب) لخلق علاقة تبعية يتم تكريسها من خلال الترويج لنمط الحياة الغربية وإشاعة القيم الاستهلاكية بحيث سيتم الاعتماد على الغرب لتلبية الاحتياجات الأساسية.[1]

إذن هي الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة ما معتمد على تطوير اقتصاد دولة أخرى تهيمن عليها، وهناك نوعين من الدول الأول دول المركز (الدول الرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد الدولي) والثاني: الدول التابعة (الدول المتخلفة) التي تدور في فلك الدول المسيطرة.[2] فهي اعتماد متبادل غير متكافئ لا يهدف لخلق مؤسسات أو أجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة ،فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطور و توسع دول أخرى.[3]

الهيمنة: تعرف من الناحية اللّغوية هيمن سيطر عليه وراقبه، أما حسب أحد علماء النفس الاجتماعي، فالهيمنة تتضمن فكرة القوة عند الطرف المهيمن، مقابل الخضوع والاستسلام عند المهيمن عليه، وحاولت مختلف العلوم وضع مرادفات أخرى للمصطلح، ففي إحدى موسوعات علم الاجتماع نجد سيطرة هيمنة Domination أو الامتثال عن طريق القهر،

---

[1]– **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ناظم عبد الواحد الجاسور، (بيروت: دار النهضة العربية، ط.1، 2008)، ص 176–177.

[2]– عبد الله عبد الكريم السالم، "**رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**"، شرم الشيخ: المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة الابداع والتميز 27–28 نوفمبر 2004.

[3]–عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص97.

فالأفراد قد يمارسون القوة بعضهم عن البعض الآخر،أي السيطرة سواء باستخدام القوة الغاشمة، أو على أساس أن من تمارس معهم هذه القوة يتخيّلونها بوصفها قوة شرعية.[1]

فبهذا الهيمنة تعني السيطرة، وتأتي هذه الأخيرة من الكلمة اللاتينية dominus بمعنى "سيّد أو اللّورد" فهذه الكلمة لا توحي بفكرة فحسب بل القيادة المطلقة غير قابلة للطعن فمفهوم الهيمنة الاتمولوجي من اليونانية القديمة hégémon بمعنى القائد العسكري، وفي العصور اليونانية تعني التفوق السياسي بما في ذلك قيادة العمليات العسكرية التي تمارس على الشعب. وبالتالي فهي تعني السيطرة التي تمارسها مباشر إما سياسيا، عسكريا، اقتصاديا.[2]

فمصطلح الهيمنة اصطلاحا يعني التحكم بمسلك الآخرين لنيل أهداف واضحة المعالم، والطرق التي يستعملها الفرد للتحكم بمصير الآخرين.[3]

وهي وصف للحالة التي تمارس فيها الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول هيمنة كافية على دول أخرى وتأثير الدولة على دولة أخرى أو مجموعة من الدول بحكم امتلاك عناصر القوة، وهي عبارة عن مشروع تعمل الدولة القوية على تنفيذه.[4]

يرجع المفكرون أصل المصطلح إلى غرامشي Antonio Gramsci بمفهوم تسلط دولة، الذي شاع في القرن العشرين، أي قوة الطبقة الحاكمة فباقتناع الطبقات الأخرى أن مصلحتها هي مصالح الجميع، وهي سيطرة أكثر براعة، من كونها خفية.[5]

---

[1]– جميلة علوش، **الهيمنة الذكورية في الحكاية الشعبية قراءة سوسيو ثقافية من منظور بورديو**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الآداب واللّغات، 2013–2014)، ص 08.

[2]- définition : hégémonie, hémonique, hégémonisme sur le site :www.toupie.org» dictionnaire le (02-04-2016).

[3]– وضاح عبد المنان زيتون، مرجع سابق، ص 344.

[4]– علي زياد، عبد الله فتحي العلبي، **السياسة الدولية والاستراتيجية القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وآفاقها المستقبلية** (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط.1، 2010)، ص 20.

[5]– جميلة علوشن، مرجع سابق، نفس الصفحة.

أما جون ميرشيمر John .J.Mearsheimer يعرفها على أنها وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديا أن تقابل ضدها، فهي القوة العظمى الوحيدة في النظام وبالتالي تعتبر أقوى بشكل جوهري من القوى العظمى الأخرى في النظام الدولي.[1]

أما جوزيف ناي وروبرت كوهين عرفاها على أنها وجود قوة دولية مسيطرة، تكون لها الغلبة في المصادر المادية، وتتوافر لديها القوة والإدارة اللازمة لصياغة قواعد للتفاعل فيما بين الدول في النظام الدولي.[2]

يتضح لنا من خلال هذه التعريفات تقوم على:

الشراكة		التعاون	التبعية	الهيمنة
– مصالح و أهداف مشتركة – تقوم على مبدأ التكافؤ	– خلق كيان و مركز جديد وفق مصالح مشتركة	– مؤقت – غير دائم – أهداف غير مشتركة	– عدم المساواة – لا توجد مصالح مشتركة – تقوم على مبدأ الرضى	– عدم المساواة – تقوم على مبدأ الإكراه – التحكم

من إعداد الطالبتين

[1]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 66.

[2]– مولاي المصطفى البرجاوي، الهيمنة الغربية -المؤشرات القوية على الانهيار- في الموقع :www.alukar.net يوم 2016/04/07.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للشراكة الأورومغاربية.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة.

النظرية الواقعية: نجد مقاربتين المقاربة التقليدية والمقاربة الجديدة،فلقد تعددت مقولات النظرية التقليدية بتعدد مفكريها.

ومن بين المفكرين الأوائل نجد ميكيافلي الذي أكد على الطبيعة الشريرة للأفراد وأن الحاكم يجب أن يتبنى سياسات تختلف عن الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصلحة دولته المتمثلة في تحقيق الأمن وبقائها.

ونجد أيضا هوبز على غرار ميكيافلي الذي أكد على أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني فكل وحدة تسعى للبقاء.[1] وأما هيغل يقول أن الدول تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة أن الإرادة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها، وأن إرادة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها وهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول.

وريمون أرون يؤكد على أن الوحدات السياسية لا تسعى لإمتلاك القوة كغاية في حد ذاتها وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلام أو المجد أو من أجل التأثير في مستقبل النظام الدولي فحسب أرون يتحقق السلام في ثلاثة أشكال وهي كالتالي حالة التوازن، الهيمنة، حالة السلام الإمبراطوري.

ويعتمد نيكولا سبيكمان (NICHOLAS SPYKMAN) 1879 أن الدول تبقى لأنها إما قوية أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها ويرى أن العلاقات بين الدول تمر عبر اتجاهات

[1] – النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية من الموقع: **http : //www .polilics. dz .com** في(05 أفريل 2016).

ثلاثة شأنها شأن العلاقات بين الجماعات الاجتماعية وهذه الاتجاهات هي التعاون وتسوية الخلافات بينها والمعارضة لبعضها البعض ولكي تضمن بقاءها، عليها أن تجعل هدفها الأول في سياستها الخارجية هو الحفاظ على قوتها أو زيادة هذه القوة.[1]

هانس مورغانتو HANS Morgenthan هو رائد الواقعية التاريخية والتي تحدث عنها عام 1948 في كتابه Political Among Nations. وفي نظرية لواقع السياسة الدولية، فهو يعتبر العلاقات السياسية الدولية شبيه العلاقات البشرية من حيث قوانينها الطبيعية التي تسعى للقوة للمحافظة على البقاء وتعزيز من الذات، فالدولة عنده تسعى للقوة انطلاقا من سعيها لمصلحتها الوطنية دون مبادلات للمعايير الأخلاقية فهي سيدة نفسها في ظل غياب النظام الدولي ووجود فوضى فيه.[2]

وكما يقول مورغنتو أنها تقوم على إقراض بسيط وهو أن الدول هي مسيرة بواسطة الوجود الانساني الذي له ارادة في القوة التي تولد معه وهذا يعني أن الدولة لها شبيهة لا تشبع في طلب القوة أو ما سماه "بالشوق اللامحدود للقوة والتي تبحث دائما على فرص لتهاجم وتهيمن على الدول الأخرى.[3]

2- <u>الواقعية الجديدة</u>: التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية التي هي بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات، ومن أهم مؤيديها "كنيث والتز وروبرت جيلين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي". وهؤلاء تخطو كثيرا سابقيهم من الواقعين التقليديين

---

[1]- جيمس دورتي، مرجع سابق، ص ص 62-66.

[2]- محمد عقيل وصفي، "التحولات المعرفية للواقعية الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، "**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م. 42، ع.1، (2005)، ص ص 104، 105.

[3]- أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، ع 42، ص ص 4-5.

التجريبية متنافرة الأجزاء أو ما يعرف Atomistic Empinicism من خلال جهودهم بإيجاد نظرية علمية للسياسة الخارجية على عكس التقليدية.[1]

كانت استراتيجية والتز الأساسية للمحافظة على الواقعية في وجه تحدي المذهب التعدديهي تقييد نطاق الواقعية كنظرية أولا. في حين أن مورغا نتو كان يعد "النظرية" مصطلحا فضفاضا على الرغم من أشارته المتكررة إلى قوانين السياسة، وقام والتز بتوسيع مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية وحاول الربط بين قوة الدولة وامتلاك عناصر مثل المساحة أو الموقع الجغرافي، والموارد المادية والطبيعية، والسكان ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري والاستقرار السياسي والكفاءة.[2]

ومن أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفسيرها النسقي للسلوك الخارجي للدول نجد:

- أن الدولة الفاعل الأساسي وحداوي وعقلاني في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم وخاصة أن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدولية وليس الداخلية، وهذا ما أشار إليه A.kissinger Henry حينما قال "تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية".[3]
- تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية لتقوية الإقتصاد، بناء القوة العسكرية ومجهودات خارجية، بناء الأحلاف المادية.
- فحسبها القوة ليست هدفا أو غاية في حد ذاتها.

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية في دراسة الأصول والنظريات**، (الكويت: ب.د.ن، 1984)، ص ص19–22.

[2]- keneeth N. Waltz, **Man, the state and War**,(Atheareticall Analysis N.Y: Colombia university press, 1959),pp 159-160.

[3] James N. Rosenau, **international politics and foreign policy** (New York:The Free Press,1969),p261

- وهنا أضاف والتز مصطلحا جديدا "الإنضمام إلى الضعيف" وبالتالي فميزان القوى يكون دائما في إطار الدول الكبرى بل حتى الصغرى ولهذا فالإنضمام إلى الطرف الثاني سلوك غير عقلاني لأنه لن يحقق إلا زيادة في إختلال الميزان وميلاد الهيمنة والسيطرة.[1]

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية: Function-alist

في اتجاه ليبرالي ظهرت الوظيفية بصفة فعلية بعد الحرب العالمية الثانية لكن بداية طروحاته تعود الى فترة ما بين الحربين إهتم هذا المسلك الوظيفي بالفرد واعتباره أساس في التغيير والتحول نحو السلم عند توفير حاجياته المعنوية والمادية، فحسب دافيد ميتراني إذا توفرت حاجيات الإنسان يميل إلى السلم.

ولقد تم تصوير النظرية الوظيفية من طرف الباحث الروماني البريطاني "دافيد ميراني"[(2)] (1888–1975) في كتابيه سنة 1933 الأول "تطور الحركة الدولية" والثاني "نظام السلام العالمي سنة 1943 فالحل المثالي حسبه الحفاظ على السلام هو دمج جميع الدول في "إتجاه كبير" فنظام السلام لا يمكن بناؤه الاّ من الأسفل إلى الأعلى عبر تشجيع أشكال التعاون التي تجاوزت قضية السيادة.

ومن أهم الفرضيات التي قامت عليها الوظيفة التقليدية:

- لتحقيق السلم والاستقرار اقترح دافيد ميتراني طرح نظري مبني على الوظيفية والحاجة Needfunction.

[1]- جهاد عودة، **السياسة الدولية, العلاقات الدولية, مدارس ونظريات** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط.2، 2015)، ص 336.

[2]– ناصف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص 276.

- التمييز بين قضايا السياسة العليا lighpolitics التي تشمل الشؤون السياسية وقضايا الأمن القومي. وقضايا السياسة والإنسان lowpolitics التي تشمل الشؤون الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية.

- التركيز على القضايا الاجتماعية التي تضمن احتمالات الجماعية للسعي نحو تحقيق المصالح المشتركة ومع مرور الوقت فإن التقدم في السياسة الدنيا يؤدي الى نتاج سياسة أساسية إن يمكن أن يبني النظام على أساسها.

- إعطاء الخبراء والفنيين من غير السياسيين دور في صنع القرار وتنفيذ سياسات التكامل.[1]

- إنشاء المنظمات الوظيفية مع استثمار الكفاءات لتنفيذ المصلحة المشتركة يجب أن تكون هذه المؤسسات الدولية مستقلة ومتخصصة لمهام التي كانت تهدف من الواقع إلى أداء الجهات المعنية أي أن كل شكل يتبع وظيفة ولم يتبع أي دولة قومية.

- التركيز على التطور التدريجي التكامل أي التركيز على مفهوم الانتشار Ramification من خلال التأكيد على أهمية مؤسسة التعاون المحدود فنجاح في قطاع واحد يؤدي الى التوسع لاحقا في قطاعات أخرى.[2]

- ويذهب "دافيد ميتراني" Mitrani David" إلى الحد القول بأن هناك إمكانية لإقامة مجتمع دولي خالي من الحروب والصراعات عن طريق التعاون في المجالات الاقتصادية عبر إبرام اتفاقيات وسن المواثيق بين الدول.[3]

---

[1]– كريس بروان تر: مركز الخليج للأبحاث، **فهم العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 148.

[2]– نفس مرجع، ص 149.

[3]– ناصف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 277.

النظرية الوظيفية الجديدة: Neofunctionalism

ظهرت هذه النظرية في منتصف الخمسينات وبداية القرن 20.

- يعتبر الباحث الأمريكي إرنست هاس Ernest Haas مؤسس النظرية الوظيفية الجديدة حيث قدم مساهمات عديدة في المناقشات النظرية في مجال العلاقات الدولية ومن أهم مؤلفاته في هذا المجال "توحيد أوروبا" سنة 1958.[1]
- سلم "هاس" في دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية بأن قرار القيام بعملة تكاملية أو معارضتها يعتمد على توقعات الكسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل إضافة إلى التركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها.
- أن التكامل ينتج عن جهة النخب التي تستوفي الحصول على مكاسب من خلال نشاط منظمات فوق قومية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة.
- أن القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق الرفاه ،إذ أن التكامل بدوره يحتاج لشكل من أشكال القوة.
- التسييس التدريجي لأغراض وأهداف الأطراف لاسيما أن هذه الأهداف اعتبرت منذ البداية أهدافا فنية أو أهدافا ليست موضع خلاف وسيتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب.
- التأكد على مصطلح الانتشار spillover وهذا نفس المعنى الذي قصده "دافيد ميتراني" بمصطلح Ramification أي أن نجاح التكامل في قطاع معين يؤدي إلى انتشار التكامل في قطاعات أخرى.

[1]– علي ماجد إبراهيم، **قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**، (القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية، ب س ن)، ص 193.

- وأيضا نجد في دراسة لهانس مع "فيليب شميترا" حيث أشار الباحثان الى ثلاثة متغيرات قد تتدخل في إمكانية تحقيق الاتحاد السياسي انطلاقا من قاعدة الاتحاد الاقتصادي وتقسم على ثلاثة مجموعات:المتغيرات القاعدية، المتغيرات لخطة الاتحاد الاقتصادي، المتغيرات الحركية.[1]

أميتاياِي اتزيوني: Amitai Etzioni

من خلال بحثه التجريبي ركز عالم الاجتماع الأمريكي "أميتاي اتزيوني" على بناء النموذج التحليل المقارن مؤكد أن دراسته على الوحدة السياسية التي تقوم بين عدة دول حيث قام بتقديم مراحل عملية التكامل إلى أربعة مراحل تتمثل فيما يلي:

- حالة ما قبل التوحيد: حيث يزداد الاعتماد المتبادل بين الأطراف في قطاعات معينة.
- عملية التوحيد من خلال القوى الفاعلة فيها: هذه القوى تتميز بالطبيعة القصرية أو النفعية أو بارتباط وثيق بالهوية الاجتماعية.
- عملية التوحيد من خلال القطاعات التي شملها: تتمثل في تزايد تدفق السلع الأفراد والاتصالات بين الوحدات ينتشر التوحيد في قطاع واحد إلى قطاعات أخرى.
- نضج عملية التوحيد ووصولها للنهاية المرسومة لها: تطلق عليها اسم مرحلة الانتماء حيث يكون الاتحاد قد انتشر في مختلف القطاعات ووصل إلى نقطة النهاية.
- وبدون أن ننسى جوزيف ناي joseph .S Nye الذي يرى أن التكامل قد يأخذ عدة أشكال تكامل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي وأن هناك متغيرات حركية تؤثر على عملية التكامل وفقا للروابط الوظيفية والتي أثرت عليه هذه المتغيرات ومن بينها:
  - المتغيرات الاقتصادية التي تتأثر بتحرير الاقتصاد وزيادة التبادلات التجارية والتعاون في مجال التجارة.

[1]– جيمس دورتي، مرجع سابق، ص ص 285–287.

- المتغيرات الاجتماعية: وهي مشاركة أعداد متزايدة من المجتمعات الاجتماعية التي تركز أنشطتها تدريجيا على المستوى الإقليمي.
- المتغيرات السياسية التي تشمل تنشئة النخب الاجتماعية والإيديولوجية.[1]

وفي هذا الإطار يرى "ناي" بأن هناك مجموعة من الشروط لأية تجربة تكاملية والتي تربط بمؤشرات وميكانيزمات التكامل تتمثل فيما يلي: تجانس وتقارب الاقتصاديات تماثل لقيم النخب، إدراك المساواة في توزيع الفوائد وقدرة الدول على التكيف.[2]

نظرية التبعية: هي نظرية من مجال العلوم الاجتماعية مفادها أن الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب عامة ودول العالم العربي خاصة ويعود سببها إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال عامة.

فالتبعية هي علاقة بين اقتصاديين يتوسع احدهما على حساب الآخر ويكون تطور الثاني تابعا لتطور الأول وتعرف على أنها علاقة استغلال وعلاقة غير متكافئة بين دولتين

أو أكثر وهي تعرف أيضا على أنها عبارة عن نظام سياسي واقتصادي تخضع بموجبه إحدى الدول لدولة أخرى وهذا ما يحرم الدولة التابعة من ممارسة كافة مظاهر سيادتها في داخل إقليمها وفي المجتمع الدولي.[3]

تؤكد نظرية التبعية على فكرة أن بعض الدول أو الاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها على دول أخرى أو اقتصاديات أخرى وهذه التبعية بنائية وأعمق من

---

[1]- Josephs .Nye, **j1 peace inparts: integration and conflict in regional (**org anization :university .press of America 1978),p.58.

[2]– حسين بوقارة، "**سياسات التكامل الاقتصادي والاندماج**"، مطبوعة محاضرات ألقيت على طلبة قسم الماجستير، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004.

[3]– جهاد عودة، مرجع سابق، ص520.

العلاقة المهيمنة بين المجتمعات التي تختلف في الحجم في مقابل أنها سطحية في مستوى التنمية الاقتصادية.

والفكرة العامة التي يركز عليها أنصار النظرية التبعية هي أن ما تعانيه دول المحيط من تخلف هو ناتج عن العلاقة الاستغلالية من قبل دول القلب المتمثلة في تحويل فائض الإنتاج من المحيط إلى القلب وكذلك تصدير دول المحيط مواد الإنتاج واستيراد البضائع المصنعة.[1]

وفي هذه النظرية نجد اتجاهين يحاولان كشف عن بعض جوانب الظاهرة و ذلك على النحو التالي:

نجد أن الاتجاه الأول ينظر إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصاديين أحدهما مسيطر والآخر تابع.

- ✓ و نجد الاقتصادي البرازيلي "دوس سانتوس" الذي يرى أن التبعية هي علاقة بين اقتصاديين يتوسع أحدهما الطرف المسيطر، ويواصل نموه الذاتي في حين لا يمكن للطرف الآخر التابع على توسع الآخر أي المسيطر.
- ✓ وأما الاتجاه الثاني فهو يرى أن التبعية تعبيرا عن مجموعة من الأنساق والتكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية ويتزعمهم عالم الاجتماع البرازيلي" فرناند وكارل دويش الذي يرى أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات الاستغلال والقهر الخارجية فحسب بال هي تتبع من التوافق بين المصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية كما يتحداها من الناحية الأخرى المجتمعات والطبقات الواقعة تحت السيطرة.

[1]– عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى** (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 520.

ويقول أندري غوندر فرانك AndreGunder Frank أنه من المستحيل إيجاد في أي مكان من العالم اليوم مجتمع تتوفر فيه خصائص المرحلة التقليدية لروستو، وهذا لأن المجتمعات التقليدية لها فترة طويلة، قبل أن تندمج في الاقتصاد الرأسمالي المتطور وعوالم التخلف. بحيث نجد بأن روستو ومخططه يتضمن أن العالم الصناعي المتطور في عزلة، بينما في الواقع فهذا التطور كان متوقعا للاندماج التقييمي للاقتصاديات المتعددة في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا، كما أن التوسع الاقتصادي والسياسي لأوروبا منذ القرن 15 أنتج الدول التي هي مختلفة الآن وأوجد اتجاها فريدا في تاريخ العالمي.

افتراضات النظرية:

1- بحيث ترى هذه النظرية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بدأت مع نشأة النظام الرأسمالي الذي يبحث عن نظرته المادية.
2- يؤكد أنصار هذه النظرية على مقولة التوازن بين العواصم المركزية والمحيطات الهامشية والتي تقوم على افتراض ما أدى الى نشأة النظام الرأسمالي وتوسعه في العالم خلق الشروط الضرورية للتخلف في الأجزاء الأخرى من العالم الفقير.
3- يؤكد أنصار هذه النظرية على استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره الى المراكز الرأسمالية فقد شهد تاريخ العالم النهب الاستعماري الذي مارسته الدول الكبرى على الدول الصغرى.
4- تخلف العالم الثالث هو الإنتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي وكذا استنزاف فائض الدول المتخلفة وتصديره إلى المراكز الرأسمالية.

أهم نظريات هذه المدرسة:

1-نظرية المركز والمحيط: بحيث نجد أن المركز يتمتع بداخل بيئته الداخلية ببيئة صناعية وتكنولوجية راقية وتتميز بارتفاع الدخل الفردي ولديها كل القدرات المالية، تمويل المشاريع الصناعية وأما المحيط فهي مجموعة الدول البعيدة عن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مقارنة بالمركز.

2-نظرية التبادل اللامتكافئ:

يعتبر التبادل من أنه السعر الأصلي أو الموحد بين بين الصادرات والواردات وعموما فإنه تقديم خدمة أو سلعة، ولكن ظهرت قضية التبادل المتكافئ بين المركز والمحيط بمعنى استغلال المركز للمحيط بحيث هذا الأخير يقوم بتقديم المواد الأولية بأسعار رخيصة للمركز والذي يقوم بدوره بتصنيعها ويقوم ببيعها للمحيط بأسعار باهضة.

وهذا التبادل ينتج عنه عدة آثار سلبية اقتصادية وسياسية على المحيط والتي تؤدي إلى دمار الدول وهذا ما دفع "ببيار جالي" للتعبير عن هذا الوضع بتدمير العالم الثالث وبالتالي هذه العلاقات الغير المتساوية كرست استغلال المركز للمحيط.[1]

[1]- جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص، 525-526.

خلاصة الفصل:

نستنتج أن مفهوم الشراكة مفهوما شاسعا وواسعا بحيث تعددت تعريفاته حسب المفكرين و أن هذه الأخيرة مرتبطة بعدة مفاهيم ومن بينها التكامل التعاون التبعية والهيمنة.

ومن أهم النظريات المفسرة للشراكة الأورومغاربية نجد النظرية الواقعية التي تعتمد على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية و تفسير السلوك الخارجي للدول لعل أبرزها الدولة، القوة ،المصلحة ،العقلانية ،الفوضى الدولية ،مع فارق الواقعية الجديدة التي تركز على فواعل غير دولية المصلحة بالإضافة إلى القيم الثقافة والدين.

و النظرية الوظيفية التي ترى أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات عن تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاجتماعي و الاقتصادي فهي ترى أن الدول يجب أن تكون أكثر تقبلا للتكامل الدولي،على غرار الوظيفية الجديدة التي تدعو إلى الانتشار من قطاع إلى آخر الذي يزيد الدعوة للعلاقات بين مختلف الدول لمواجهة المشكلات و بالتالي زيادة التوجه نحو التكامل.

كم تم اعتماد النظرية التبعية كونها إحدى الاتجاهات التي تدرس مواضيع التنمية و التخلف ولأنها ترى أن الجوهر يكمن في الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث أي البلدان الرأسمالية و هذا الانتقال يتم بالسير على الطريق الذي سارت عليه البلدان المتقدمة لذى تكون تابعة لها.

تمهيد:

تعود الجذور التاريخية للعلاقات الأورو مغاربية، إلى سنوات السبعينات نتيجة لسياسة المحافظة على ربط المستعمرات السابقة بها وقد لعب التقارب الجغرافي وضرورة التبادل التجاري بين الضفتين دورا في القيام بذلك. حيث تنوعت هذه العلاقات بين علاقات صراعية في الخمسينيات من القرن الماضي، بعد ذلك اتسمت بعلاقات تعاونية في إطار الشراكة. وهذا نتيجة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية كأحادية قطبية تسيطر على العالم، لذا قام الإتحاد الأوروبي بعدة مبادرات للإبقاء على مصالحه في المنطقة حيث انطلقت بمجموعة من مشاريع منها منتدى 5+5 ومشروع برشلونة 1995 الذي يجمع بين 27 دولة متوسطية وصولا إلى مبادرة ساركوزي الاتحاد من أجل المتوسط 2008.

المبحث الأول: خلفيات الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي.

تعود فكرة الحوار العربي الأوروبي إلى ميشيل جوبير Michel Jobert والرئيس الفرنسي بو مبيدو جورج Pompidou Georges الذي تحدث عنه في جويلية 1973 مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، لكن سبق ذكره من قبل الفيلسوف اللبناني رينيه حبشي في كتابه ''أنا الشرق أين هو غربك؟'' فالدافع للحوار العربي الأوروبي كان حرب أكتوبر 1973 التي قام بها العرب لتحرير الأراضي المحتلة، وظهور أول صدمة نفطية سنة 1973.بحيث نجد في 16 نوفمبر 1973 أنه قررت الدول الأعضاء في الأوبك تخفيض إنتاجها بنسبة 5% شهريا، وفرض حظر على صادراتها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا بسبب انحيازهما للمواقف المؤيدة لإسرائيل, وآثار هذا الأخير معارضة عامة باعتباره تدخل مرفوض في سياسة الدول، فبهذه الحركة أراد العرب لفت النظر لضرورة حل النزاع الإسرائيلي العربي الذي هدد أمن المنطقة وأعاق تنميتها.[1]

وتجدر الإشارة أن عملية الحوار تأرجحت لغاية 1974 أين تم إلغاء الحظر النفطي على هولندا، حيث استؤنفت الاتصالات الأوروبية العربية في باريس على المستوى الوزاري بتاريخ 31 جانفي 1974، ليتم عقد أول اجتماع للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة في 10-14 جوان 1975.[2]

فالحوار الأوروبي العربي شكل مرتكزا أساسيا للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية بما في ذلك المغاربية، حيث ارتكزت هذه السياسات على البعد الاقتصادي كهدف استراتيجي

1- خضر بشارة، **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1993)، ص 94.

2- علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1، 2005)، ص 140.

لإعادة نفوذها إليها، وفي ظل عملية البناء، الذي شهدته المنطقة العربية، تحولت من مجرد حوار إلى القيام بعقد إتفاقيات في المنطقة في إطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية بهدف تكوين أسس جديدة للعلاقات الأوروبية العربية .[1]

المطلب الثاني: منتدى 5+5.

ترجع فكرة عقد اجتماع بلدان المتوسط الغربي إلى بداية الثمانيات في 1983أين قام الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران بزيارة إلى المغرب وهناك طرح عقد اجتماع يضم أربعة (4) دول أوروبية، متوسطية وخمسة (5) دول مغاربية. وهذه الندوة تسمى (5+4)، ولكن بعد فترة أصبحت تسمى بصيغة 5+5 أي مجموعة العشرة (10)، وذلك بعد انضمام مالطا إليها. وهي تضم ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا ،البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، مالطا، وأشار آنذاك الرئيس الفرنسي ميتران إلى ضرورة إقامة علاقات متميزة بين ما يسمى ببلدان القوس اللاتيني* وبين بلدان المغرب العربي الثلاث المتمثلة في تونس والجزائر والمغرب . ولكن الجزائر رفضت الانضمام إلى هذه الندوة وهذا راجع إلى تمتعها بوضع اقتصادي قوي كبلد منتج للمحروقات.[2]

وفي سنة 1986 أعاد رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق بتينو كراكسي (Bettino Craxi) طرح الفكرة نفسها، ثم اتبعه رئيس الحكومة الإسبانية الأسبق فليبي غونزالس (Gonzales Felipe)، باقتراح مبادرة مشابهة ولقت اهتمام الدول المغاربية التي بدأت تعاني من الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية التي اشتدت حدتها منذ النصف الثاني من الثمانينات، وتحت شعار حقائق وآفاق العلاقات بين الدول الأوروبية المتوسطية والدول المغاربية التي لها علاقات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية انعقد منتدى مرسيليا بين يومي

* دول القوس الاتيني: البرتغال، إسبانيا ،فرنسا، إيطاليا.

1- نفس المرجع، ص 147.

2- محمد يوسفي، «الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي»، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة**، م .2 ،ع.2، (2002)، ص 124.

25 و27 شباط/ فبراير 1988م حضره 70 عضو من القطاعات الجامعية الدبلوماسية المالية، الصناعية وغيرها وتطرق هؤلاء المشاركون إلى ثلاث مسائل شكلت جوهر هذا المنتدى شبه الرسمي والتي تمثلت في: المشاكل المالية والصناعية للشراكة، العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول المغرب العربي وحالة العلاقات البينية المغاربية وآفاقها.

وبين 24 و27 أيار/ مايو 1989 عقد منتدى ثاني في مدينة طنجة المغربية ناقش القضايا نفسها التي سبق أن نوقشت في منتدى مرسيليا. شهد هذا المنتدى مشاركة كل الدول المغاربية التي أسست في 17 شباط/ فبراير 1989 في مراكش اتحاد المغرب العربي ما جعل الجهات الرسمية الفرنسية إلى طرح فكرة تحويل هذا المنتدى من شبه رسمي (informel) إلى منتدى رسمي ينعقد على مستوى وزاري.[1]

ومن الدوافع التي أدت إلى حصر الحوار والتعاون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط نجد:

1. محاولة إعادة الهيمنة والتوازن لفرنسا داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية خاصة بعد توجه ألمانيا إلى أوروبا الشرقية والوسطى ومساعدة جيرانها.
2. فشل الحوار الأوربي العربي بسبب سوء التفاهم العربي و المشاكل التي يعاني منها الحوض الشرقي للمتوسط والوجود الأمريكي في المنطقة.

كذلك نجد المعايير التي اعتمدتها فرنسا للحوار في المنطقة تتمثل في المعيار الجغرافي في كون منطقة المغرب العربي أقرب جوار غير أوروبي لفرنسا.

المعيار التاريخي الاستعمار حيث نجد الدول المغاربية باستثناء ليبيا والصحراء الغربية، أثرت على مجتمعاتها بالثقافة الفرنسية.

1- أحمد كاتب، **خلفية الشراكة الأوروبية المتوسطية** (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1، 2013)، ص 117.

ولهذا اجتمع في العاصمة الإيطالية روما في 10 أكتوبر 1990 وزراء خارجية الدول الأوروبية المتمثلة في إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، المعروفة بالدول القوس اللاتيني بنظرائهم في الدول المغاربية.[1]

وفي هذا الاجتماع ناقش المشاركون عدة مسائل سياسية وأمنية لكن المشاكل الاقتصادية كانت هي النقطة الأساسية التي تم تناولها. ومن خلال هذا الاجتماع تمكن وزراء الخارجية من المصادقة على إعلان «الحوار والتعاون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط» كنقطة انطلاق لمسار (5+4) نسبة إلى عدد المشاركين فيه.

وتضمن هذه النقطة ثلاث قضايا المتمثلة في:

1. تطوير التعاون والعلاقات الاقتصادية وذلك في مجال الاستثمارات والطاقة والنقل والزراعة والاكتفاء الذاتي غذائيا.

2. تطوير الخدمات الإنسانية في مجال الهجرة، التربية، التكوين، البحث العلمي، الاتصال، الشؤون الثقافية، حماية التراث والأنشطة الرياضية.

3. العناصر الطبيعية: البيئة والحماية من التلوث، الكوارث الطبيعية والدفاع المدني.

وفي هذا الاجتماع تم الوصول إلى وضع مجموعات عمل وهي كالتالي:

1. مجموعة عمل الاكتفاء الذاتي في الغذاء.

2. مجموعة عمل لمشكلة المديونية.

3. مجموعة عمل للتراث الثقافي المتوسطي.

4. مجموعة عمل خاصة لإنشاء بنك متوسطي للمعلومات.

1- نفس المرجع، نفس الصفحة.

وهذا الاجتماع أي الحوار باء بالنجاح بحيث أبرز أهم القضايا المهددة للأمن والاستقرار في حوض المتوسط، والتعهد بالعمل السريع على حل المشكلات الاقتصادية والاهتمام بالقضايا الاخرى التي لها تأثير على استقرار المتوسطي كالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.[1]

وبعد أن تجاوز الطرفان المغاربي والأوروبي سوء التفاهم الناتج عن حرب الخليج الثانية (كانون الثاني/ يناير– شباط/ فبراير 1991م)، قامت الجزائر باحتضان يومي 26 و27 تشرين الأول/ أكتوبر 1991، اجتماع وزراء خارجية الدول المشاركة في حوار (5+4) إضافة إلى مشاركة مالطا لتصبح المعادلة (5+5) وجاء البيان الختامي في «بيان الجزائر» لينص على ضرورة تخصيص قدرا أكبر للحوار السياسي كالأنظمة السياسية وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي وذلك من خلال التأكيد في هذا البيان على «دعم الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية التي تشارك في تحسين علاقات الصداقة وتحسين ظروف الاستقرار والأمن الجهوي بين الدول المتوسطية».

وهذه اللقاءات الرسمية لم تتوقف هنا فقط، بل حافظت عليها ولجأت إلى عقد قمة رؤساء دول مجموعة (5+5) في سنة 1992م، في العاصمة التونسية. لكن هذا المشروع باء بالفشل نظرا للشلل الذي أصاب اتحاد المغرب العربي بسبب المشاكل السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية سنة 1991م والعقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا في نيسان/ أفريل 1992، بحكم إتهامها من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واتهامها بتفجير الطائرتان بان أميركان (Paham) الأمريكية فوق بلدة لوكربي (Lockerbie) في أسكتلندا في

1– يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007–2008)، ص 79.

21 كانون الأول/ ديسمبر 1988م, وفرض عقوبة على ليبيا حيث تم توسيع الحظر الجوي والعسكري والدبلوماسي عليها.[1]

وحادثة الطائرة الفرنسية بحيث أثرت هذه الأخيرة على اجتماعات المجموعة، ناهيك عن المشاكل والعراقيل الداخلية والبينية، وأهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي على اثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وكذلك تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صيف 1994 وتوجيه أصابع الاتهام نحو الجزائر والتي عاقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرد الجزائري بغلق الحدود، وهذا ما أدى إلى تعقيد العلاقات بين البلدين حول قضية الصحراء الغربية مما أدى إلى تعطيل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط.[2]

ولكن هذه العراقيل لم تكن حاجزا أمام الاتحاد الأوروبي، بل عمل على إبقاء الحوار وإعادة الحوار المتوسطي إلى مساره بحيث جاءت مبادرتان لإحياء الحوار والتعاون في حوض البحر المتوسط على المستوى البرلماني بعد عدم الاستجابة إلى دعوة مدريد 1990م، وبعد فشل المبادرة الإيطالية 1989، وقام الاتحاد البرلماني بعقد أول ندوة له حول الأمن والتعاون في المتوسط بمدينة مالقه (Malaga) الإسبانية بين 15 و20 حزيران/ يونيو 1992م، وهذه الندوة وجدت عدة عراقيل، بحيث وجدت صعوبة في جمع بين مختلف دول حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا بسبب الحرب في يوغوسلافيا والأزمة السياسية في الجزائر، والقضية الفلسطينية. وما نلاحظه أن هذه العراقيل لم توقف الحوار، بل واصل

1- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 119.

2- اليامين بن سعدون، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر- باتنة: كلية العلوم السياسية، 2011-2012)، ص ص 134، 135.

وبقاء هذه الندوة منتدى للحوار والتعاون في أوروبا المعروفة بمسار هيلسنكي، كون هذا الأخير أكد على أن الأمن الأوروبي مرتبط بالأمن المتوسطي.[1]

المبادرة الثانية تتمثل في إنشاء المنتدى المتوسطي وهي فكرة فرنسية أطلقها الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران Mitterrant François سنة 1983 إلا أنها لم تلقى صدى لدى الدول المغاربية، ثم أعاد إحيائها الرئيس المصري حسني مبارك HOSNI Moubarak في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ Strasbourg، أين طالب بتجمع الدول المتوسطية. لكي يكون فضاء للحوار وتبادل الآراء والأفكار.[2]

ومن أجل التنبيه إلى المشاكل التي يعانيها الحوض الشرقي للبحر البيض المتوسط وتأثيرها على أمن المنطقة، والهدف الرئيسي هو رغبة القاهرة في الموازنة مع حوار (5+5) من خلال طلب الانضمام إلى اتحاد دول المغرب العربي بعدما كانت خارج كل التجمعات في المتوسط والوطن العربي كذا طالبت بالعضوية من أجل السماح لها بقيادة عمليات في المتوسط وفي العالم العربي.[3]

والاجتماع الثاني الوزاري لندوة المتوسط كانت في Saint Maxime بفرنسا في 8-9 أفريل 1995 حظرته 11 دولة هي الجزائر، مصر، فرنسا، إيطاليا، مالطا، إسبانيا، تونس، تركيا والمكلف بالشؤون الخارجية والتعاون للمغرب وبالمكلف بالشؤون الأوروبية للبرتغال والأمين العام لوزير الشؤون الخارجية لليونان وذلك من أجل تأكيد الوزراء لندائهم

1- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص 120.

2- مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسات في الرهانات والأهداف** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص 88.

3- أحمد كاتب، مرجع سابق، نفس الصفحة.

الخاص لندوة غير رسمية ترمي إلى الحوار بين دول الحوض المتوسطي حول المواضيع المشتركة.[1]

وأما في الاجتماع الثالث المنعقد في رفائيلو الإيطالية (1996) فقد تم التأكيد على الطبيعة غير الرسمية للمنتدى مجددا.

فيما انعقد الاجتماع الوزاري الرابع في الجزائر (جويلية 1997) الذي أشير فيه مجددا إلى ضرورة الإبقاء على الطبيعة غير الرسمية للمنتدى، وعلى تدعيم السلام والاستقرار في المتوسط ولتدعيم الجهود من أجل تحضير ميثاق الأمن والاستقرار في المتوسط في إطار مسار برشلونة، والتعاون من أجل محاربة الإرهاب الذي اعتبره المشاركون تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن لدول منطقة المتوسط ككل ,والتطرق إلى قضية الجريمة المنظمة والتعاون من أجل القضاء عليها و كذا على تهريب والمخدرات... وأما بخصوص التوسيع فلقد تقرر الإبقاء على أبواب الانضمام مفتوحة لكن تم تفضيل تدعيم المنتدى في التعاون بين الشركاء. وكما اعتبر المشاركون أن وجود هذا المنتدى وسير اشغاله بإنتظام إطارا مجديا للدبلوماسية الوقائية، يسمح بالحوار، والتشاور والتفاهم المتبادل. وواصلت دول المنتدى عقد اجتماعاتها الوزارية السنوية.[2]

وفي هذا اللقاء فقد تم التعرض إلى مناقشة العديد من المشاكل:

سياسيا: رغبة الدول المتوسطية في بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على احترام الهوية الوطنية واظهار تمسكهم بالديمقراطية التي تقوم على القانون والقيام بالانتخابات النزيهة

[1]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005)، ص 106.

[2]– نفس المرجع، ص ص، 107–108.

والحرة واحترام حقوق الإنسان. وهذا عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

اقتصاديا: العمل على خلق توازن في النمو الاقتصادي وتحقيق الاندماج الجهوي وإقامة التجارة الحرة بين الضفتين والعمل على تحفيز القطاع الخاص وضرورته.

ثقافيا: العمل على تنمية الحوار وتوطيد العلاقات بين مختلف المجتمعات المتوسطية وذلك من أجل إقامة ثقافة مشتركة.[1]

بعد كل هذه اللقاءات والمبادرات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي و جيرانه الشركاء التي كانت تبحث عن إطار مرجعي يمكن أن يجمع حولها الدول المتوسطية وذلك من أجل إقامة تعاون حقيقي فيما بينها وحوار متين في منطقة المتوسط. ولكن كل هذه اللقاءات والمبادرات لم تأتي بنتيجة مثمرة ولم تحقق أهدافها وهذا لم يكن حاجزا أمام الاتحاد الأوروبي، بل حاول بإيجاد مبادرة جديدة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط بحيث هذه المنطقة باعتبارات اقتصادية وأمنية واجتماعية هي بحاجة ماسة إلى مبادرة جديدة من أجل تحقيق التعاون وبالتالي تم الوصول إلى وضع أسسها في ما يسمى بإعلان برشلونة عام 1995.

المطلب الثالث: مسار برشلونة 1995.

بدأت تأسس العلاقات الأوروبية بدول جنوب المتوسط بما فيها الدول المغاربية منذ أكثر من 30 سنة وهذا منذ استقلالها وفق أطر مختلفة والتي يمكن حصرها في:

الاتفاقيات التجارية التفضيلية الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992)، ثم في إطار السياسة الأوروبية الشاملة.

[1]– يمينة عطيش، مرجع سابق، ص ص 83–84.

- ندوة الأمن و التعاون في المتوسط CSCM
- حوار 5+5 والمنتدى المتوسطي
- الحوار الأوروبي العربي.[1]

وكل هذا من اجل تحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية والوصول إلى الأهداف المرجوة إما بهدف التعاون أو لاسترجاع مناطق النفوذ. ومع اجتماع ممثلو الاتحاد الأوروبي مع دول المتوسط والتي كانت 27 دولة متوسطية في 27–28 نوفمبر في مدينة برشلونة الإسبانية بهدف بحث المشاكل والقضايا التي تؤرق الطرفان، ففي نهاية الأمر هي مسألة تتوقف على مدى الانجاز الحقيقي للأهداف المرجوة والمختلفة الجوانب لكل الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع، مهما نجح المؤتمر أم لا إلا أنه لا يمكن تجاهل هذا الحدث كونه فائق الأهمية، حيث أدى إلى وضع إطار غير مسبوق للشراكة الأورو توسطية على مدى السنوات الأخيرة من القرن 20 والعقد الأول من القرن 21.[2]

ففكرة الشراكة الأورو متوسطية ماهي الا امتداد لفكرة الشراكة الأورو مغاربية التي كانت تعرف بالمشروع الإسباني الإيطالي المسمى 5+5، حيث تمت الموافقة عليه في المجلس الأوربي الذي انعقد في برشلونة عام 1992 ليضم البلدان المتوسطية المبرمة لاتفاقيات التعاون أو المشاركة في دول المجموعة الأوروبية، وهذا يعكس نجاح الدول الأوروبية المطلقة على البحر المتوسط (المتوسطية) في جمع الدول الأوروبية الأخرى

*27 دول المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية:12دول جنوبية الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن ولبنان، المغرب والسلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا، موريتانيا، ليبيا بصفة المراقب منذ 1999، حيث رفضت بسبب العقوبات المفروضة عليها في 1992 الناجمة عن أزمة لوكربي و 15 دول من الضفة الشمالية دول الإتحاد الأوروبي.

[1]– مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص 88.

[2]– آر. كيه رامازاني، **الشراكة الأوروبية المتوسطية، إطار برشلونة** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ب س ن)، ص 07.

والمتوسطية في الضفة الجنوبية، أي 27 دولة أوروبية ومتوسطية (15 أوروبية + 12 جنوبية).

ويهدف هذا المشروع الأورو متوسطي إلى خلق تعاون متساو للعلاقات القائمة بين الشمال والجنوب والشرق المتوسطي في مختلف المجالات الثقافية السياسية والأمنية، الاقتصادية.[1]

ومن خلال هذا يمكن استنتاج أهمية المنطقة المغاربية وخصوصيتها لأوروبا كون امتداداها الحقيقي لا يأتي في الضفة الأطلسية إنما يأتي في اتجاه البحث عن هوية مستقلة لأوروبا وذلك نحو جنوب المتوسط (دول المغرب العربي) ذلك لامتلاكها للنفط ولاتساع أسواقها الاستهلاكية.[2]

فالشراكة الأورو متوسطية إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول وتعد إحدى الوسائل المهمة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين ضفتي المتوسط الضفة الشمالية (دول الاتحاد الأوروبي) ودول الضفة الجنوبية (دول اتحاد المغرب العربي).

ويعرفها ناصف حتى بأنها نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا ضمن مناطق نفوذ أوروبا بأسواقها ومواردها الأولية فالنسبة لأوروبا هي مصالح مشتركة وكذا توسيع الدعم المالي لدول الجنوب من خلال مساعدتها على تجاوز مشاكلها وإدماجها في الاقتصاد العالمي، في حين دول الجنوب تعتبرها الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة ما يتطلب إصلاحات وتغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

[1]– جمال الشلبي، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة** (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط .1، 2000)، ص 105.

[2]– علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005)، ص 161.

فالشراكة بين ضفتي المتوسط بنيت على التقارب والتعاون و تحديد المصالح والأهداف للأطراف المشاركة.

ونجد الاتحاد الأوروبي بنى علاقته بالدول المغاربية من خلال 3 زوايا:

الزاوية الأولى: بتحويل صيغة العلاقة من تعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.

الزاوية الثانية: بوضع إطار قانوني ومؤسس يحكم توجهاتها الرئيسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الموجهة لكلا الطرفين فالاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول الجنوب ككتلة مقابل دولة واحدة منفردة.

الزاوية الثالثة: بتحويل العلاقة من اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن مجالات أخرى كالسياسة، الأمن الثقافة والاجتماع.[1]

إن إعلان برشلونة يتضمن ثلاثة محاور وهي:

المحور السياسي والأمني: أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، بحيث نجدها تتضمن تبادل المعلومات الأمنية بهدف التعاون لمكافحة الإرهاب من خلال وضع إجراءات ثقة للأمن المشترك بحيث تشترط هذه الأخيرة على الدول المشاركة فيها على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والالتزام بالتعددية السياسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية لتحقيق غايتين أساسيتين:

- **إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن:** انطلاقا من مبدأ الأمن والاستقرار غاية مشتركة في حوض المتوسط، فنجد إعلان برشلونة وضع الحوار السياسي الشامل

[1]– جعفر عدالة، « تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد.19، (سبتمبر 2014)، ص ص 2–3.

كآلية لتحقيقها، واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي[1] وفق ميثاق الأمم المتحدة، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي مع الاعتراف بحق الشعوب بتقرير مصيرها واحترام حقوقه وواجباته مهما كان معتقده دينه عرفه لغته، جنسيته... والمساواة بينهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذلك باحترام وحدة وسيادة الدول الأعضاء وتسوية الخلافات البينية سلميا، وعدم استخدام التهديد أو القوة.

- التعاون لمكافحة الإرهاب، الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة ومحاربة المخدرات. [2]

- **ترقية الأمن الإقليمي:** بحيث تم وضع مجموعة من الإجراءات لترقية الأمن الإقليمي بهدف منع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية ذلك بالتعهد على الانضمام إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، وعدم التجهيز بقدرات عسكرية تتعدى وتتجاوز الحاجات المسموح بها للدفاع وتشجيع الظروف المؤدية لتنمية علاقات حسن الجوار من أجل بناء الثقة والأمن والازدهار، التعاون على المستوى الإقليمي و التحت الإقليمي.[3]

يمكن القول أن الاتحاد الاوروبي من خلال هذا المجال أراد فرض موازين القوى كونه يتحرك ككتلة واحدة مقابل دول متفككة كل دولة على حدى بهدف حماية مصالحه وأمنه ضمن التهديدات الأمنية التي يرجح أنها تأتيه من الجنوب المتوسطي ولمحاربة هذه الأخيرة عقد هذه الشراكة خدمة لمصلحته.

[1]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص97.

[2]– علي الحاج، مرجع سابق، ص 206.

[3]– إعلان برشلونة 27–28 نوفمبر 1995.

المحور الاقتصادي والمالي:

ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كونه يعتبر محدد أساسي لنجاح واستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية بحيث نجد أن الاستقرار السياسي يحدده الإزدهار الاقتصادي. فتهدف لتعزيز التعاون ذلك من أجل تحقيق منطقة استقرار ويقوم هذا البعد على:[1]

أ- **إنشاء منطقة للتبادل الحر** المتناسقة مع منطقة التجارة العالمية في آفاق 2010، وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب بما فيها الدول المغاربية[2] والتي سنتطرق إليها لاحقا.

ولتسهيل إقامة هذه المنطقة تقرر اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتوجات الزراعية وتجارة الخدمات.
- اتخاذ إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية وسيادة المنافسة.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني مع الأخذ بالاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- إقامة آليات بهدف تشجيع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة بما فيها بلدان المتوسط.

[1]- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 98.

[2]- محمد عبد الوهاب الساكت، «الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية»، **السياسة الدولية**، م.44، ع.175،(يناير2009)، ص 37.

- تطوير وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، وذلك عن طريق إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص والنهوض بقطاع الانتاج وإقامة إطار إداري موازي لاقتصاد السوق والعمل على تخفيق الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة للتعديل.[1]

ب- **التعاون الاقتصادي** حيث أكد المؤتمر على دعم تنمية التعاون بين بلدان حوض المتوسط والتي أهمها:

- دعم النمو الاقتصادي بالتوفير الداخلي وكذا توفير جو مناسب للإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر إزالة العقبات التي تقف أمامها بهدف تبادل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.
- لبناء منطقة تبادل حر أكد المشاركون في هذه المؤتمر على أهمية التعاون الإقليمي.
- شجع المشاركون على عقد عدة اتفاقيات بهدف دعم التعاون و التحديث الصناعي وخلق جو مناسب للقيام ببرنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- مراعاة الجانب البيئي الذي يفرض تحليلا إقليميا وتعاونا مكثفا بالتأكيد عليها في اتفاقية برشلونة بهدف التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وإدراج مسائلها في السياسة الاقتصادية لها من خلال إنشاء برامج أعمال ذات أولوية على المدى القصير والمتوسط.
- تشجيع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص للعمل.
- إعطاء أهمية للموارد السمكية وتحسين إدارتها والسعي للتعاون في البحث عن الموارد المائية.
- تدعيم البحث العلمي والعمل على خلق التعاون وتسهيل التأهيل فيما بينهم من خلال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية والتقنية.

[1]- محمد لحسن علاوي، "اتفاقيات الشراكة الأوروبية، شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتوجات الزراعية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع .16،(2012)، ص 142.

- إعطاء أهمية لقطاع الطاقة في المشاركة الأوروبية المتوسطية الاقتصادية، والتعاون لخلق الظروف المناسبة لاستثمارات الشركات المتخصصة في مجال الطاقة.
- تنمية الموارد المائية والتعاون في هذه المجالات.[1]
- التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة.
- التعاون في تحسين البنى التحتية ذلك بخلق جهاز مواصلات فعال، وتنمية تكنولوجيا المعلوماتية.
- احترام مبادئ القانون البحري الدولي خاصة الأداء الحر للخدمات من خلال المواصلات الدولية.
- تطوير الأساليب الإحصائية والعمل على تبادل البيانات والإحصاءات.[2]

أما فيما يخص برنامج التعاون المالي الذي يعد الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي ليطبق إلتزامات الشراكة الأورو متوسطية، بحيث يركز هذا البرنامج على ثلاث أولويات والتي ترتبط أساسا بعملية الشراكة في دعم الإصلاح الاقتصادي في الدول المشاركة في الشراكة، وتتمثل هذه الأولويات في:

- دعم التحول الاقتصادي بهدف الإعداد لتطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس لتحقيق نمو اقتصادي دائم، والتركيز على تنمية القطاع الخاص.
- دعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي بهدف تحقيق تكلفة قريبة المدى في التحول الاقتصادي من خلال إجراءات مناسبة في مجال السياسة الاجتماعية.
- تعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود بهدف إكمال الأنشطة الثنائية بين الدول من خلال إجراءات تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

[1]– إعلان برشلونة، مرجع سابق.

[2]– نفس المرجع.

وتبلغ موازنة هذا البرنامج 675 مليار أورو مخصصة للتعاون المالي الأورو متوسطي خلال 1995–1999 والمعروفة بإسم MEDA 1 وتم تخصيص مبلغ 35 مليار أورو لفترة 2000–2006 والمعروفة ببرنامج MEDA 2.[1]

وترافق هذه المنح فرصة اقتراض مبالغ من بنك الاستثمار الأوروبي لتمويل مشاريع إنمائية في البلدان المتوسطية عن طريق آلية الاستثمار والشراكة الأورو متوسطية بحيث قدم هذا الأخير خلال الفترة 2000–2008 قروضا واعتمادات بلغت 6,4 مليار أورو.

وقدرت إجمالي المساعدات المقدمة للدول المتوسطية خلال 2000–2008 بـ 5,9 مليار أورو، منها 4648 مليون تم تقديمه خلال فترة 2000–2006 من طريق برنامج ميدا. وتم توجيه 3595 مليون أورو لبرنامج التعاون الثنائية و 1052 مليون أورو لبرنامج التعاون الإقليمي، وهذا حسب وثيقة صادرة عن المفوضية الأوروبية.[2]

فإجمالي المنح والمساعدات التي حصلت عليها دول جنوب المتوسط أتت كالتالي:

تتصدر المغرب اللائحة بقيمة إجمالية بلغت مليار ومائة وسبعين مليون أورو، وهذا بسبب الأهمية الخاصة التي تحظى بها المغرب كونه المعبر الرئيسي للهجرة السرية لأوروبا، وتأتي مصر بقيمة إجمالية بلغت 730 مليون أورو، ثم تونس 621 مليون اورو، والجزائر بقيمة 396 مليون أورو، أما الأردن بقيمة 393 مليون أورو.[3]

المحور الاجتماعي والثقافي والإنساني: أقرت وثيقة برشلونة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي

[1]– سيد حسين موسوي، «الشراكة الأور ومتوسطية»، **شؤون الأوسط**، م. 14، ع. 132،(ربيع 2009)، ص 32.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]– نفس المرجع، ص 33.

والتكنولوجي تشكل عاملا مهما في التقارب بين الشعوب، لهذا وافق المشاركون على إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، بحيث تقوم على:

- الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب بما فيها منطقة البحر الأبيض المتوسط.[1]
- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون وتبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.
- اشتراك المجتمع المدني في مسار التنمية والتفاهم بين الشعوب.[2]
- تشجيع الاتصالات والتبادلات بين الشباب في إطار برنامج تعاون غير مركزية.
- أهمية قطاع الصحة في التنمية المستدامة، وتشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين الأوضاع الصحية والمعيشية.
- الاعتراف بأهمية التنمية الاجتماعية المواكبة للتنمية الاقتصادية.
- الاعتراف بالتطور السكاني الذي يشكل تحديا يجب مواجهته بالسياسات السكانية المناسبة.
- تكثيف التعاون لمكافحة الهجرة الغير الشرعية وفق برامج للتأهيل المهني، وخلق فرص للعمل وغيرها، وكذا التعاون لمكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، الإجرام الدولي والفساد، العنصرية وكره الأجانب.[3]

[1]– أنور محمد فرج، «السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجا»، **دراسات دولية**، ع .39، ص 88.

[2]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 99.

[3]– أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص، 88–89.

المبحث الثاني : اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية.

المطلب الأول: اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تونس.

أول بلد عربي متوسطي قام بالتوقيع على اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي هي تونس وذلك يوم 17 جويلية 1995 في نفس الفترة الزمنية مع مؤتمر برشلونة، لم تتغير المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، نتيجة توجه تونس نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات منذ الثمانيات، وأدت هذه الاتفاقية إلى إرساء العلاقة بين تونس والاتحاد الأوروبي والتي تتسم بالشمولية والديمومة. وجاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في تونس من أجل رفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة التبادل الحر بالمتوسط 2010 التي تقتصر على المنتوجات الصناعية ويتم بموجب هذا الاتفاق تفكيك المعاليم الديوانية الموظفة على المنتوجات الأوروبية بصفة تدريجية مراعاة لخصوصيات الاقتصاد التونسي.[1]

وبالنظر إلى اقتصاديات تونس في فترة 1987–1990 كانت السياسة التجارية التونسية بدأت في التحرر التدريجي وتطبيق برامج التعديلات الهيكلية، حيث قامت بوضع استراتيجية للإنفتاح على التجارة الخارجية وذلك عبر إلغاء نظام الحصص، وتساريح الاستيراد، وتحرير تدريجي للأسعار ووضع سياسة لتنمية الاستثمارات الأجنبية وكل هذه العوامل هي التي ساعدت تونس على الإنخراط في المنظمة العالمية للتجارة الدولية منذ 1990، وبالتالي ساهمت في إبرام إتفاقية الشراكة الأورو تونسية.[2]

---

[1]– توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي** (لبنان: دار الطباعة والنشر، ط .1، 2004)، ص 128.

[2]– لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007)، ص 172.

1- مضمون الاتفاقية:

ويعالج الجزء الأول من الاتفاقية بأكمله موضوع الحوار السياسي:

المادة 3:

1- يقام حوار منتظم بين الطرفين، ويسمح بإقامة علاقات تضامن مستمرة بين الشريكين وكذلك يساهم في ازدهار المنطقة واستقرارها وتهييئ جوا من التفاهم والتسامح بين الثقافات.

2- الأهداف الأساسية من الحوار والتعاون السياسي هي:

- تيسير تقارب الأطراف و ذلك لتشجيع تفاهم متبادل أفضل وتشاور منتظم حول القضايا الدولية ذات المصلحة المشتركة.
- تمكين كل طرف من أخذ موقف الطرف الآخر ومصالحه في الإعتبار.
- العمل على دعم الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط خاصة في البلدان المغاربية.
- توفير إمكانية القيام بمبادرات مشتركة.

المادة 4:

يتطرق الحوار لكل المشروعات ذات الأهمية المشتركة للطرفين، وبالتحديد للظروف الكفيلة بضمان السلام والأمن والتنمية الإقليمية، مع دعم جهود التعاون خاصة بين دول المغرب العربي.

المادة 5:

يقام الحوار السياسي بشكل منتظم وكلما يتطلب الأمر خاصة:

1- على مستوى الوزراء، وفي إطار مجلس الشراكة بوجه خاص.

2- على مستوى المسؤولين الإداريين الممثلين لتونس من ناحية، ورئاسة المجلس من ناحية أخرى.

3- عن طريق الاستغلال الأمثل للقنوات الدبلوماسية، خاصة المذكرات الاستطلاعية والمشاورات خلال الاجتماعات.

4- أية وسيلة تساهم في تعميق الحوار وجعله أكثر فعالية.[1]

2-المصلحة المشتركة:

المادة 4 تلخص فكرة الحوار السياسي المنشود في إطار الشراكة الجديد بين تونس والاتحاد الأوروبي فهذا الحوار ليس محدود، بل يتعرض لكل المواضيع ذات المصلحة المشتركة بالنسبة لكل الطرفين.

فتوفير «الظروف الكفيلة للسلام والأمن والتنمية الإقليمية، لدعم جهود التعاون، خاصة بين دول المغرب العربي، سوف يكون دائما من المصالح الأوروبية والتونسية المشتركة ،كما يمكن أن لا تتفق وتتعارض المصالح المتعلقة بالمشاريع ولذلك نجد أن الاتفاقية قد نصت في المادة 2 على أن «الحوار والتعاون السياسي يهدفان إلى تمكين كل طرف من أخذ موقف الطرف الآخر ومصالحه في الاعتبار».[2]

3- أما محور الشراكة الاقتصادية:

يهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة وقد حددت لها مرحلة انتقالية بـ 12 سنة، كما يتضمن تطبيق أحكام منظمة التجارة الدولية في المجالات الاقتصادية خاصة المسائل

[1]- توفيق المديني، مرجع سابق، ص 129.

[2]- الشاذلي العياري، إعلان برشلونة، تحليل نقدي على ضوء إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، **بحث منشور في مجلة اقتصادية عربية**، شهر أيار/ماي 1992، ص 25.

المتعلقة بالصادرات والواردات وتحرير تدريجي للتجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية والسمكية.

وفي هذا المجال الاقتصادي تم الاتفاق على ما يلي:

- عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية، ولكن السير قدما نحو تحريرها تدريجيا بحلول سنة 2000.
- إخضاع زيت الزيتون الخام والذي يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التونسية عند دخوله السوق الأوروبية إلى ضريبة جمركية حوالي 7 أورو لكل 100 كلغ، وذلك في حدود 40.000 طن من المحصول السنوي.
- إعفاء مطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20% إلى 80% للمنتجات الزراعية التونسية الأخرى.
- تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية من منتجات تجهيز ومواد صناعية بصفة تدريجية إلى غاية سنة 2010، حيث تحرر نهائيا.
- إعفاء جل المنتجات التونسية الموجهة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار احترام الحصص المحددة.
- تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي–تونسي يقدم خدماته للشركات الخاصة التي ترغب في رفع مستوى أدائها.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأسواق الأجنبية ولترويج المنتجات التونسية في السوق العالمي.

– دعم برنامج الحكومة التونسية لرفع مستوى التدريب، الحرفي الذي يهدف إلى تكييف الأيدي العاملة مع التطورات التكنولوجية وتسهيل عملية الإندماج الاقتصادي وتنمية الشركات الصغيرة– المتوسطية.[1]

- **حرية السلع:**

إن هدف عملية الشراكة الاقتصادية المالية، والمتمثل في تأسيس منطقة إزدهار مشتركة، يتطلب حرية انتقال السلع والخدمات وبالتالي نجد أن الاتفاقية الأوروبية – التونسية قد حددت من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، وتتماشى حرية حركة السلع مع المبادئ التي اقرتها الاتفاقية «GATT» لعام 1994 واتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- **المنتجات الصناعية:**

تميز اتفاقية الشراكة الأوروبية التونسية بن المنتجات الصناعية والزراعة، حيث أنها تضع قيود على المنتجات الزراعية، والتي تملك فيها تونس مزايا تفوق مزاياها في تصدي السلع المصنعة. وتسري الاعفاءات الجمركية على السلع المصنعة محليا، وبالتالي تحرير الكلي للتجارة في السلع المصنعة محليا يكون في الموعد الذي حددته الاتفاقية (م8، 7) فالمنتجات الصناعية التونسية تكون معفاة بموجب هذه الاتفاقية من أية رسوم (م9) ولكن المنتجات الزراعية التونسية لا تتمتع بنفس المزايا الممنوحة للسلع المصنعة.

- **المنتجات الزراعية والسمكية:**

تحظى الزراعة بأهمية ملحوظة في إطار الاقتصاد – التونسي، حيث أنها تشكل حوالي 15% من إجمالي الدخل القومي. كما أن 25% من العمالة التونسية تعمل في القطاع الزراعي. وبفتح أسواق جديدة أمام هذه المنتجات سيدعم من نمو وتطور الاقتصاد

[1]– فرج الله ولعلو، **المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية** (المغرب: دار توبقال للنشر، 1997)، ص ص 196–197.

التونسي. وتملك الدولة حوالي 11% من الأراضي الزراعية أي حوالي 600.000 هكتار، كانت تدار بواسطة القطاع العام.[1]

انتهجت تونس سياسة اقتصادية معتمدة على الصادرات، وقد كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الحافز الأساسي لاعتماد هذه السياسة محققة بذلك نتائج لا باس بها بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة.

أغلبية المبادلات التجارية لتونس مع بلدان الاتحاد الأوروبي، بحيث تراوحت ما بين 75% إلى 80% من الصادرات التونسية باتجاه الاتحاد الأوروبي، وهذا راجع إلى عدة دوافع منها، اتفاقية الشراكة، القرب الجغرافي، زيادة على عائدات التصدير المرتبطة بالتعاون الأوروبي التونسي.

أما عن أهم الصادرات التونسية فتمثلت في: الألبسة، المواد البترولية، الأغذية زيت الزيتون، ثم الصناعات النسيجية والصناعات الكهربائية والصناعات الغذائية والخدمات.

ما فيما يخص قطاع الطاقة والمحروقات، فقد سجل أرقاما سلبية، إذ يعتمد على صناعات ثقيلة وأموال ضخمة لتطويره، والمؤكد أن تونس انتهجت في سياستها التصنيفية نموذجا يعتمد على الصناعات الخفيفة.

أما فيما يخص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تعتبر تونس أكثر البلدان المغاربية تهيئا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرفت تدفق رؤوس الأموال المباشرة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل قطع الغيار المكونات الكهربائية والإلكترونية، وهناك توجه متزايد إلى القطاعات التقنية الجديدة للمعلوماتية والاتصال.

[1]– محمد الدوادي، وحيد قدورة، «من وثائق الاتحاد المغرب العربي»، **المجلة الجامعة المغاربية**، العدد 7،(2009)، ص 56.

فتونس برهنت حسن تحكمها على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وذلك عبر تحقيق معدلات نمو كادت أن تكون ثابتة خلال عدة سنوات، مع معدل تضخم متحكم فيه وكما أنه أثبتت قدرتها على إمتصاص كل الصدمات الخارجية.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورومغربية.

في 26 فبراير 1996 تمت اتفاقية الشراكة بين المغرب والطرف الأوروبي وذلك بعد مفاوضات عصيبة حول ملف الزراعة والصيد البحري، ومن اهم المسائل التي جاءت بها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية كالاتي:

1- إنشاء منطقة تجارة حرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي خلال فترة إنتقالية مدتها 12 سنة، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم، بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة في السوق الأوروبية بكل حرية وبدون قيود ماعدا منتجات قطاع النسيج، خلال الفترة الانتقالية يتم تسطير برنامج لإعادة هيكلة النسيج الصناعي من أجل قدرته على المنافسة الأجنبية.

2- التعاون الاقتصادي ويهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي، وإعفاء واردات مواد التجهيز من الرسوم الجمركية، أما بالنسبة للمواد الأولية غير المنتجة محليا وقطع الغيار فإن الإعفاء يكون تدريجيا مدة 4 سنوات بمعدل 25% كل سنة ليصل سنة 2000 إلى الصفر أما بالنسبة للسلع المنتجة محليا فإن التخفيض الجمركي يبدأ بحلول سنة 2000 عن طريق تخفيض ما نسبته 10% كل سنة لمدة 10 سنوات.

[1]- مريم زكري، مرجع سابق، ص ص، 121- 122.

3- التعاون في مجال تمويل الاستثمارات لتحديث وزيادة أجهزة الإنتاج والبنى الأساسية بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

4- التعاون في المجال الثقافي عن طريق إرساء ترتيبات خاصة بالأيادي العاملة من حيث تحسين ظروف العمل والتأمينات الاجتماعية، وإطلاق الحوار حول القضايا الاجتماعية بغية تخفيض ضغط الهجرة عن طريق خلق الفرص جديدة للعمل في المغرب والاهتمام بقضايا المرأة وقضايا السكن.

5- التعاون في المجال المالي عن طريق دعم ميزان المدفوعات، إذ أن التحرير الاقتصادي في المغرب لن يتحقق طالما أن خدمة الديون تستنزف موارد النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وكذلك توجيه المساعدات المالية لتمويل المشروعات المشتركة لإنجاح البرامج الإصلاحية.[1]

6- الاتفاق حول الصيد البحري إن التعقد الجديد بين المغرب وأوروبا، في ميدان الصيد لفترة تدوم أربع سنوات يضمن لتدخلات الصيادين الأوروبيين استقرارا كبيرا، ويكون آخر اتفاق بين الطرفين والذي يفرض تحضير أرضية لعلاقتهما المستقبلية والوصول لإنهاء مرحلة الاستعمار على الفضاء الصيد المغاربي.

يقر هذا الاتفاق مبدأ الافراغ الإجباري في الموانئ المغاربية للمواد المصطادة من طرف الأساطيل الأوروبية ابتداءا من السنة الثانية لتنفيذه ويبقى لكل البواخر الإفراغ الاختياري بمبادرة منها بهذه الموانئ، بحيث يلتزم الاتحاد الأوروبي بمنح الحوافز المالية للبواخر الأوروبية التي تقوم بإفراغ منتوجاتها إجباريا أو طوعيا في الموانئ المغربية.

إن المغرب مدعوا لتحسين البنيات الاستقبالية للبواخر الأوروبية ومطالب بالقيام ببعض العمليات قصد تحسين البنيات التحتية للموانئ المغربية وتحديث الصيد الساحلي والصناعات بمساعدة الدعم التمويلي الأوروبي، حيث قدرت المنحة المالية الأوروبية مقابل

[1]- محمد الأمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 174.

حصول بواخره على حق الصيد من المغرب بـ 355 مليون أورو، خلال أربع قسيمات سنوية متراجعة كما تقرر أن يحصل الصيد المغربي على مساعدة مالية في حدود 121مليون أورو من أجل إنجاز التزامات في ميداني المراقبة والتعاون.

وتتوقع الاتفاقية تمكين البحث العلمي في البحار وتطبيق سياسة ترتيب الموارد المغربية بدعم مالي يقدم بـ 16 مليون أورو خلال 4 سنوات وأخيرا خصص إعتماد 87 مليون أورو لمساندة عملية التكوين المهني في المجال البحرية.[1]

ولقد حددت إمكانية الصيد التي منحها المغرب للأساطيل الأوروبية على أساس 4 معايير وهي كالتالي:

- الاستعمال الفعلي للأسطول الأوروبي في الفترة التي يغطيها الاتفاق السابق.
- غياب فائض من أنواع السمك المفروض للاستغلال المكثف.
- وضعية الموارد الكلية.
- واقع قطاع الصيد المغربي.

وهناك مقتضيات تقنية يتضمنها هذا الاتفاق، بحيث يستهدف عقلنة نشاط الصيد البحري ويهدف الأمر بصفة خاصة:

- تحسين استعمال وسائل الصيد وضمان أكبر مرونة ممكنة لها لتدبير القطاع، وهذا سيؤدي للبواخر المختصة كبواخر الحيتان، وبواخر صيد الأربيان ليحل محل النوعين الثانويين لبواخر الصيد لشباك الدائرية– الشمال.
- ضمان تحسين جدوى إمكانية الصيد بتنظيم تحويل مجهود الصيد بين مختلف الأنواع، وينتج عن ذلك ارتفاع إمكانية الصيد للأصناف الحرفية وبواخر الصيد بشباك الدائرية– الجنوب.
- توزيع مجهود الصيد بين المحيط الأطلسي والبحر البيض المتوسط بشكل متكافئ.

[1]– فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص ص، 194–195.

- توسيع منطقة تدخل بواخر الصيد بشباك الدائرية–الشمال، بحيث اتفق الطرفان على تنظيم تعاون بينهما في ميدان المراقبة عن طريق الاعتراف بوضع الملاحظ العلمي وإقرار آلية متبادلة للملاحظين في موانئ الطرفين جزر الكناري وأغادير مثلا، وإقرار مشروع متقدم الذي يسعى لتنظيم مراقبة مستمرة للبواخر عن طريق الأقمار الصناعية.

رغم أن الاتفاق الأوروبي المغربي يواجه عدة عقبات، حيث أن بعض الدول الأوروبية المطلقة على المتوسط ينافس إنتاجها صادرات المغرب (المنتجات الزراعية، الغذائية والسمكية)، بحيث اتسمت ردود هذه الدول بالاحتماء وراء مزايا السياسة الزراعية المشتركة، فالمشكلة الكبرى مع إسبانيا حول موضوع الصيد البحري والذي لم يجسم إلا بعد المفاوضات الشاقة العسيرة بسبب تناقض الثروة السمكية.[1]

وتقدر خسائر المغرب جراء الشروط التي يتضمنها الاتفاق بنحو مليار دولار بسبب الاستغلال الأوروبي خاصة الإسباني للثروة السمكية المغربية في حين لم يتعدى التعويض المالي للإتحاد الأوروبي 125 مليون دولار سنويا وتأتي الضغوط والحشود العسكرية الإسبانية التي حصلت في صيف 2002 في سياق إدعاء الحكومة الإسبانية والتي اعتبرت أن لها حقوق تاريخية للصيد في المياه الإقليمية المغربية، بحيث تتعرض مدريد لمزيد من الأضرار بحيث تقدر بـ 30 ألف شخص يعمل على نحو 400 سفينة من الاسطول الصيد الإسباني والذي يمثل قرابة 85% من السطور الصيد الأوروبي بحيث تحقق لوحدها أرباح تتراوح بين 700 و800 مليون دولار سنويا. ومن هنا برز التهديد الأوروبي الذي يربط بين اتفاق الصيد البحري لمستقبل الشراكة الأورومغاربية، وتعويض المنتجات الزراعية المغربية

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق، ص ص، 188–190.

خاصة الطماطم إلى الإئتلاف المعمول به في الموانئ الإسبانية من خلال عبورها عبر أوروبا.

وبدون أن ننسى الخلافات الموجودة بين المغرب والنمسا وهولندا، حول قضية الزهور، وأما بلجيكا حول قضية الطماطم وأخيرا النزاع الأقل حدة حول قضية السردين مع البرتغال وحول البطاطس الباكورة مع فرنسا.[1]

المطلب الثالث: اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر.

تأخرت الجزائر في إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مقارنة بتونس والمغرب اللتان وقعتا اتفاقية الشراكة في 1995/07/17 و1995/11/15 على التوالي، بحيث نجد الجزائر عبرت مرارا على رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الاتحاد الأوروبي بهدف مراعاة خصوصياتها الاقتصادية والجيو استراتيجية والسياسية وإصرارها على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني. فبادرت الجزائر لبدأ مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في جوان 1996[2]، رغم أن هذه المفاوضات عرفت مسيرة طويلة، حيث قامت على إثرها الأطراف بحوالي 17 جولة، وعقدت مؤتمرين رسميين بعد مؤتمر برشلونة الأول في مالطا (Malte) 1997، والثاني في ستوتغارت (Stuttgart) في 1999، تبعه الاجتماع الذي انعقد في بلرمو (Palerme) في 1998، حيث منحت كل هذه اللقاءات والاجتماعات الفرصة لإجراء دراسات للتطورات والإصلاحات الشمولية والكلية التي توعدت الجزائر بمباشرتها، تلاها الاجتماع الذي قام به الأجانب في نوفمبر 2000 بمرسيليا (فرنسا)، بالإضافة لاستقبال الجزائر لمفاوضي الاتحاد الأوروبي عدة مرات وكان آخرها المفاوضات

[1]– نفس المرجع، ص 190.

[2]– سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، **مجلة الباحث**، ع 09، (2011)، ص 152.

الجزائرية – الأوروبية بالجزائر من 14–16 ماي 2001 وإبرام اتفاقية الشراكة والتي أثمرت في الأخير بتوقيع الطرفين في آخر لقاء في بروكسل (بلجيكا)في 19 سبتمبر 2001 بحضور رئيس الجمهورية ورئيس اللجنة الأوروبية لتدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.[1]

وهذه الاتفاقية تعوض اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في أفريل 1976[2]، وتأمل الجزائر من هذه الشراكة لتحقيق أهداف تنموية عديدة خاصة في ظل المصالح الاقتصادية والمتبادلة بينها وبين الاتحاد الأوروبي والتي تعد من أهم الدوافع التي أدت لإقامة تعاون وثيق في جميع الميادين إضافة إلى الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات.

- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد البناء الاقتصادي لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منظم في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية التكنولوجية...
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.
- ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وضمان الحريات السياسية والاقتصادية حول المسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، مما يضمن استقرار المنطقة المتوسطية.
- بعث جو للتفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات، ذلك بتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.[3]

---

[1]– حسين نوارة، واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، **المجلة النقدية للقانون**، ع 2، 2007، ص 101.

[2]- Accord d'association Algérienne –union européenne : entré en vigueur le 1er septembre.

[3]– عبد الحميد زعباط ، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع .1، (د س)، ص 54.

فإتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يكتسي طابعا تطوريا شموليا كونه تطرق لمختلف الجوانب والقطاعات السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمنية...، فهو يتضمن محورا أساسيا يرتكز على قاعدة القيم المشتركة والمبادئ المكرسة دوليا كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ذلك بمحاربة الإرهاب وبتشجيع الحوار والتشاور والتعايش بين الثقافات.

فبنود اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية لا تختلف في جوهره عن باقي اتفاقيات الاتحاد الأوروبي المبرمة مع الدول العربية كمصر، تونس والمغرب، حيث تضمنت أقساما رئيسية حول الحوار السياسي، الجوانب الاقتصادية والمالية المتصدرة لحرية تنقل البضائع من مواد صناعية زراعية، الخدمات وقضايا النقل والمنافسة المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال، وكذا التعاون الثقافي والاجتماعي والقضايا الخاصة بالملكية الفكرية.

إضافة إلى هذه المحاور أضيف ملفين جديدين للاتفاق الأوروجزائري وهما ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص، وكذا ملف مكافحة الإرهاب.[1]

مضمون الاتفاقية الأوروجزائرية:

فمضمون الاتفاق احتوى على ثمانية جوانب تمثلت في:

1- الجانب السياسي وذلك بإقامة حوار سياسي وأمني مشترك حول المسائل المشتركة.
2- الجانب التجاري والذي يهدف لإقامة منطقة تبادل حر بينهما خلال 12 سنة، وبهذا الصدد يتم التفكيك الجمركي بإلغاء الحواجز و التعريفات الجمركية على المواد المصنعة من طرف المجموعة الأوروبية حسب:

[1]– حسين نوارة، مرجع سابق، ص ص، 102–103.

1. القائمة الأولى تتضمن المنتجات ذات التفكيك الجمركي المباشر والتي تلغى بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ حسب الملحق الثاني للاتفاقية.
2. القائمة الثانية تتضمن المنتجات ذات التعريفة الجمركية التي تمتد لمدة خمس سنوات بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (01 سبتمبر 2007) وهذه المنتجات واردة في المرفق 3 للاتفاقية.
3. القائمة الثالثة تتضمن كل المنتجات غير تلك المشار إليها في المرفق 2 و 3 أين التفكيكات الجمركية ستكون في غضون عشر سنوات، بعد سنتين لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.[1]

أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية، ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات بصفة تدريجية.

3- الجانب الثالث والمتعلق بحقوق التأسيس وتقديم الخدمات حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية كي تسمح بإدراج الحق في إنشاء مؤسسات في إقليم الطرف الآخر وتحرير الخدمات بما فيها المالية، البنكية، المواصلات والاتصالات.

4- الجانب الرابع والمتعلق بالدفع رأس المال، المنافسة وإجراءات اقتصادية أخرى، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع وتسوية العمليات والصفقات بعملة قابلة للتحويل، مع إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر والتي تقوم به الشركات المنشئة وفق التشريع المتفق عليه ذلك حسب المواد 38–39 من الاتفاقية، ويتم اتخاذ تدابير تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان مدفوعاته، شريطة إبلاغ

[1] -Accord d'association Algérienne –union européenne, Op.cit.

الآخر بهذه الإجراءات وإزالتها فور تصحيح هذا الاختلال وفق رزنامة محددة ومتفق عليها.[1]

5- الجانب المتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي بما يخدم المصلحة المشتركة في إطار الشراكة والمنصوص عليها في الاتفاقية والمشار إليه حسب المادة 48 للقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق لتحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات المسهلة للتقارب الاقتصادي، الأوروجزائري خاصة المؤدية لرفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل والمبادلات بين الطرفين، وكذا إعطاء أولوية للقطاعات المؤدية لتنويع الصادرات الجزائرية لذا فنجد ركز على التعاون الجهوي في الاتفاقية حسب المواد 50-53 من خلال:

- دعم التكامل واندماج الاقتصاديين.
- تطوير الهياكل الاقتصادية.
- التعاون في مجال البيئة.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين.
- التعاون في المجال الجمركي لتنشيط الرقابة الجمركية واستخدام نظام موحد للعبور بين الطرفين.
- دعم الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية.
- وضع إطار قانوني مشجع للاستثمار وذلك بتوقيع اتفاقيات لتفادي الازدواج الضريبي.

[1]- سمينةعزيزة، مرجع سابق، ص 153.

- التعاون بهدف مقاربة القواعد المعيارية المشتركة ذلك بإعادة هيكلة المصالح والهيئات المالية لتحسين الرقابة المالية.
- دعم إعادة هيكلة قطاع النقل وتحديثه، كذا قطاع الإعلام والاتصال، الطاقة والمناجم، السياحة والحرف، والتعاون لحماية المستهلكين.

6- الجانب المتعلق بالتعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني يتضمن الإجراءات الخاصة بالعمال وتساوي المعاملات فيما بينهم[1]، أما فيما يخص التعاون الثقافي والتربوي فاعتبر الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجية بمثابة عامل أساسي لتقريب الشعوب وبالاعتماد على:

- دعم الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان كشرط للتقارب بين الشعوب.
- تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
- تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني.
- إقامة تعاون لمحاربة الهجرة الغير الشرعية واتخاذ إجراءات للحدّ من الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، العنصرية وكره الأجانب...[2]

7- الجانب المتعلق بالتعاون المالي الذي يقوم على:

- دعم عمليات الإصلاح الاقتصادي بما فيها التنمية الريفية.
- تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- تشجيع الاستثمارات الخاصة المؤدية لخلق فرص العمل.

---

[1]– نفس المرجع، ص 154.

[2]– منيرة بلعيد، "**الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي: المنظم من طرف قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة منتوري قسنطينة حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، 29–30 أفريل 2008، ص 12.

- الأخذ بعين الاعتبار لما يستعرض إليه الاقتصاد الجزائري جراء إقامة منطقة تبادل حر لاسيما فيما يخص إعادة تأهيل الاقتصاد.

8- الجانب المتعلق بالتعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية بحيث يتمثل هذا التعاون في:

- تقوية دولة القانون.
- تسهيل عملية تنقل الأشخاص.
- محاربة الهجرة الغير الشرعية.
- محاربة الفساد، الرشوة، الإرهاب.[1]

تقييم الشراكة الأورو جزائرية:

يمكن حصر أهم الملاحظات عن الشراكة الأورو جزائرية في:

- تركيز الاتحاد الأوروبي على المسائل الأمنية وحقوق الإنسان أكثر من المسائل الاقتصادية كون هذه الأخيرة أصبحت تؤرقه فهي ورقة ضغط لا أكثر، فللجزائر تجربة لا يستهان بها في المجال الأمني كونها مرت بعشرية سوداء ومعاناتها للإرهاب الذي خلق حالة للاستقرار السياسي.

فهذه الشراكة تعتبر محفزا لإعادة الاعتبار للجزائر في محيطها الجهوي والدولي وإخراجها من منطقة العزلة التي عاشتها وعودة إدماجها في الساحة الدولية.[2]

فيمكن القول أن هذه الشراكة ذات بعد سياسي أكثر مما هو اقتصادي، أما فيما يخص انعكاسات اتفاق هذه الشراكة، فالجزائر مجبرة على رفع مستوى الإنتاج وإعادة الاعتبار لبعض القطاعات المهمشة كالزراعة، وإعادة تأهيل مؤسساتها على المدى البعيد

[1]– سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص 154.

[2]– محمد الأمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 186.

لكن من المستحيل أن يكون على المدى القريب كونها في مرحلة هيكلة مالية وصناعية وإصلاحات جذرية فهي تحتاج للوقت.[1]

فهذه الشراكة لم تضف شيئا من الناحية الاقتصادية بحيث نجد أن نسبة المبادلات بين الطرفين ظلت تمثل النسبة الأكثر من مجموع المبادلات الجزائرية إما في الواردات أو الصادرات.

ولهذا فالجزائر تظل منطقة من مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي لأوروبا في إطار علاقة تبعية بشتى أنواعها.

أما في تجسيد المنطقة الحرة مع الجزائر سيكلفها ولن تتحمل ميزانية الدولة من تغطيتها، رغم حصولها على مساعدات مالية، فإلغاء الحواجز الجمركية الجزائرية يؤدي بها لخسارة تقدر بـ 2 مليار دولار سنويا من عائدات الخزينة العامة.

لكون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا فهو لا يستطيع منافسة المنتجات الأوروبية لا من حيث الجودة أو السعر، وهذا يكون في صالح الاتحاد الأوروبي الذي يفضل الأسواق التي يمارس فيها الاحتكار لانعدام المنافعة الرفيعة.[2]

فبشكل عام يمكن اعتبار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية خطوة تمهيدية لإبرام اتفاق أمني مع حلف الناتو بهدف محاربة الإرهاب والتهديدات الأمنية في المتوسط.[3]

[1]– نوارة حسين، مرجع سابق، ص 105.

[2]– نفس المرجع، ص ص، 108–109.

[3]– محمد الأمين لعجال أعجال، مرجع سابق، ص 189.

المبحث الثالث: انعكاسات 11 سبتمبر 2001 على الشراكة الأورو مغاربية.

تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 من أبرز الصدمات التي عرفتها الساحة الأمريكية التي أثرت على الساحة الدولية وتغيير نهج السياسة الخارجية الأمريكية، وإعلان هذه الأخيرة الحرب على الإرهاب، والتدخل في أفغانستان، والإطاحة بحركة طالبان في أكتوبر 2001، وإعلان الحرب على العراق وذلك بهدف إسقاط نظام صدام حسين في 2003، فحسب Georges W Bush العالم أصبح منقسم إلى قسمين بحيث هناك دول موالية للولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى ضدها.[1]

فهذه الأحداث جاءت لتدعم نظرية صدام الحضارات لصمويل هنتقتون (Samuel Huntington) بحيث أصبح ينظر للحضارة الإسلامية بما فيها دولها كأعداء للغرب خاصة مع ردات فعل الرأي العام الأوروبي الذي يتخوف من انتشار الإسلام في أوروبا وكتهديد داخلي من تراكم الهجرة الغير الشرعية والشرعية إلى دولها والآثار المترتبة عنها من انتشار المخدرات والجريمة المنظمة.[2]

وهذا ما زاد من درجة المخاطرة في منطقة المغرب العربي بحيث تباين تأثير السياسة الأمريكية على الاقتصاديات المغاربية بتباين طبيعة درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي إلى جانب نوعية وقنوات هذا الاندماج بحيث نجد أن معظم الدول المغاربية تعتمد على عائدات النفط وعلى تدفقات رؤوس الأموال والإيرادات السياحية ويظهر تأثير الدول المنظمة بهذه الأحداث من خلال الانخفاض في أسعار النفط العالمية إلى جانب انخفاض العائدات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1]- Le 11 septembre 2001, objet d'histoire sur le site : **http// :www.histoire-POUR TOUS : Fr>dossiers>37**…le (06.06.2016).

[2]– خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995–2008)** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 25.

وشكلت منعرجا خطيرا امتدت تأثيراته لتشمل جهود التنمية والتعاون في العلاقات الدولية خاصة الدول الجنوبية التي أصبحت تتعرض لضغوط فيما يتعلق بالحرب على الإرهاب في مقابل وعود بدعم التنمية والأمن المشترك.

ولهذا جاءت بندوة بروكسل في نوفمبر 2001، وندوة فالنسيا في أفريل 2002 لدراسة مختلف الحلول والتدابير للحد من انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على مسيرة الشراكة الأورو متوسطية والتأكيد على الجانب السياسي والأمني وضرورة تضافر الجهود لمقاومة الإرهاب.[1]

لهذا يمكن القول أن الشراكة الأورو متوسطية تعثرت إثر أحداث 11 سبتمبر لهذا نجد الدول الأوروبية حاولت أن تدخل أفكار جديدة على سياستها في المنطقة في إطار عملية الاندماج الإقليمي دون إلغاء ما كان موجود.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية.

أدى توسع الاتحاد الأوروبي إلى تطور نهج جديد يعرف بسياسة الجوار الأوروبي بسبب توجه ألمانيا نحو الشرق الأوروبي، وظهور العديد من التهديدات العابرة للحدود خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، تنامي المجموعات المسلحة خاصة بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة القتال إلى القاعدة شكليا 2003 رسميا 2007 يهدف إلى تعميق الاندماج مع دول الجوار، وفي هذا الإطار، تبدأ الورقة بمناقشة موجزة لاستراتيجيات الاندماج المتبعة منذ منتصف التسعينيات عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الأورو متوسطية المنبثقة عنها، ثم تنتقل إلى تحليل العناصر الأساسية التي تشكل سياسة الجوار الأوروبي، والدور الذي يمكن أن تسهم به في التنفيذ الفعال لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، وفي النهاية تطرح الورقة الخيارات الاستراتيجية الرئيسية التي تواجه الدول عند تطبيق السياسة الجديدة، مع التأكيد

[1]– توفيق المديني، مرجع سابق، ص 224.

على أهمية دمج عناصر هذه السياسة ضمن الأولويات والاستراتيجيات القومية للتنمية في الدول التي أقامت علاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

تنص المادة 8 (1) من معاهدة الاتحاد الأوروبي على أنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات خاصة مع دول الجوار بهدف إقامة منطقة إزدهار وحسن جوار تعتمد على قيم الاتحاد وتتميز بعلاقات وثيقة وسلمية على أساس التعاون.[2]

وثيقة الاستشارات المشتركة، نحو سياسة جوار أوروبية جديدة:

تقوم السياسة الأوروبية للجوار على مبدأ برودي أي فكرة رومانو برودي Romano Prodi، بإحاطة الاتحاد الأوروبي بمجموعة من الأصدقاء "Un cercle d'amis".[3]

أطلقت سياسة الجوار الأوروبية في عام 2004 بحيث قام الرئيس رومانو برودي في جامعة لوفان الكاثوليكية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة، للمساهمة في دعم الاتحاد الأوروبي وتعزيزه للاستقرار والأمن والازدهار في البلدان الأقرب لحدوده، ووصف جيران الاتحاد الأوروبي بـ "حلقة الأصدقاء" (Ring of friends) وكما قام بتلخيص سياسة الجوار بأنها "كل شيء ما عدا المؤسسات"[4]، فاتحا بذلك نوافذ عدة على الفرص فيما يخص تنمية المبادلات أو مغلقا الباب أمام إمكانية الانضمام، وبعد أشهر عدة

* رومانو برودي: رئيس الحكومة الإيطالية خلال فترتين 1996-1998، 2006-2008 من حزب الديمقراطيين المسيحيين.

[1]-Bernard Hoekmen ," From Euro-Med Partenership to European Neighborhood: Deeper Integration a la carte and Economic development", **working paper**, N° 103, july 2005,sur le site : http://books.google.dz.

[2]– وثيقة الاستشارات المشتركة: نحو سياسة حوار أوروبية جديدة من الموقع:
http://eeas-europa-eu/delegation//bahon/documents/heurs/consultation-ar pdf.le(25/05 /2016).

[3]- Andréas Herdina, **La politique européenne de voisinage (PEV). Un partenariat pour la Reforme**, in: Laurent Beurdeley (Dir). L(Union européenne et ses espaces de proximité. (Bruxelles: édition Bruyant, 2007), p 39.

[4]- Michelle Comelli, «The Apparoach of the European Neighbour hood Policy (ENBP)**»,** *Features and Differences with the Euro-Mediterranean Partnership" , Brussels:* ***AFFARI Working Paper****, 17November 2005,* P 10.

من محاضرة رومانو برودي أصدرت المفوضة الأوروبية بيانها الأول بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار" وهو عبارة عن إطار جديد للعلاقات مع جيرانها في الشرق والجنوب.[1]

ويتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وهي تقوم على ثلاث(03) مبادئ وهي كالآتي: سياسة تفضيلية + إقامة فضاء واسع للرفاه وحسن الجوار + إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس التعاون، وكذلك تأطير قيم الاتحاد لهذه المبادئ، وهذه القيم حددت بوضوح وهي احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة وهي تعد شروط لتفعيل "سياسة الجوار" مع شركاءها وجيرانها.[2]

فسياسة الجوار الأوروبية تقوم على ثلاثة خصائص أساسية وهي:

- الأولى تتمثل في التوجه المفصل على المقاس، انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور على نفس الوتيرة وهذا عائد إلى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهنا يأتي الاقتراح الأوروبي في إحكام الشراكة بناءا على طلب الشركاء حيث تكون طموحة وخاصة إذا كانت عمليات الإصلاح سريعة أو تكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا كانت بطيئة.
- الثانية هي مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع الخاصة لكل دولة معنية بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

[1]– خضر بشارة، مرجع سابق، ص ص، 182–183.

[2]– جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 5.

- الثالثة هي ثنائية سياسية، سياسة الجوار الأوروبية هي أساس سياسة ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وكل بلد شريك، وتكمله مبادرات التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف (الشراكة الشرقية *التي بدأت في 2009، الشراكة الأوروبية المتوسطية "أورومايد".[1]

أهداف سياسة الجوار الأوروبية:

- إقامة شراكات اقتصادية وسياسية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن، وذلك يهدف إلى تقليص نسبة الفقر خاصة في الدول النامية التي تتجاوز الاتحاد الأوروبي وكذا يؤدي إلى تقليص نسبة المهاجرين غير الشرعيين الوافدين والذين يعتقدون أن السبب الاقتصادي من الأسباب الدافعة للهجرة غير شرعية، وذلك طمعا منهم في تحسين فرصهم للعيش.
- "بناء الأمن في جوارنا" هي واحدة من أهم الأهداف الرئيسية في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية.[2]
- تعميق الحوار السياسي مع الدول العربية كل على حدى.
- السعي لاندماج القوى والحركات السياسية في الحوار.
- تطوير خطة عامة وطنية حول حقوق الإنسان والديمقراطية.
- إدخال إصلاحات اقتصادية للاستمرار في عملية تحرير التجارة بين الدول أورومتوسطية.

*الشراكة الشرقية: مشروع بدأ العمل به في الإتحاد الأوروبي المقدم من طرف وزير الخارجية البولندي بمساعدة السويد في مجلس الإتحاد الاوروبي في الشؤون العامة والعلاقات الخارجية في بروكسل في 26ماي2008وافتحت في براغ يوم 07ماي 2009مقترح لجيرانه الست في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز أرمينيا أذربيجان روسيا البيضاء جورجيا مولدافيا وأكرانيا، جاءت بهدف تطوير أحد اتجاهات السياسة الأوروبية في علاقاتها مع البلدان المجاورة لها ولاستكمال البعد الشرقي.

[1]- سهام حروري، "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، ع .5، 2010، ص 349.

[2]- بشرى شيبوط، تهديدات الهجرة الغير الشرعية على الأمن الأوروبي، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، من الموقع الإلكتروني:**www.maspolitique.com/mas/index.9option:com** في (2016.06.03).

- دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط.
- دعم أطر التعاون مع الاتحاد الأوروبي في شبكات النقل والطاقة والقيام بمشاريع كمشروع الطاقة الشمسية في الصحراء الكبرى ديزيرتيك Desertec.
- الاستفادة من خبرة التعاون الأورومتوسطي وتطوير سبل التعاون الأخرى.[1]
- إقامة حلقة من الأصدقاء (ring of Friends) وذلك من أجل المشاركة في المنافع الناتجة من توسع الاتحاد الأوروبي وهذا من أجل تعزيز الأمن والاستقرار والرفاء.
- حرية الوصول للسوق الداخلية للاتحاد الأوروبي وسيادته وهذا ما يجعلها في المستقبل القريب أن تحقق الحريات الأربعة المتمثلة في حرية تنقل الأشخاص، السلع، رؤوس الأموال وحرية تنقل الخدمات.[2]

لقد أفرز مسار توسيع الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات وجاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها وأهمها:

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا.
2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود (L'institutionnalisation des Frontieres) وذلك من خلال صياغة هذه الأخيرة وإدارتها.
3- تحدي الاحتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي بدون إلحاق الأذى بنوعية العلاقات التي يرغب الاتحاد في إرساءها مع الدول المجاورة الجديدة.

[1]- عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 353.

[2]- خديجة بتقة، **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص ص، 104-105.

4- تحدي بناء جماعة أمن متعدد الأطراف في داخل فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصون أو مهددون.

5- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب، طاقة)، من دون أن يصنف ذلك في خانة التدخل.[1]

وللتعامل مع هذه التحديات لإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها اعتمدت سياسة الجوار مجموعة من الأسس والآليات وهي كالتالي:

1- <u>أسس وآليات سياسة الجوار الأوروبية</u>:

تقوم "السياسة الجوارية" على ما أسماه الاتحاد الأوروبي بـ "مخططات العمل ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة له في هذه السياسة وذلك عن طريق الاتفاق والتشاور والتنسيق مع كل دولة منها مع مستوى التطور الحاصل.

وقد تم اعتماد هذه "المخططات" من قبل "المجلس الأوروبي" في فيفري 2005.

ولقد أشار رئيس "وحدة المغرب العربي" بالاتحاد الأوروبي "ليونيلو غابريسي (Leonello Gabria) في عرضه لهذه المخططات يوم (2005/02/15) بأنها تتميز بالمرونة، وبالصيغة الثنائية، مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق. والهدف من هذه المخططات تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك وذلك بناء على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية، وهي بدورها تتضمن قائمتين من الالتزامات:

[1]- زهير بوعمامة، السياسة الأوروبية للجوار: "دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد .5، مارس 2010، ص ص، 242-243.

أ- **الأولى:** تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة «كالديمقراطية، حقوق الإنسان وبعض أهداف السياسة الخارجية والأمنية" للاتحاد الأوروبي.

ب- **الثانية:** تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية، وهي سبعة:

1-الحوار السياسي المدعم:

وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والوقاية من الأزمات وإدارتها وإشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ومساعدة الدول الجوارية الشريكة في الإصلاح السياسي في سيادة القانون، الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وإقامة مسؤولية مشتركة بين الإتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

2-دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:

- المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وتعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في هذه المجالات: الإدارة + الجمركة + الزراعة + الصحة والغذاء وهذا من أجل تسهيل عملية الدخول إلى الأسواق الأوروبية.

3-العدالة والشؤون الخارجية:

وهذا الجانب يخص بإدارة الحدود المشتركة، وتيسير تسليم التأشيرات واتخاذ إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات دعم الأنظمة القضائية كذا توسيع التعاون القضائي والشرطي.

4- ربط الحوار:

وذلك في مجالات الطاقة والنقل والبيئة ومجتمع المعلومات والبحث والإبداع.

[1]- جعفر عدالة، مرجع سابق، ص 5.

5- الاتصال بين المجموعات:

وذلك عن طريق تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين بإقامة مشاريع كمشروع بن رشد Averroès لتبادل الطلاب والمعلمين والموظفين الإداريين بين الجامعات الأوروبية والمغاربية.

6- سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

عن طريق تكييف الدعم والمساعدات المالية، وفتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية وتشجيع جهود التغيير الاقتصادي وخلق مناخ الاستثمار ودعم الإدماج الاقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

7- التعاون الجوي:

العمل على ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.[1]

وكل هذه المخططات تقوم بتحديد برنامج إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية، وتعتبر بمثابة شروط تجسيد وتفعيل هذه السياسة.

والدول المعنية بهذه السياسة فهي 16 دولة خاصة منطقة غرب المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا فضلا عن الدول الآتية: مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية، إسرائيل، إرمينيا، إذربيجان، روسيا البيضاء، جيورجيا، مولدافيا، أوكرانيا.

فهذه المخططات بمثابة برنامج عمل لكل الدول المعنية بسياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبي لفترة الخمس سنوات القادمة 2004 إلى 2009.

[1]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

ونجد أن الجزائر هي البلد الوحيد التي رفضت الانضمام فحسب تصريح السفير الجزائري ببروكسل أعلن وصرح بأنها غير ذات أولوية بالنسبة للجزائر في 2006 وأنها تهتم بالاستمرار في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

2- تطبيقات السياسة الجوارية:

فإنها حاليا وبعد أوكرانيا ومولدافيا، تخص خمسة دول منها المغرب وتونس منذ 2005، ومصر منذ 2007 وهذا يعني أنها مازالت تتفاوض حول الانضمام إليها ومناقشة مخططات العمل وإعداد بما يسمى تقارير البلدان الخاص بشركاء الاتحاد الأوروبي المتوسطي وكذلك دول أوروبا الشرقية، وهذا الإجراء عبارة عن غربلة للبلد المعني بالانضمام ويقوم على عنصرين:

أ- يخص المظاهر السياسية: بمدى حضور: الديمقراطية، دول القانون، حقوق الإنسان، الاستقرار: العدالة والشؤون الداخلية في الدولة المعنية بالانضمام.

ب- الوضع الاقتصادي والاجتماعي: بالنظر إلى مستويات التطور الاقتصادي المحلي، إدارة الميزانية، السياسة المالية، الإصلاح الهيكلي.[2]

3- تمويل هذه السياسة:

فالدول المنخرطة في هذه السياسة تستفيد بناء على حاجاتها وقدراتها على امتصاص المساعدة، وكذا حسب تطور عملية الإصلاح فيها بحصة من المساعدات المالية لتسيير اندماجها في السياسة الجوارية وهذا اعتماد وبخصوص دول جنوب المتوسط على آلية "برنامج ميدا" وعلى ما يسمى بـ "المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان

[1]- نفس المرجع، ص07.

[2]- جويدة حمزاوي، **التطور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، 2011)، ص 112.

Instrument européen pour la Démocratie et les droits de l'homme وقد تم تعويض هاتين الآليتين بآلية جديدة، وهذا منذ جانفي 2007.

"الآلية الأوروبية للموارد وللشراكة Instrument Européen de voisinage et de partenariat" وقد تم إقرار جملة من المساعدات على فترتين هما:

(2000–2006): وفي هذه السياسة دخلت حوالي (8.5 مليار أورو) وبخصوص دول المغرب العربي، فقد استفادت خلال فترة 2004–2006 من (135 مليون أورو).

(2007–2013): تستفيد هذه الدول من حصة (12–15 مليار أورو) أي بزيادة مقدار بـ (75%) مقارنة بالمرحلة الأولى إلا أن هذه المبالغ المخصصة لم تطبق على أرض الواقع في ظل الأزمة الإقتصادية 2008 و التي شهدتها أوروبا ما أدى إلى تجميد بعض المشاريع بسبب نقص التمويلات المقترحة.

في الواقع أن ما تم تقديمه على أنه مشروع مشترك هو في الحقيقة مبادرة أحادية الجانب فصياغة القواعد والالزام بإتباعها، والتصرف بالقدرة التكتيكية، والتنظيمية، إملاء المعايير وتحديد الاتجاه الواجب اتباعه – الاتحاد الأوروبي– يحتفظ به لنفسه ولا يحق لجيرانه الاشتراك في عملية التأسيس ومن هنا نقول أن سياسة الجوار الأوروبية مرتبطة بمصلحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بتدعيم ازدهاره وأمنه وذلك عن طريق تحويل الجيران إلى حلفاء أم شرطة حدود مقدمة.[1]

فن المزايا التي جاءت بها السياسة الأوروبية المدعمة للجوار في 2006، تمسكها بمبدأ الإدماج من خلال العمل على معالجة المسائل المشتركة معا الاقتصادية والسياسية

[1]– جعفر عدالة، مرجع سابق، نفس الصفحة.

وكما تطرق إلى مسألة ضرورة التعامل مع حرية تنقل الأفراد ومسألة التأشيرات. ومن مزاياها أيضا رغبتها في إقامة شراكة عابرة للحدود تسمح للأقاليم بالتعاون.

خلال اللقاء الإعلامي بالجزائر قال لينلو غابريتشي في فيفري 2005 تحت عنوان سياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل الحفاظ على كل ما هو إيجابي ضمن المسارات السابقة للهياكل والقوانين، وتعتمد على تدعيم سياسة الجوار الثنائي وتراعي خصوصيات وحاجيات كل دولة، مما سيجعل ذلك الحوار قريبا من واقع الدولة الشريكة.[1]

إن التعامل مع جملة التحديات التي تم ذكرها سابقا من خلال سياسة الجوار يصبح أكثر صعوبة إذا أدركنا أن عملية توسيع الاتحاد أنشأت بفصل خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد، أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة.[2]

فسياسة الجوار الأوروبية لم يتم تصميمها بمثابة بديل واضح للعضوية ولكن باعتبارها مركب وسياسة متعددة الاتجاهات التي ظلت متناقضة حول الغرض في نهاية المطاف، ونتيجة إدراك أن الاتحاد الأوروبي وتخوفه من عدم الاستقرار في محيطه ذهب من زراعة الغموض إلى توسيع الاتحاد وإقامة العلاقة مع جيرانه.

---

[1]– رتيبة برد، **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2008–2009)،ص219.

[2]– زهير بوعمامة، مرجع سابق، ص 243.

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط.

تعود مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط إلىHenri guano المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy في الخطاب الذي أعده لحملته الانتخابية في 2007.[1]

فالمشرع طرح لأول مرة في مدينة طولون Toulon الفرنسية في07 فيفري 2007 أين أعلن فيه أن الحوار الأورمتوسطي الذي بدأ قبل إثنا عشر سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه[2]، وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا مادامت أولوية أوروبا كانت في الشرق الأوربي، ويضيف في خطابه في إشارة منه على أهمية الجنوب ويقول: "إنه بإدارة الظهر للمتوسط، فإن أوروبا وفرنسا ظنتا أنهما تديران الظهر إلى الماضي، بينما كانتا في الواقع تديران الظهر إلى مستقبلهما، لأن مستقبل أوروبا في الجنوب.[3]

فساركوزي بنى أطروحته على قراءة لتجربة الشراكة الأورمتوسطية التي أطلقها مسار برشلونة في 1995 سعيا لإقامة منطقة تبادل حر بحلول 2010 بين ضفتي المتوسط، فحسب تقديره الشراكة لم تف بوعودها نظرا لعدة عوامل أهمها: سقوطها في السياق المنفردة بين إتحاد أوروبي سار خطوات على درب الوحدة الاندماجية وبين دول جنوبية متنافرة المصالح والأسواق ، مضطربة الأوضاع الأمنية.[4]

---

[1]- Nathalie Issa**, L'union pour la Méditerranée** (M. Siröen: Université Paris-Dauphine, 2009), p15.

[2]- Thérese Caroline Tasche, « The project of a Union for the Mediterranean-Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum", **L'Europe en Formation**, N° 356, 2010, p 55.

[3]– خضر بشارة، مرجع سابق، ص ص، 221–222.

[4]– نبيل الريجاني، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:
http://www.aljazeera.net/NR/exres/CCC80E78-9BB9-49A799COC26665EC1.htm في (2016/06/15)

وأعاد ساركوزي طرح المبادرة عشية فوزه في الانتخابات الرئاسية ذلك في 06 ماي 2007، وتأكيد رغبته في إنشاء اتحاد متوسطي[1]، وفي 23 أكتوبر 2007 بطنجة حدّد الخطوط العريضة للمشروع خلال زيارته الرسمية للمغرب، والتي تعكس عدد من الشواغل الأوروبية خاصة الفرنسية، بحيث لا يمكن لها تجاهل الجنوب المتوسطي ذلك للقرب الجغرافي، والتاريخ المشترك المرتبط أساسا بالاستعمار، وكذا للوجود القوي للجالية المغاربية في فرنسا، فكل هذه البيانات أعطت علاقة خاصة وقوية بين بلدان المغرب العربي، ففرنسا تريد طيّ صفحة الاستعمار وتطبيع علاقاتها مع هذه الأخيرة بهدف الحفاظ على مصالحها ونفوذها في النظام الدولي.[2]

وفي 20 ديسمبر 2007 عقدت قمة ثلاثية بروما جمعت فرنسا إيطاليا وإسبانيا، حيث نوقشت فيه الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الاتحاد المتوسطي والتي من بينها تغيير تسمية المشروع من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط، أي أن الأمر لم يعد يتعلق باتحاد سياسي بل من أجل تحقيق السلام والازدهار في المتوسط، ثم أن الفكرة انتقلت مع نداء روما من فكرة فرنسية إلى مبادرة مشتركة للدول الثلاث (فرنسا إسبانيا وإيطاليا)، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الاتحاد من أجل المتوسط ومشروع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي،[3] فحسب ساركوزي الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية، لذا يقترح دمجها في الاتحاد المتوسطي لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها ويضيف في هذا الصدد" إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن تكون لها حدود، وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد بدون نهاية...وتركيا

[1]-Julien Chambolle, «L'Union pour la Méditerranée : Origine, principe et perspectives», **Africa 21**, Note N°01, octobre 2012, P 09.

[2]-Khadija Mohsen-Finan, **L'Union pour la Méditerranée une ambition française de reconsidérer le sud** (Bruxelles : Ifri, 2008), P 08.

[3]- خضر بشارة، مرجع سابق، ص ص، 253-255.

ليست لها مكانة في الاتحاد الأوربي لأنها ليست بلدا أوروبيا لكنه بالمقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للاتحاد المتوسطي".

وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول أفكار المشروع المتوسطي، والتي من الممكن أن تشكل تهديد للكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل والذي قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي[1]، تم بتاريخ 02 مارس 2008 اجتماع ساركوزي بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والذي أسفر عن تنازل ساركوزي بأن يتوسع الاتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الاتحاد الأوروبي.

رغم الاتفاق المبدئي الذي أسفرت عنه المفاوضات الفرنسية–الألمانية الطويلة، إلا أن مشروع الاتحاد المتوسطي كان له في إطار استخلاصات المجلس الأوروبي المنعقد في 13–14 مارس 2008 ملحق وحيد من خمسة أسطر وورد تحت اسم جديد عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط، بحيث كان الفقرة المخصصة له كالآتي: "وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ اتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويدعو المجلس المفوضية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه: "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط Barcelona Process : Union for the Mediterranean، وذلك تحضيرا للقمة التي سوف تنعقد في 13 جويلية 2008 بباريس.[2]

الخريطة التالية توضح الدول الأعضاء في سياسة الجوار الأوروبية كذا دول عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط.

[1]– مصطفى صايج، "الإتحاد المتوسطي: خلفيات وسناريوهات"، **مجلة العالم الإستراتيجي**،ع.1، مارس2008، ص08.

[2]- Szilagyi Istvam, «The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency», **European and Regional Studies**, Vol. 1, N°. 2, 2010, P 213.

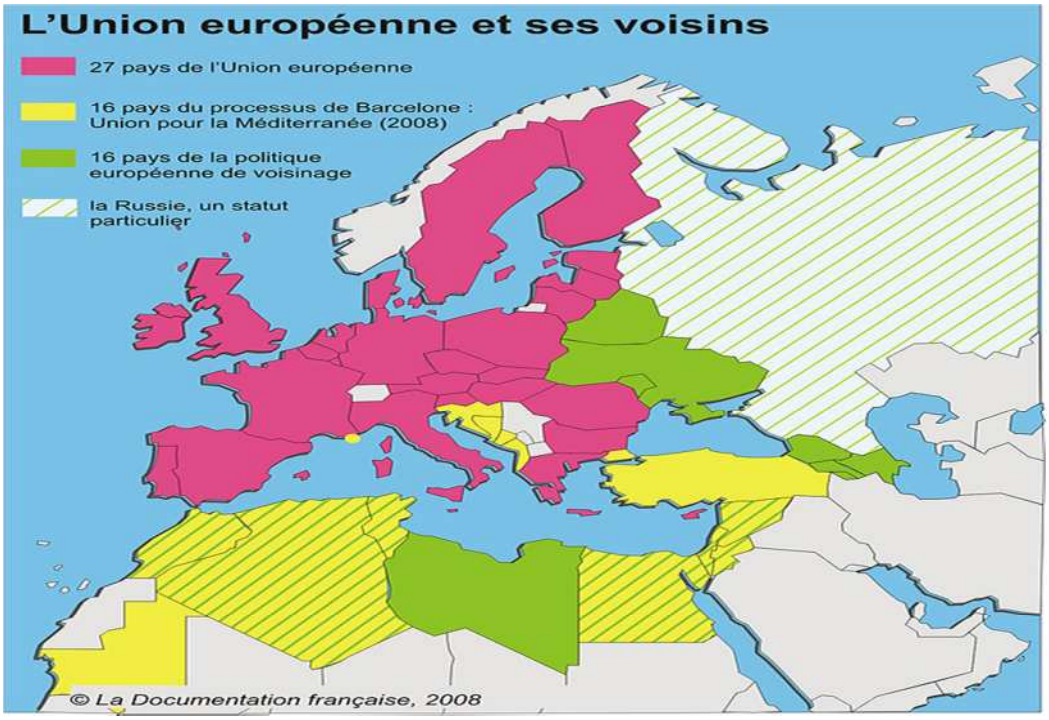

Source: La Documentation française, 2008.

أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 بباريس عن ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط بحضور قادة 43 دولة، بحيث حضر القمة التأسيسية الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي وإحدى عشر من دول جنوب المتوسط[1]، وهذا برئاسة مصرية–فرنسية وصدر في نهاية القمة (إعلان باريس) بأن الغرض من مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط هو بناء السلام والازدهار في المنطقة، من خلال تنفيذ مشاريع تعزيز التبادل بين كل شعوب المنطقة، وكذا إقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الإقليمي، والتأكيد على أن تحقيق أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يتم إلا برؤية شاملة للأمن.

[1]– عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد** الآفاق (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008)، ص 45.

وكذا التأكيد على أهمية مسار برشلونة وما حققه من إنجازات واعتبر الاتحاد أنه يمكن أن يساعد في مواجهة التحديات المطروحة على المنطقة المتوسطية كالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، الأمن الغذائي، تدهور البيئة، التغيرات المناخية والتصحر، التنمية المستدامة والطاقة، الهجرة والإرهاب والتطرف وكذا يهدف إلى تعزيز الحوار بين الثقافات، وأهمية مشاركة المجتمع المدني والهيئات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص لإنجاح الاتحاد، مع التركيز على التعاون والعمل المشترك وإقرار المشاريع وتنفيذها.[1]

وتتعلق هذه المشاريع الستة المقترحة من قبل القمة التأسيسية التي سيتم العمل على تحقيقها في أقرب وقت في:

- تنقية مياه البحر الأبيض المتوسط.
- بناء طرق سريعة بحرية وبرية.
- العمل المشترك على إنشاء حماية مدينة ضد الكوارث الطبيعية.
- إنشاء جامعة أورومتوسطية يكون مقرها سلوفينيا.
- إقامة برنامج للطاقة الشمسية المتوسطية للتقدم في الطاقات المتجددة.
- العمل على تنمية المؤسسات الاقتصادية، تعاون تقني وتبادل معلوماتي.[2]

أعيدت تسمية المشروع باسم "الاتحاد من أجل المتوسط" أثناء الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الثلاث والأربعين، الذي انعقد في مرسيليا ما بين 3 و4 نوفمبر (تشرين الثاني2008)، واختتم الاجتماع بإعلان مشترك جديد، يكمل إعلان باريس 13 جويلية 2008 لاسيما من خلال تحديد الهيكل المؤسسي ومبادئ عمل الاتحاد من أجل المتوسط ومساندة مؤسسة أنا ليندت وجعل الإتحاد من أجل المتوسط إتحاد مشاريع.

[1]– أشرف عبد العزيز، الشراكة الأورو متوسطية، **شؤون الأوسط**، م.14، ع.132،(ربيع 2009)، ص 45.

[2] -Julien Chambolle, Op.cit., P 11.

أهداف الاتحاد من أجل المتوسط:

الاتحاد المتوسطي تأسس على تشخيص ثلاثي الأبعاد وهذا راجع إلى:

1. تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي والذي نجد من أبرز مؤشراته:
- ضعف مساهمة بلدان الضفة الجنوبية والشرقية في المبادلات الدولية والتي تقارب 4%.
- ضعف تدفق الاستثمارات 2% من تدفق الاستثمارات الأوروبية، كذا ضعف براءات الاختراع التي لا تتجاوز أقل من 0,5%، أما الاستثمار المخصص للبحث التنموي أقل من 1% من الناتج الداخلي الإجمالي.[1]
2. عدم ملائمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي كون كل سياسات الاتحاد الأوروبي التي اهتم بوضعها في المتوسط لم تكن على مستوى مجابهة هذه المخاطر وهذا لعدة أسباب منها انشغاله للتوسيع باتجاه شرقه، بقاء عمله في المتوسط مشدود الممارسات قديمة وسياسات مستهلكة والتي أثبتت عدم كفايتها.[2]
3. السعي لإعادة فرنسا إلى المشهد العالمي كممثل دولي قوي[3]، خاصة بعد تهميشها وتراجع مكانتها في مناطق كانت نفوذ لها (محيطها المباشر) خاصة بالمغرب بسبب المنافسة الأمريكية من خلال إطلاق هذه الأخيرة لمبادرة إيزنشتات (Eisenstat) للمغرب العربي، والتوقيع لاتفاق تبادل حرفي 2004 معها.

[1]– خضر بشارة، مرجع سابق، ص 238.

[2]– نفس المرجع، ص 239.

[3]- Therese Caroline Tasche, Op.cit., p 59.

لذا كان على فرنسا تحديد دينامية سياستها الخارجية، وتأمين حضور ورؤية لها في منطقة تربطها مصالح سياسية، اقتصادية ومالية، ثقافية بها.[1]

فبشكل عام الإتحاد من أجل المتوسط يهدف إلى:

- تعميم الليبرالية الاقتصادية من خلال خلق منطقة للتبادل التجاري الحر عام 2010.
- تحقيق الأمن من خلال محاربة الإرهاب
- القضاء على أي قوة محلية مهددة لمصالح الغرب وإسرائيل.
- تأمين الطاقة وضمان الأسواق الخارجية للسلع الأوروبية.
- دمج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية.[2]

أسباب فشل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

من الأسباب المباشرة لتعثر الإتحاد من أجل المتوسط توقف وتعثر مسار التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة بعد فشل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية المباشرة، التي رعتها ودفعت إليها الولايات المتحدة.

إضافة إلى وجود خلافات داخل دول الاتحاد الأوروبي نفسه حول فكرة المشروع في حد ذاته، نظراً لعدم تحمسهم للفكرة منذ البداية.

- رفض بعض القادة المغاربة للمشروع واعتباره استعمار جديد.
- نجد أن معظم المشاريع الاقتصادية، التي أدرجت في إطار الاتحاد من أجل المتوسط تعثرت وتوقفت، كمشروع الطاقة الشمسية المتوسطية، و مشروع المياه المتوسطي الرامي لتنظيف البحر المتوسط من التلوث ، كذا مشروع خطة النقل المتوسطية الرامية لتشبيك الضفتين والراجع إلى نقص التمويل.

---

[1]– خضر بشارة، مرجع سابق، ص 233.

[2]– مصطفى نور الدين، الاتحاد من أجل المتوسط: الأهداف والعقبات، من الموقع:
http://Ufmsercontent.com 15/05/2016

خلاصة الفصل:

فمن أسباب فشل الاتحاد من أجل المتوسط هو تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية، وتأثيرها على معظم الدول الأوروبية، خصوصاً بعد إفلاس اليونان وإيرلندا. ولم تكن فرنسا تتوقع مدى تأثير وعمق الأزمة حين طرح رئيسها المشروع أنداك، إضافة إلى ضعف الميزانية التي اعتمدت له، وعدم وضوح البرامج وضبابية المشاريع المقترحة لهذأ لم يكن الأوروبيون متحمسين لصرف المزيد من الاموال للمشاريع المتوسطية.[1]

[1]– عمر كوش، نهاية مشروعات طموحة ساركوزي ماذا بقي من الإتحاد من أجل المتوسط؟، من الموقع: www.arabrenewal.info 18/05/2016.

يبدو أن كل المبادرات التي أبرمت في إطار الشراكة الأورو مغاربية لم تأتي بجديد بل لديها نفس المضمون مع اختلاف الأشكال والأطر السياسية والأزمنة لم تعمل لتحقيق الأهداف المعلنة ، بل ركزت على الأهداف الخفية عن طريق التدخل بشكل غير مباشر في هذه الدول من توفير الجو السياسي والإعلامي المناسب لا قناع الطرف المقابل بأهمية الشراكة ،وهو ما نجحت فيه إلى حد كبير من خلال ضمان حرية التنقل للمسؤولين اللذين شاركوا في صياغة هذه الاتفاقيات والتي استثنت حرية تنقل الاشخاص وذلك من أجل ضمان الأمن الأوروبي ،ومن هنا فهي سوى أداة أخرى للهيمنة و السيطرة من طرف الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية لتحقيق مصالحها خاصة الأمنية بأقل التكاليف الممكنة بواسطة تهيئة النخب السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق الهيمنة على المدى البعيد خاصة في ظل التوجه الامريكي للتغلغل في المنطقة .

تمهيد:

تواجه الشراكة بالرغم من المجهودات والمشاريع والمبادرات التي قام بها الاتحاد الاوروبي مع دول الجنوب، عدة تحديات ذات الطبيعة المختلفة أمنية اقتصادية وهو ما يطرح تساؤلات حول مستقبل وآفاق الشراكة في ظل المتغيرات الدولية خاصة في ظل تزايد الهجرة الغير الشرعية وتصاعد المد المسلح خاصة في منطقة الساحل التي ترى فيها أوروبا العمق الاستراتيجي لأمنها.

المبحث الأول: تحديات الشراكة الأورومغاربية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الصعوبات التي من شأنها عرقلة التعاون الأورو مغاربي، رغم العديد من الأمور الإيجابية التي حققتها الشراكة لكلا الأطراف وتتمثل أساسا هذه التحديات في التحدي الأمني، والتحدي الاقتصادي.

المطلب الأول: التحدي الأمني.

تأخذ قضايا الأمن في المنطقة المتوسطية أهمية كبيرة ليس فقط كونها تتمتع بأهمية إستراتيجية كونها تعتبر نقطة إتصال بين القارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، ولكن كذلك ما تتميز به قضايا الأمن من ديناميكية خاصة أن البحر يلاصق أوروبا وبالتالي فأمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط وهذا ما أشير إليه في مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي 1975، حيث اعتبر البحر الأبيض المتوسط العمق الاستراتيجي الجنوبي لأوروبا، لذا اكتسبت قضية الأمن ثقلا خاصا في ظل الشراكة الأورومغاربية إذ ركزت في مقدمتها على الشراكة السياسية والأمنية إذ تهدف لإقامة فضاء مشترك للسلم والأمن.

ومن بين هذه التحديات الأمنية التي تعيق مسار الشراكة الأورومغاربية نجد الهجرة الغير شرعية والإرهاب والمخاطر الناجمة عنه من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات وغيرها.

1-الهجرة الغير الشرعية:

مع حلول العقد الأخير للقرن 20 وظهور العديد من التغيرات التي عرفتها الساحة الدولية أضحت الهجرة التي كانت توصف بشرعيتها في المرحلة الأولى غير شرعية ما جعلها تأخذ منحى آخر، وهذا راجع لكون دول الاستقبال ذاقت ذرعا للكم الهائل الذي يصلها

سنويا من آلاف المهاجرين الغير الشرعيين وتزايد أعدادهم سنة لأخرى، ومع أحداث 11 سبتمبر 2001 أضيف لها بعد جديد وربطها بالأمن، وبذلك أصبحت ترتبط بصفة وثيقة بالقضايا الأمنية بسبب الآثار الناتجة عنها كونها تؤرق الدول المستقبلة بصفة عامة و دول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي للاهتمام بمشكلة الهجرة الغير الشرعية ومحاولة إيجاد آليات وحلول أمنية لها من خلال التعاون والشراكة مع الدول الأخرى كونها تعتبر طرف شريك في تواجد هذه الظاهرة وهذا ما قامت به في ظل الشراكة الأورو متوسطية عامة والمغاربية خاصة.[1]

1-1 مفهوم الهجرة الغير الشرعية:

تعددت تعاريف الهجرة الغير الشرعية بسبب تعدد وجهات النظر فيها ومن أهم التعاريف نجد:

الهجرة بصفة عامة تعني الانتقال للعيش من مكان لأخر مع نية البقاء في ذلك المكان لفترة طويلة، وقد تكون من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى وتسمى هذه الأخيرة بالهجرة الدولية. وتكون من مدينة لأخرى داخل الوطن أو من قرية لمدينة، ونعني هنا الهجرة الداخلية.

كما تعرف على أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الأصل (الإرسال) إلى منطقة الاستقبال أو الوصول.[2]

---

[1]- بشرى شيبوط، مرجع سابق من الموقع:
www.maspolitique.com/mas/index.9option:com

[2]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة المشروعة والجريمة** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008)، ص 15.

يستخدم مفهوم الهجرة الغير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، إذ ينطوي على دلالة مخالفة للقوانين والنظم المعنية للهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، ولكنه قد يكون شرعيا من الناحية الدينية والاجتماعية أو الثقافية، تبعا للخصوصيات التاريخية والحضارية لذلك المجتمع أو لما هو سائد في تلك الدولة.[1]

وكذلك هي عبارة عن دخول المهاجرين البلاد المستقبلة بدون تأشيرات أو إذن مسبق، ونجد أن غالبية الدول تعاني من مشكلة الهجرة الغير المشروعة خاصة الدول الصناعية التي تتوفر فيها فرص العمل وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من البلدان التي تأثرت من هذه الأزمة، ونجد المهاجرون الغير الشرعيون يلجئون لعدة أساليب للوصول إلى تلك البلدان كالتعاقد مع شركات التهريب والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الشكلي بهدف الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الأخير يستخدم الوثائق والجوازات المزورة التي يتم الحصول عليها بطرق غير شرعية.[2]

وتعتبر المفوضية الأوروبية الهجرة الغير الشرعية ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول الثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص يدخلون بصفة قانونية وذلك بتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة بهدف الحصول على

[1]– أحمد عبد العزيز الأصفر، **الهجرة الغير المشروعة** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2010)، ص 9.

[2]– عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق، ص 17.

موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.[1]

أسباب الهجرة الغير شرعية:

يمكن تقسيم المجال المتوسطي إلى منطقتين دول جاذبة للهجرة وهي دول أوروبا الغربية التي تستقبل المهاجرين القادمين من دول جنوب المتوسط وهي المنطقة الثانية التي تعد منطقة دفع رئيسية نحو دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن حصر الأسباب الرئيسية للهجرة في:

1-**الأسباب الاقتصادية:** المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالأفراد ينتقلون من المناطق التي نجد فيها مستويات منخفضة من حيث الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم، إلى مناطق ذات مستويات مرتفعة من أجل رفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من هذه الهجرة ضمان فارق ايجابي بين الأجور المنخفضة في دول الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدول الأوروبية، فحسب رأي الأستاذ تابينو G.P .Tapionos فالهجرة رد فعل تجاه التخلف الاقتصادي، فكلما زاد الفارق في مستويات الشغل والدخل زادت دوافع الهجرة لدى الأفراد.[2] وكذلك فشل سياسات الحكومات، بحيث تعتمد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة وبالتالي يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة وهذه الأخيرة تدفع الشباب

[1]- ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي من الموقع:**http://madjiabdenour.maktoobblog.com/** في (17-07-2016).

[2]- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورومتوسطي-العوامل والسياسات"، مكتبة العلوم السياسية، من الموقع الالكتروني:**https://www.facebook.com/perma.link.php?.id** (17-07-2016).

إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط، وفشلها في تقديم الحلول للقضاء على هذه الأخيرة.[1]

2- الأسباب الاجتماعية:

- غياب السلم الاجتماعي حيث يتم تغليب طائفة على أخرى أو إئتلاف طائفي على آخر أو تغليب طبقة على أخرى، وكذلك تغليب حزب على آخر والأغلبية على الأقلية.[2]
- المشاكل الاجتماعية ومن بينها تفشي الأمراض وهذا عائد إلى تفشي ظاهرة الفقر الذي يتجلى بالأساس في انعدام الأمن الغذائي وهذه الأخيرة أدت إلى تردي الأوضاع وانتشار الأوبئة وما إلى ذلك من آفات التي تتصل بالفقر وعدم القدرة على إيجاد حلول لها ومجابهتها.[3]

3- الأسباب السياسية والأمنية:

تتركز الأسباب السياسية على غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وفي مقدمتها الحق في اتخاذ القرار والمشاركة في الحياة العامة والحق في حرية التعبير، وسيادة القانون، وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية، وتفشي الفساد المالي والإداري. وهذا ما أدى إلى غياب الأمن عن المواطن وتكثيفه على كبار المسؤولين والتي كانت أحد دوافع الهجرة وهذا لاستخدام الدولة لمؤسساتها من جيش وشروط لحماية الحكام لخدمتهم.[4]

---

[1]- هشام طاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2010)، ص 95.

[2]- نفس المرجع، ص 95.

[3]- سعيد عبيدي، "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة الغير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية"، **مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية**، العدد2 ، 2012. يوم 2016/07/22 www.webcahe.googleuserecontent.com

[4]- هشام طاغور، مرجع سابق، ص ص، 94،95.

فأدت أحداث الثورات العربية التي بدأت في تونس أواخر 2010 والتي امتدت إلى الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من العمليات الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي وإعلان حالة الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء. وهذا ما أدى إلى ضغط كبير في تدفق الهجرة في المنطقة الأورومتوسطية والمغاربية خاصة وذلك عن طريق تونس إلى سواحل لامبيدوس بحوالي 5000 شخص خلال فيفري 2011 والتي شكلت توتر في الدول المضيفة التي تدعو للتحكم في الحدود بالتعاون مع وكالة FRONTEX* الحدود الخارجية[1]، وكذلك نجد في ليبيا شرد أكثر من نصف مليون شخص ومرور 110.000 مهاجر عبرها حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة L'ONU في 2014 وهذا راجع للقرب الجغرافي للجزيرة الايطالية لامبيدوسا "LAMPEDUSA" في جنوب إيطاليا وموت الكثير من المهاجرين الغير الشرعيين.[2]

وأما الجزائر التي يعتبر واقعها الاقتصادي والاجتماعي الدافع الأهم للتفكير في مختلف السلوكيات السلبية خاصة الهجرة السرية، والجزائر تتربع على شريط حدودي بطول 6000 كم مع 07 دول، وعلى طول ساحل يبلغ 1200 كلم مما يجعلها محور هام للهجرة وسبب اختيار المهاجرين الغير الشرعيين للجزائر بسبب عوامل جغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوروبي باعتبارها بوابة العبور والهجرة إلى الضفة الأخرى.[3]

---

* Frontex: هيئة مستقلة متخصصة بتنسيق التعاون المعلوماتي بين دول الأعضاء في ميدان حماية الحدود bordersecurity أنشأها الاتحاد الأوربي في 2004 في إطار تسديد الحراسة على الحدود الأوروبية للحد من الهجرة الغير شرعية.

[1]– تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية، من الموقع :www.eesc.europa.eu/../f.ces9237-2011-tcd-at.doc في (23-06-2016)، ص5.

[2]- Libye: intensification de l'immigration clandestine depuis la chute de Kadhafi, **huffington post** ,21 avril 2015.

[3]– محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد.8، (2012)، ص 54.

وتشير الإحصائيات أن أكثر 100.000 مهاجر عبروا البحر في 2014 وذلك في شهر جويلية إلى سبتمبر إلى ايطاليا لوحدها وأغلبهم من سوريا حسب وكالة FRONTEX.[1] فيبلغ إجمالي الإحصائيات الكلية للمهاجرين الغير الشرعيين سنة 2014 إلى أوروبا 276000 مهاجر بصفة غير قانونية بزيادة 138% مقارنة بتقرير السنة الماضية حسب المفوضية الأوروبية المكلفة بالمهاجرين Demituis Avramopoulos فمثلا في فرنسا قدرت الإحصائيات أن أكثر من000 3000 و 400000 مهاجر غير شرعي يصل إليها على مدار السنين.

الإرهاب:

أ- **تعريف الإرهاب لغة:**

كلمة الإرهاب في اللغة العربية كلمة مأخوذة من رهب بالكسرة والتي تعني الخوف مع التحرز والاضطراب.[2]

فالإرهاب إذا يعني الخوف والفزع وكل من شأنه إثارة الرعب والزعر بين الناس بغية حملهم على الطاعة والخضوع.

ولقد أقر المجمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وجذرها "رهب" بمعنى خاف وأوضح المجمع اللغوي أن الإرهاب وصف طليق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية.[3]

أما الإرهاب باللغة الانجليزية كلمة تتكون بإضافة المقطع ISM إلى الاسم terror الذي يعني الفزع والرعب والهول، كما يستعمل منها الفعل (terrorize) بمعنى يرعب ويفزع،

[1]- Jean Marc leclerc, les chiffres chocs de immigration illégale en Europe, **le figaro**, le 04-03-2015.

[2]- عبد الرزاق الدليمي، **الدعاية والإرهاب** (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص 175.

[3]- سامي علي حامد، **تمويل الإرهاب** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط .1، 2007)، ص 18.

وكلمة الإرهاب terrorism مشتقة من الفعل اللاتيني (terrs) وهذا الأخير مشتق من كلمة "terrs" التي تعني الرعب أو الخوف الشديد.

ويعرفه قاموس oxford الإنجليزي بأنه:

Use of violence and intimidation especially for political purposes"

بمعنى أنه أستخدم العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية كما عرف الإرهابي terrorist بأنه الشخص الذي يستخدم العنف لأحداث حالة من الفزع لتحقيق أغراض سياسية.[1]

أما الإرهاب باللغة الفرنسية أشتقت من الأصل اللاتيني tersere, terrere ويأتيان بمعنى يرتعد و يرتجف ومن الأسماء المشتقة من هذان الفعلين terror,terrorise.[2]

ويعرفه قاموس روبير بأنه الاستخدام المنظم لوسائل الاستثنائية للعنف لتحقيق هدف سياسي، كالاستيلاء وممارسة الحفاظ على السلطة ويعتبر مجموعة من أعمال العنف للتأثير على السكان وخلق مناخ من الفوضى وانعدام الأمن.[3]

ب- <u>تعريف الإرهاب اصطلاحا</u>:

لا يوجد اتفاق واحد على تحديد مفهوم معين للإرهاب ذلك لأسباب تمليها الظروف السياسية والإيديولوجية للنظم السائدة في المجتمعات المعاصرة، حيث يرى البعض أن الإرهاب محارب ومناضل من أجل الحرية، ما يعاد عمل إرهابي في بلد ما يكون فعل كفاحي وعمل مشروع في بلد آخر.

[1]- نفس المرجع، ص 19.

[2]- محمد الدليمي، مرجع سابق، ص 178.

[3]- حامد عياد، مرجع سابق، ص 21.

فاختلاف الآراء في تحديد تعريف واضح للإرهاب يعود للأسباب والدوافع المؤدية لانتشار هذه الظاهرة.

فيرى البعض أن الإرهاب فعل عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرغبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي وفرض سيطرته على المجتمع أو الدولة بهدف المحافظة على العلاقات الاجتماعية عامة من أجل تغييرها أو تدميرها.

عرفه هاردمان عام 1930 بأنه منهج أو نظرية كامنة يهدف من خلاله مجموعة منظمة أو حزب لتحقيق أهداف معلنة باستخدام العنف أو التهديد.

وأما ويلكنسون يعتبره الاستعمال المنظم للقتل والهدم والتهديد بهما من قبل جماعة منظمة من أجل إخافة الأفراد والحكومات بغية الخضوع لمطالبهم.

ونجد أيضا واردلو wardlaw يعرف الإرهاب بأنه استخدام العنف والتهديد به من قبل الفرد أو جماعة تعمل إما لصالح سلطة قائمة أو ضدها ويكون بهدف خلق حالة من القلق الشديد لدى مجموعة من الضحايا المباشرة للإرهاب وأحيانا إجبار هذه الأخيرة من الموافقة للمطالب السياسية لمرتكبي العمل الإرهابي.

وكما عرفه عالمان روسيان (فولا) و (ناكادينا) بأنه البرنامج الذي يعبر عن طموح وأهداف الشعب ويعطي الجماعات التي تقوم به الحق في التخلص من الأشخاص الأكثر أذى في السلطة السياسية ومحاسبتهم بارتكابهم أقصى أنواع العنف والإذلال لدولة، حيث تتولد لدى الشعب الروح الثورية أو الثقة بنجاح قضيتهم.[1]

[1]– محمد الدليمي، ص ص، 180–181.

في حين يرى الفقيه ليمكين lemkin الإرهاب عامة بأنه يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف.[1]

أما الدكتور نبيل حلمي يعرفه على أنه الاستخدام الغير المشروع للعنف بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة نتج عنها رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية يكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لتغيير سلوكها اتجاه موضوع ما.[2]

فمصطلح الإرهاب أو العمل الإرهابي كان معروفا قبل أحداث 11 سبتمبر في بعض من الدول التي تأثرت بشدة من الإرهاب الداخلي، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر قامت العديد من الدول بتعديل وتغيير القوانين الجنائية القائمة كي تشمل الإرهاب الدولي.[3]

فالإرهاب الدولي هو شكل من أشكال العنف التي يلجأ اليها بعض الأفراد أو الجماعات أو الدول من أجل تحقيق أهداف معينة، كالمطالبة بفدية مالية أو إطلاق صراح بعض المعتقلين ومن بين الأمثلة نجد خطف الطائرات وإحتجاز الرهائن وخطف الشخصيات المهمة في الدولة، وأعمال التخريب والتفجير.[4]

وهو نوع من أنواع العنف الغير المبرر والغير المشروع بالمقياسين الأخلاقي والقانوني الذي يتخطى الحدود السياسية للدول، بحيث تنتج عن ممارسته ردود فعل دولية قد تتسع مداها وتأثيرها.[5]

---

[1]– نبيل حلمي، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام** (القاهرة: دار النهضة العربية،ب س ن)، ص 21.

[2]– يونس زلحور، الإرهاب والإجرام أي علاقة، من الموقع الالكتروني http ://ahwar .org في (18–07–2016).

[3]– علاء الدين راشد، **المشكلة في تعريف الإرهاب** (ب ن ن: دار النهضة العربية، 2006)، ص 43.

[4]– هبة الله أحمد خميس، **الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط.1، 2011)، ص 29.

[5]– نفس المرجع، ص 32.

فالإرهاب الدولي إذا يعني القيام بأفعال إرهابية تشمل الأشخاص والأقاليم من طرف جماعات إرهابية تنتمي الى أصول فكرية مختلفة أو من طرف دول تدعم الإرهاب.[1]

ب-أسباب ودوافع الإرهاب:

للإرهاب عدة دوافع منها دوافع سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية:

أ-الدوافع السياسية: وتتمثل هذه الأخيرة في عدم وصول السلطة والجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد، أو محالة الأقليات الاستقلال عن الدولة الأم. كما نجد خروج الرؤساء عن حدود صلاحيتهم الدستورية المخولة لهم دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فتعد السيطرة الاستعمارية والعنصرية واستخدام القوة من قبل الدول القوية على الدول الضعيفة بهدف الهيمنة وتحقيق مصالحها.

2-الدوافع الاقتصادية:

وتتمثل في عدم المساواة في توزيع الدخل الفردي، وعدم توازن النظام الاقتصادي العالمي واستغلال موارد الشعوب وخيراتها وحرمان شعوب المنطقة من أن يمتلكوا هذه الأخيرة أو تمكين شعوب أخرى على السيطرة عليها.

3-الدوافع الاجتماعية:

تمثل البطالة أحد أهم الدوافع الأكثر قوة في اتجاه نحو الإرهاب حيث أنها تخلق وضعا عقليا ونفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهن يجعل إستقطابهم أمر سهل. وقد انتهى بعض الباحثين إلى أن التغيير الإجتماعي السريع وزيادة معدلات الهجرة من

[1]- مجدوب عبد المؤمن ،"ظاهرة الهجرة السرية والإرهاب وآثارها على العلاقات الأورومغاربية"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 10 (جانفي 2014)، ص 308.

المناطق الريفية إلى المدن تؤدي إلى بروز حركات العنف كنتيجة لضعف التأقلم مع الظروف الجديدة والإحساس بالإغتراب.

4-الدوافع الإعلامية:

فوسائل الإعلام تساهم بشكل كبير في زيادة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تكون الدولة عاجزة عن الاستجابة لها.

فهي تعتبر من أهم الفاعلين الأصليين لجريمة الإرهاب كونها تساعد على الترويج لأفكار الجماعات الإرهابية.

ولهذا نجد أن دول الاتحاد الأوروبي ودول المغاربية قامت بعدة اتفاقيات التي تم ذكرها سابقا وذلك من أجل التصدي لهذه الظاهرة ومكافحتها.[1]

ومن بين العمليات الإرهابية التي عرفتها أوروبا نجد أحداث "مدريد" Madrid في 11 مارس 2004 التي حدثت في محطة Atocha في مدريد التي خلقت 191 ضحية و2000 جريح والمتبنات من طرف القاعدة الموجودة في المملكة المغاربية.

كذلك نجد أحداث لندن في 7 جويلية 2005 التي خلفت 56 ضحية، أحداث بروكسل 24 ماي 2014 التي خلفت 4 ضحايا، ونجد أيضا أحداث charlie Heldo بباريس في 7 إلى 9 جانفي التي خلفت 17 ضحية كذلك أحداث 13 نوفمبر 2015 بباريس بحيث هذه الحادثة خلفت 130 ضحية والعديد من الجرحى.[1]

[1]- نفس المرجع، ص ص 309،310.

[1]- Madrid, Londres, Paris et maintenant Bruxelles : "les capitales européennes endeuillées par le terrorisme", **France tv info**, 22-03-2016.

ولهذا أصبح الهاجس الأمني يحمل بعدا دينيا كونه يرتبط بالحركات المتطرفة والإرهاب الدولي، إنتشار أسلحة الدمار الشامل هذا ما جعل الإتحاد الأوروبي ينظر إلى الضفة الجنوبية كمصدر تهديد على أمنها.[1]

وكل هذا أثر على تطور مسار الشراكة الأورو متوسطية بما فيها المغاربية، إذ نجد أن الإتحاد الأوروبي عمل على مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة الآتية من الجنوب المتوسطي (دول المغرب العربي) فقام بتفعيل مبادرة 5+5 المنطلقة من جديد خلال إجتماع وزراء خارجية دول العشر (5+5) بلشبونة جانفي[2] 2001، ثم جاء إعلان تونس حول الهجرة في 16-17 أكتوبر 2002، حيث اتفق فيه الطرفان على تبادل المعلومات حول إتجاهات الهجرة ومحاربة الهجرة الغير الشرعية وتنظيم هجرة العمالة.[3]

إعلان سانت ماكسيم بفرنسا المنعقد يومي 09-10 أفريل 2003 والذي يهدف إلى مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وتحقيق إندماج إقتصادي أقوى في إطار الإتحاد المغرب العربي، ولتحقيق ذلك أشارت ندوة سانت ماكسيم الى فكرة التعاون المدعم بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، وأشارت الندوة لإحتضان المغرب ندوة وزارية حول التبادل البشري والهجرة في نهاية سنة 2003، مع الإشارة لأهمية الحوار بين الثقافات.[4]

ثم عقدت قمة تونس لرؤساء دول وحكومات دول غرب المتوسط في 05 و 06 ديسمبر 2003 وكان الهدف منها إيجاد مقاربة مشتركة شاملة لمعالجة المشاكل وذلك من خلال تعاون حقيقي في مسألة الهجرة الغير الشرعية، وكذا الإتفاق على عمل جماعي تضم

---

[1]- بن بوعزيز أسية، "سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير الشرعية"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع 18، أفريل 2015 من الموقع **https://apis.google.com**،يوم(2016/09/22).

[2]- شايفة بديعة، "أزمة الهجرة الغير الشرعية ودول الإتحاد الأوروبي"، **مجلة القانون والأعمال**،ع.3، 2015- 2016 نقلا من الموقع **http://www.droitentreprise.org./web/** يوم 2016/09/29.

[3]- هشام صاغور، مرجع سابق، ص 98.

[4]- برد، مرجع سابق، ص 166.

الدول الإفريقية التي ينتسب إليها المهاجرين الغير الشرعيين والعمل مع هذه الدول لإرجاع المهاجرين الغير الشرعيين إلى أوطانهم بشرط موافقة دول العبور ومعاقبة الأشخاص المهاجرين بطريقة غير شرعية بالسجن لمدة ثلاثة أشهر إلى عشرين عاما وغرامات مالية.[1]

ونجد أيضا أن هذه القمة تهدف لتحقيق الأمن والاستقرار في غرب المتوسط، التعاون والتكامل مع الدول المغاربية في المجال الاقتصادي والاجتماعي، حوار الثقافات والحضارات، وتعزيز سياسة الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي.

المؤتمر الوزاري الثالث حول الهجرة في غرب المتوسط (الجزائر15-16 سبتمبر 2004 بحيث تأجل مرارا وتكرارا بسبب عدم توافق الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، ويهدف هذا المؤتمر إلى دعم التعاون وتبادل المعلومات حول مسائل الهجرة وتنظيم لقاءات وندوات للخبراء لكلا الضفتين حول المسألة، وتنظيم حملات نوعية حول مخاطر الهجرة السرية.

إجراء دراسة في البلدان المعنية بالهجرة لتنسيق سياسات الوطنية في هذا المجال لإعطاء الأولوية لبرامج التنمية وترقية الأشكال الجديدة لتسيير الهجرة في إطار التعاون الثنائي بين اعضاء مجموعة 5+5 في مجال العمل.[2]

اجتماع وزراء الخارجية بالرباط المنعقد يوم 03 أكتوبر 2005 بحيث تضمن جدول أعمال الاجتماع ملف الأمن في المنطقة ومكافحة الجريمة المنظمة، متاجرة المخدرات والبشر، تبييض الأموال ومكافحة الهجرة الغير الشرعية ووضع سياسات تتدرج في إطار شراكة قائمة على التضامن.

---

[1]- هشام صاغور، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]- «3ème conférence du cadre du dialogue 5+5 sur la migration en méditerranée occidentale /Alger 15 et 16 septembre 2004 sur le site http://www.Mecgov/ma/FR/Europe/confinigr04.html14-05-2010, (03/10/2016).

اجتماع وزراء الدفاع بالجزائر يومي 11-12 ديسمبر 2005 حيث تم فيه تقديم مخطط عمل سنة 2006 وهذا وفقا للمبادرة الفرنسية لعام 2004، وتشمل خطة العمل المتفق عليها للأمن البحري والحماية المدنية كذا محاربة الهجرة الغير الشرعية والإرهاب والأعمال المشبوهة.

الاجتماع الوزاري الرابع حول الهجرة في غرب المتوسط المنعقد بباريس يومي 09-10 نوفمبر 2005 وشارك في هذا المؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية لضفتي المتوسط وذلك بدعوة من فرنسا ويهدف هذا الأخير لتعزيز الحوار الذي بدأ في تونس 2002 والذي يفترض أهمية في الآونة الأخيرة بسبب نمو ظاهرة الهجرة السرية والتحكم فيها كذا السيطرة على تحركات سياسات التكامل والتنمية المشتركة مراعاة مصالح بلدان المنشأ والدول المضيفة.[1]

اجتماع وزراء الدفاع بباريس يوم 11 ديسمبر 2006 جاء بهدف تعزيز التشاور والتعاون في مجال التسيير المشترك للمسائل الأمنية، وجاء ليقيم حصيلة العمل المنجز منذ 2004 وتم الاتفاق على انشاء مدرسة مخصصة لإطارات الدفاع في 2007 والتي تكون مفتوحة للمدنيين والعسكريين بغية تشجيع رؤية مشتركة للأمن كما ترمي الدول الأعضاء إلى إنشاء مركز للبحث والدراسات الاستراتيجية.[2]

المؤتمر الوزاري السابع في 13-14 ديسمبر2010 طرابلس tripoli (ليبيا) حول الهجرة في منطقة غرب المتوسط وحضره كبار المسؤولين عن الهجرة ومراقبين عن المنظمة الدولية للهجرة IOM ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ويهدف هذا الاجتماع بإعداد وثيقة تقدم لإنشاء مشاريع التنمية في بلدان المهاجرين الأصلية والعمل على

[1]- **Economic Forum of the western Mediterranean**, 5+5Dialogue –Chronology the main meeting, p05, sur le site: **westmediterraneanforum". 2003/09**, le 25/06/2016.

[2]– رتيبة برد، مرجع سابق، نفس الصفحة.

خلق أسواق عمل بهدف زيادة الإنتاج من أجل تشجيع المهاجرين على البقاء في بلدانهم الأصلية.[1]

المطلب الثاني: التحدي الإقتصادي.

الواقع يكشف لنا أن سياسات التنمية المنتهجة في دول الضفة الجنوبية لم تستطع تحقيق الأهداف المرجوة إذ نجد حصيلة هذه السياسات الممتدة على مدار ثلاثين سنة الأخيرة لم تصل إلى درجة تضمن لهذه الدول تحقيق توازناتها الاقتصادية الكبرى وهو انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول فأصبح يشكل واحد من أهم العقبات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية عامة والمغاربية خاصة.[2]

كما نجد التفاوت الشديد بين الضفتين بحيث نجد الاتحاد الاوروبي تسود فيه أنظمة اقتصادية قوية رغم استمرار المنافسة بين دوله، بالإضافة إلى ذلك استطاعت أن تحقق فائضا في الإنتاج الفلاحي كفرنسا إسبانيا وإيطاليا.

حركة التصنيع أكثر أهمية بحيث نجد قوى صناعية كبرى في طليعتها ألمانيا وفرنسا بحيث حققت ارتفاع في الإنتاج السنوي من السيارات الذي يصل إلى 18،5 مليون سيارة وتتوفر على عدة مراكز للإنتاج لهذه الأخيرة.

أما دول المغرب العربي تسوده أنظمة إنتاجية تعتمد على التصدير والتبعية الاقتصادية المرهونة بالمديونية، كذا نمو اقتصاد ضعيف لا يساير النمو الديمغرافي.

غياب التنسيق في بناء اقتصادها.

---

[1]- 5+5Dialogue, optic.

[2]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 109.

تفاوت الحجم الناتج الداخلي، وضعف المبادرات البينية وضعف الاندماج الاقتصادي بين الدول الخمس.

أيضا نجدها تعاني من نقص الإنتاج الفلاحي والغذائي بسبب غلبة الأساليب التقليدية وتزايد حدة الجفاف.

رغم توفر موارد طبيعية هائلة من مصادر الطاقة والمعادن مقارنة بالشمال فإن النشاط الصناعي يبدو ضعيفا ويرتكز بالدرجة الأولى على الصناعات الاستخراجية والتحويلية والاستهلاكية.

لهذا نجد أن كل مبادرات الإتحاد الأوروبي مع دول إتحاد المغرب العربي هي مبادرات فردية تهدف لتحقيق مصالحها الشخصية بالدرجة الأولى بحيث قامت بها ككتلة واحدة مقابل دولة واحدة.[1]

ويبدو عدم التكافؤ أكثر على مستوى المبادلات التجارية بين الضفتين وارتفاع قيمة المبادلات التجارية للإتحاد الأوروبي حيث انتقلت من 240 مليار أورو في سنة 1981 إلى حوالي 1000 مليار أورو سنة 2001، كما تزايدت في نفس الفترة مساهمة الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية العالمية التي انتقلت من 15 % إلى 18% من مجموع المبادلات التجارية العالمية.

وبذلك يحتل الإتحاد الأوروبي مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي وهو الذي يساهم أكثر في التجارة العالمية اكثر من حصة الدول المغاربية.

[1]– جمال الدين، معيقات التكتلات الجهوية مقارنة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي من خلال وثائق، من الموقع: **http:lljamalaldine .Wordpress.com2010 /11/15**, le 20/09/2016.

المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية.

إن التوجهات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية تبقى غير واضحة المعالم، وذلك لعدة متغيرات والتي ترتبط بأبعاد دولية وإقليمية.

لذا في نهاية بحثنا هذا، أردنا عرض بعض السيناريوهات المستقبلية لهذه الشراكة.

المطلب الأول: سيناريو النجاح.

في هذا السيناريو تعقد كل دولة من دول المغرب العربي اتفاقية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي كما هو مفروض، كما ولن تستطيع دول المغرب العربي إنجاح التجمع الجهوي المغاربي على إثر الفشل في السياسات المشتركة في شتى الميادين، ما يجعلها تنشط كل دولة على حدى.[1]

يقوم هذا السيناريو على فكرة التنمية المشتركة المرتكزة أساسا على فكرة تضامن المصالح وتداخلها بين الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي وهي الفكرة التي تستطيع تعبئة وتوجيه تسهيل وتركيز بعض الصناعات الغير القادرة على المنافسة.

تحويل المؤسسات التي تواجه صعوبات لأماكن أخرى توفر مزايا لكلا الطرفين فبالنسبة للدول المغاربية يسمح هذا التحويل لها بخلق مناصب عمل والزيادة في عملية الإنتاج والتصدير كذا تنمية إمكانيات الخبرة الفنية والتكنولوجية والنهوض بالاستثمار هذا فيما يخص البلدان المغاربية أما بالنسبة للدول الأوروبية فهذا التحويل يسمح بإنقاذ المشاريع التي تواجه بعض المشاكل لجعلها قادرة على التنافس وتأهيلها للحصول على مزيد من الحصص في السوق، وعليه يمكن استشراف مستقبل الشراكة الأورومغاربية على أساس

[1]– مريم زكري، مرجع سابق، ص 142.

الاعتماد المتبادل والتعاون خاصة في ظل التحديات التي تواجه المنطقة بدء من التحدي الأمني وصولا إلى المنافسة الشديدة على المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية والصين).

وهناك ثلاثة متغيرات لمناقشة سيناريو النجاح.

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي.

وهذا في حالة نجاح عملية الاندماج في أوروبا بالشكل المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت وما أكدته اتفاقية أمستردام، خاصة المتعلقة بتوجهات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ستكون احتمالات تدعيم الشراكة الأورومتوسطية كبيرة جدا.

الثاني: نمط علاقات القوة بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[1].

أوروبا اليوم تسعى لإعادة دورها ومكانتها في المتوسط كونها لا تريد أن تكون منفذة لطروحات الدبلوماسية الأمريكية وذلك بإعادة تشكيل النظام الدولي وصياغة مستقبل المنطقة المتوسطية لمصلحتها وحدها وضمان مكانتها في ميزان القوى.

إلزام دول المنطقة المتوسطية بمعاهدات واتفاقيات تحتم عليها الارتباط بأوروبا وذلك بهدف خلق فضاء اقتصادي قادر على استيعاب فائض الإنتاج الأوروبي، ما يجعل المنافسة الأمريكية والأسيوية ضعيفة كونها تلزم دخولها إلى الأسواق المتوسطية تمر عبر أوروبا.

الثالث: نمط الترابط بين الإتحاد الأوروبي ودول الضفة الجنوبية.

الواقع أن الإتحاد الأوروبي يعتبر المنطقة المغاربية منطقة نفوذ له خاصة بفعل:

العامل الجغرافي: من حيث القرب الجغرافي بين أوروبا وبلدان المغرب العربي.

العامل التاريخي: كون دول الضفة الجنوبية مستعمرات أوروبية بالأخص الفرنسية.

[1]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 136.

العامل الاستراتيجي: المغرب العربي يشكل منطقة نفوذ لأوروبا، فالسيطرة على هذه المنطقة هو مفتاح لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير، فقبول التواجد الأوروبي على الأمريكي أو الصيني يعتبر عامل استقرار كون هذا الوجود سيقدم كل جهوده لتطوير وتنمية الدول الجنوبية في إطار علاقات اعتماد متبادل أو في إطار الأمن التعاوني من خلال تقاسم الأعباء الأمنية لاحتواء التهديدات.[1] فهذه الشراكة تعكس حجم الإسهام الذي يمكن أن يقدمه الاتحاد الأوروبي لبناء علاقات مستقرة ومتكافئة في المنطقة.

المطلب الثاني: سيناريو الإخفاق.

وهو سناريو سلبي ذو طابع تشاؤمي، والذي يفترض فشل الشراكة الأورومغاربية وانهيارها.

ويقوم هذا السيناريو على ثلاث متغيرات هي:

الأول: نمط العلاقة بين القوى المركزية داخل الاتحاد الأوروبي.

يقوم هذا النمط من العلاقة في حالة حدوث بعض التطورات التي من شأنها تعديل مسار السياسات الأوروبية وإضفاء مزيد من التناسق في المواقف الأوروبية خاصة في ظل التحديات التي يواجهها مع جيرانه في الضفة الشرقية وذلك من خلال:

- إعادة النظر في سياسة الجوار الأوروبي وفق تعديلات جديدة تتلاشى مع التحولات الطارئة.
- حل الأزمات الداخلية الأوروبية وعلى رأسها قضية المديونية اليونانية.

[1]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

الثاني: نمط الترابط بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية.

يتم هذا النمط من خلال سياسات المواجهة والاحتواء من طرف الإتحاد الأوروبي لدول المغرب العربي حسب مصالحه.

الثالث: نمط علاقات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي.

أوروبا وبحكم قربها الجغرافي هي أكثر عرضة للانعكاسات السلبية المترتبة عن حالة اللاإستقرار التي تعيشها المنطقة خاصة مع تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية والإرهاب. أما التواجد الأمريكي بمنطقة المغرب العربي يدخل ضمن نطاق الحلف الأطلسي في المتوسط، وهذا لحماية مصالحه الحيوية خاصة باعتبار المنطقة من أهم المواصلات البحرية والجوية، لتمرير النفط، لهذا فحسبها أوروبا لا تستطيع لوحدها تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة دونها ما جعل هذه الأخيرة عرضة للتنافس الدولي.[1]

المطلب الثالث: السيناريو الإتجاهي.

وهو سناريو يفترض استمرار الأمور على حالها مع تغيير طفيف من منطلق أن محددات الشراكة لازالت تواجهها الكثير من العقبات المستعصية على الحل كنزاع الصحراء الغربية، واستمرار العقدة الحضارية والدينية وتنامي العداء للإسلام، وعدم قدرة أوروبا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، وأن دور الإتحاد الأوروبي لا يعارض خيارات الولايات المتحدة الأمريكية بل هو مكمل لها.

[1]- محمد الأمين لعجال أعجال، "**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط**"، مداخلة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 29–30 أفريل 2008.

واحتمال أن يساهم التفتت العربي وانعزال السياسات القطرية في الإكتفاء بهذه الحصيلة المحدودة في الشراكة.[1]

ويبدو أن الشراكة تتجه الى الوضع الثابت بحيث يتم الحفاظ على الوضع الأمني كونه يهدد الدول الأوروبية دون أي اعتبار للجانب اقتصادي.

إن هذا الإحتمال في نظرنا هو الأرجح في مستقبل العلاقات الأوروبية المغاربية مع بعض التحسن في أرقام المبادلات وبقاء المسائل القيمية والمعيارية العالقة على حالها.

[1]– إبراهيم قلواز، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والإقتصادية في المنطقة"، **الحوار المتمدن**، ع.5151، 11 أوت، 2016، ص 22.

خلاصة الفصل:

نستنتج أن عملية الشراكة الأورو مغاربية تعاني العديد من التحديات حيث تبقى رهينة هذه الأخيرة التي تتمثل في الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة،الإرهاب خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 لذلك سارع الاتحاد الأوروبي لاحتواءهاعن طريق تفعيل مبادرة 5+5 وإقامة مبادرات جديدة كالإتحاد من أجل المتوسط الذي فشل لاحقا ،و كما نجد الدول المغاربية تعاني من تفاوت كبير في مجال الإقتصاد مقارنة بدول الاتحاد الاوروبي لذا نجد أن هذه الشراكة أمام تحدي إقتصادي بحيث الأول يحقق مصالحه و الأخر يكون تابع.
واستخلصنا أخيرا أهم السناريوهات المتوقع حصولها:

سناريو النجاح: وهو بمثابة نظرة إيجابية لهذه الشراكة في ظل نجاحها و تحقيق اهدافها المرجوة ضمن التكافؤ و التوازن بين الدول لخدمة مصالح الطرفين.
سناريو الإخفاق: وهو بمثابة نظرة تشاؤمية لهذه الشراكة وسلبية في ظل غياب تكتل الدول المغاربية التي تفاوض بصورة متفرقة مما سيؤدي إلى القضاء على إقامة وحدة إقتصادية مغاربية مقارنة بالاتحاد الاوروبي الذي يفاوض ككتلة واحدة وقوية سياسيا وإقتصاديا.....

سناريو الوضع الراهن وهو يفترض بقاء الأوضاع على حالها مع تغيير طفيف في محددات الشراكة، وهو الأرجح في دراستنا هذه.

خاتمة

باعتبار المنطقة المغاربية منطقة استراتيجية مهمة لأوروبا ومنطقة حيوية لها مما دفعها إلى عقد مبادراتالشراكة الأورو متوسطية التي من شأنها تعزيزأمنها الداخلي وتقليص التهديدات الاتية من جنوب المتوسط بما فيها الدول المغاربية منهجرة غيرشرعية إرهاب جريمةمنظمة...هذا من جهة من جهة أخرى التنافس الشديد للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة، ولمحاولة الحفاظ على مستعمراتها سابقا. مما دفعها إلى عقد عدة مبادرات الشراكة منها منتدى 5+5 و مسار برشلونة حيث سطرت مجموعة من الأهداف السياسية الاقتصادية والسياسية والثقافية المذكورة سابقا.

فالسياسات المتوسطية سياسات مصلحية من خلال التعاملات التجارية والمالية التي كانت تعمل على الإبقاء على الرابط ما بين الشمال والجنوب المتوسطي وعلى تبعية جنوب المتوسط لشماله.

بالرغم من السياسات التي قامت بها الدول الأوروبية لاحقا من أجل الإبقاء على مصالحه في دول الجنوب الا أن هذه السياسات لم تعد كافية نظرا للتهديدات المتلاحقة فيها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وعليه راح الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل العديد من المبادرات كمنتدى5+5 وصياغة مبادرة جديدة مثل سياسة الجوار الأوروبية التي جاءت كرد فعل على محاولات الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في المنطقة. لا بل أكثر من ذلك الخصم الفرنسي اللدود للولايات المتحدة الأمريكية الذي يحاول جاهدا المحافظة والإبقاء على نفوذه في الجنوب المتوسطي ذلك بالإستعانة بدول الإتحاد الأوروبي، وهذا ما بدا من خلال مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.

ومع ظهور الازمة المالية العالمية سنة 2008 يبدو ان الدول الاوروبية راحت تتراجع عن التزاماتها المالية،وعن تمويل معظم مشاريع الشراكة خاصة مع تفاقم الديون اليونانية وظهور العديد من الازمات المالية في معظم الدول الاوروبية كارلندا و اسبانيا .

أما بعد الربيع العربي وخاصة بعد أن أصبحت ليبيا دولة فاشلة حيث أصبح الأمن ضمن أولويات بلدان الإتحاد الأوروبي وهو ما تأكد من خلال التدخل عسكري وأمنيا المباشر خاصة من طرف فرنسا وحلف الناتو من أجل ضمان أمنه.

أصبحت كل مبادرات الشراكة تهتم بالوضع الأمني وغابت معظم الأهداف المنصوص عليها ومحاولة إبعاد كل التهديدات وإعطاء حلوللهذه التهديداتدون معرفة أسباب هذه الظاهرة وجذورها.

وهذا ما جعل الضفة الشمالية تتجاهل الأهداف المنصوص عليها التي من شأنها ترفع من درجة التنمية الاقتصادية المتفق عليها في المبادرات، الذيبدوره يخفف من التهديدات الناتجة عن الوضع الأمني الجنوبي وبسب الوضع الاجتماعي وكثرة الحروب في دول جنوب المتوسط وغياب التنمية فيها.

و في الأخير يمكن استخلاص النتائج التالية:

- كل المبادرات التي أبرمت في إطار الشراكة الأورو مغاربية لم تأتي بجديد بل لديها نفس المضمون مع اختلاف الأشكال والأطر السياسية والأزمنة .
- بعد أحداث 11 سبتمبر و الحراك العربي ، أصبحت المسألة الأمنية من اهتمام الضفة الشمالية لما تثيره من مخاطر و تهديدات لأمنها الداخلي.
- الشراكة الأورومغاربية سوى أداة أخرى للهيمنة و السيطرة من طرف الاتحاد الأوروبي على الدول المغاربية لتحقيق مصالحها خاصة الأمنية بأقل التكاليف الممكنة بواسطة تهيئة النخب السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق الهيمنة على المدى البعيد خاصة في ظل التوجه الامريكي للتغلغل في المنطقة .

- نجد الدول المغاربية تعاني من تفاوت كبير اقتصاديا مقارنة بالدول الاوروبية لذا نجد أن هذه الشراكة أمام تحدي إقتصادي بحيث الأول يحقق مصالحه و الأخر يكون تابع.

وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن كلمبادرات الشراكة ما هي إلا استمرار لسياساتها في المنطقة واستعادة مستعمراتها السابقة ومواجهة التنافس الأمريكي في المنطقة .

خريطة للدول الأعضاء في المبادرات الأوروبية

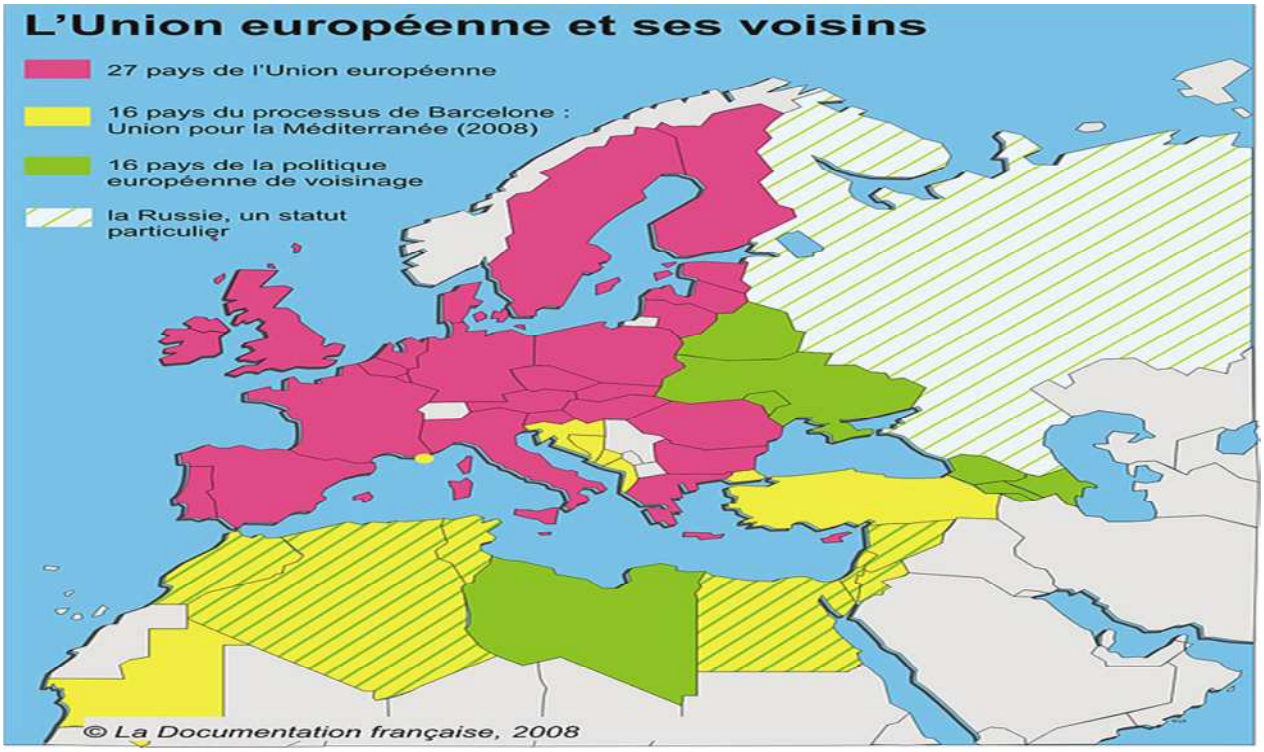

Source : La Documentation française, 2008.

Accord d'association Algérie – Union européenne : entrée en vigueur le 1er septembre

L'Accord d'association liant l'Algérie et l'UE, signé à Valence le 22 avril 2002, est entré en vigueur le 1er septembre 2005.

Cet accord, qui remplace l'accord de coopération entre l'Algérie et les Communautés européennes signé en avril 1976, comprend les volets suivants :

1- Le volet politique, avec la mise en place d'un dialogue politique et de sécurité régulier sur les questions d'intérêt commun.

2- le volet commercial, avec l'objectif de réaliser progressivement, sur 12 années, une zone de libre échange entre l'Algérie et la Communauté européenne. A cet effet, l'accord stipule le démantèlement, par l'Algérie, de tous les droits de douane et autres taxes à l'importation sur les produits industriels originaires de la Communauté, selon le calendrier suivant :

- La 1ère liste comprend les produits à démantèlement tarifaire immédiat, c'est-à-dire, dès l'entrée en vigueur de l'accord (annexe 2)[1].
- La 2ème liste inclut les produits dont le désarmement tarifaire s'étend sur une période de 5 années, après 2 années de l'entrée en vigueur de l'accord (i.e le 1er septembre 2007). Ces produits sont énumérés dans l'annexe 3 de l'accord[2].
- La 3ème liste comprend tous les produits, autres que ceux mentionnés dans les annexes 2 et 3, et dont le démantèlement tarifaire se fera sur une période de 10 années, après 2 ans de l'entrée en vigueur de l'accord.

Par ailleurs, l'accord prévoit des concessions réciproques pour un certain nombre de produits agricoles, de produits agricoles transformés ainsi que de produits de la pêche. Une clause de rendez vous est prévue 5 années après l'entrée en vigueur de l'accord, au terme de laquelle, l'Algérie et la Communauté européenne examineront les possibilités d'une libéralisation progressive de leur commerce agricole.

L'accord définit également les conditions permettant le bon déroulement des échanges commerciaux bilatéraux en précisant les modalités y afférentes comme le recours aux instruments de défense commerciale (les mesures antidumping, les mesures de sauvegarde et les mesures compensatoires).

Etant donné l'importance des échanges de services entre les deux parties, l'accord prévoit un certain nombre de dispositions devant régir le commerce de service ainsi que les conditions d'établissement de leurs prestataires de services. En vertu de ces dispositions, la partie européenne étend aux fournisseurs de services algériens un traitement non moins favorable à celui accordé aux fournisseurs des pays tiers dans le cadre de ses engagements au titre de l'Accord Général sur le Commerce des services (AGCS). En contrepartie, et dans l'attente de son adhésion à l'OMC, l'Algérie s'engage à accorder aux fournisseurs de services de la Communauté un traitement non moins favorable à celui accordé aux sociétés de pays tiers. A l'instar de l'agriculture, une clause de rendez vous est prévue 5 années après l'entrée en vigueur de l'accord pour une plus grande libéralisation de ce commerce.

---

[1] Exemple de produits concernés : chlorure de sodium ; graphite naturel ; craie ; vaccins pour la médecine humaine, urée, même en solution humaine ; superphosphates ; blocs et briques pour la construction ; cabines préfabriquées, etc.

[2] Ex : huiles bitumineuses ; cokes et semi-cokes ; microfilms ; rails ; ressorts à lames et leurs lames ; parties briquets et allumeurs, etc.

3- Le volet économique et financier, où la Communauté européenne s'engage, en contrepartie du démantèlement tarifaire ci-dessus mentionné, à mettre en place, en faveur de l'Algérie, une coopération économique qui concerne plusieurs secteurs d'activité (16 secteurs sont concernés qui vont de la coopération scientifique et technologique à la protection des consommateurs). De même, la partie européenne s'engage à apporter son assistance financière à l'Algérie pour atténuer les effets négatifs du démantèlement tarifaire et financer les actions prévues au titre de la coopération économique. Enfin, l'accord comprend un certain nombre de dispositions destinées à faciliter les échanges commerciaux bilatéraux (transactions financières courantes, concurrence, propriété intellectuelle, marchés publics).

4- Eu égard à la dimension humaine dans les rapports de l'Algérie avec l'UE, l'accord d'association inclut des dispositions sur la coopération sociale et culturelle.

5- Par rapport aux accords d'association conclus entre l'UE et les autres pays partenaires méditerranéens, l'accord algéro-européen se distingue par le fait qu'il réserve un titre à part aux questions relevant du domaine de la justice et affaires intérieures. A cet effet, une coopération bilatérale est prévue sur des sujets comme : la circulation des personnes, la réadmission des personnes en situation irrégulière, la lutte contre la criminalité organisée, le blanchiment de l'argent, la corruption, le racisme, le terrorisme ainsi que les questions juridiques et judiciaires.

6- Enfin, l'accord énonce un certain nombre de règles relatives aux aspects institutionnels.

قائمة المراجع:

المعاجم والموسوعات:

1. خليل،أحمد خليل. **معجم المصطلحات الاقتصادية عربي–فرنسي–إنجليزي**. بيروت: دار الفكر اللبناني،ط.1.،1997 .

2. سعد الله، عمر.**المعجم في القانون الدولي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

3. عبد المنان زيتون، وضاح. المعجم السياسي، عمان: دار أسامة للنشروالتوزيع،ط. 1، 2006.

4. عبد الواحد الجاسور،ناظم.**موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**. بيروت: دار النهضة العربية،ط. 1، 2008.

5. الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**.بيروت: المؤسسة العربية للدراساتوالنشر،ط.5، 2009.

الكتب:

باللغة العربية:

1. الأصفر، أحمد عبد العزيز. **الهجرة الغير المشروعة**.الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط.1، 2010.

2. بخوش، مصطفى. **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، دراسات في الرهانات والأهداف**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2006.

3. بشارة، خضر. **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2008**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010.

4. بشارة،خضر. **أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1993.

5. بروان، كريس.تر:مركز الخليج للأبحاث.**فهم العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث،2004.

6. بن عنتر،عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي** .االجزائر: المكتبة العصرية، 2005

7. –جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**.الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

8. الحاج،علي. **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .1، 2005.

9. حتى، ناصف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**.بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985.

10. حلمي، نبيل. **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**.القاهرة: دار النهضة العربية،ب س ن.

11. خميس هبة الله،أحمد.**الإرهاب والصراع والعنف في الدول الغربية**.الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،ط.1،2011.

12. دورتي،جيمس وبالستغراف،روبرت. **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة والتوزيع،1985.

13. راشد،علاء الدين. **المشكلة في تعريف الإرهاب**.ب ب ن: دار النهضة العربية،2006.

14. رقايقية،فاطمة الزهراء. **الشراكة الأورو متوسطية رهانات حصيلة وآفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**.عمان:دار زهران للنشر،2014.

15. زياد،علي وفتحي العلبي،عبد الله. **السياسة الدولية والاستراتيجية القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وأفاقها المستقبلية**.القاهرة: المكتب العربي للمعارف،ط. 1، 2010.

16. الشلبي،جمال. **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة**. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، ط .1، 2000.

17. صبري مقلد، إسماعيل.**العلاقات السياسية الدولية في دراسة الأصول والنظريات**.الكويت: ب.د.ن، 1984 .

18. طاغور،هشام.**السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،ط. 1، 2010.

19. عبد الرحيم، إكرام. **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي العولمة...والتكتلات الاقليمية البديلة**.القاهرة: مكتبة مبدولي،2000.

20. عبيد،هناء. **السياسة الأوربية اتجاه الشرق الأوسط**.مصر مطابع الأهرام،2002.

21. عثمان الحسن، محمد نور.، عوض الكريم المبارك، ياسر. **الهجرة المشروعة والجريمة**.الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2008.

22. عكروم، ليندة. **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** .جامعة محمد خضر–بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011.

23. علي حامد،سامي.**تمويل الإرهاب**.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،ط.1، 2007.

24. علي ماجد،إبراهيم. **قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب**. القاهرة: مطابع الطوبجي التجارية.

25. كاتب، أحمد.**خلفية الشراكة الأوروبية المتوسطية**. الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، ط. 1، 2013.

26. المخادمي، عبد القادر رزيق. **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد** الآفاق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

27. المديني، توفيق. **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي**. لبنان: دار الطباعة والنشر، ط.1، 2004.

28. مصباح، عامر.**نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى**.القاهرة: دار الكتاب الحديث،2008.

29. ولعلو، فتح الله.**المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية**.المغرب: دار توبقال للنشر، 1997.

المجلاتوالدوريات:

1. بوروبي، عبد اللطيف. "العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 200 تعاون بلا شراكة. "**المستقبل العربي**، ع .428 ،أكتوبر 2014.

2. بوعمامة، زهير. السياسة الأوروبية للجوار: "دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد.5، مارس 2010.

3. حروري، سهام. "الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، ع .5، 2010

4. حسين،نوارة. واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، **المجلة النقدية للقانون**، ع. 2، 2007.

5. الدوادي، محمد.قدورة، وحيد. «من وثائق الاتحاد المغرب العربي»، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد.7، 2009.

6. زعباط،عبد الحميد. "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.1، (د س)، ص 54.

7. سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، **مجلة الباحث**، ع .09، 2011.

8. سيد حسين موسوي، «الشراكة الأور ومتوسطية»، **شؤون الأوسط**، م. 14، ع. 132، ربيع 2009.

9. عبد العزيز، أشرف. الشراكة الأورو متوسطية، **شؤون الأوسط**، م.14، ع.132،(ربيع 2009).

10. عبد الوهاب الساكت، محمد. «الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل جامعة الدول العربية»، **السياسة الدولية**، م.44، ع .175، يناير 2009.

11. عدالة، جعفر. « تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلومالاجتماعية**، العدد.19، سبتمبر 2014،

12. العرباوي نصير. "مستقبل الشراكة الأورو متوسطية" **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.17، سبتمبر 2013.

13. العياري، الشاذلي. إعلان برشلونة. تحليل نقدي على ضوء إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، **بحث منشور في مجلةاقتصادية عربية**، شهر أيار/ماي 1992.

14. غربي محمد،التحديات الأمنية للهجرة الغير شرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا" **الأكاديميةللدراسات الاجتماعية الانسانية**" العدد.2012،8.

15. قلوازإبراهيم، مستقبل الشراكة الأورو متوسطية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة،**الحوار المتمدن**،ع.11،5151أوت 2016.

16. لحسن علاوي، محمد. "اتفاقيات الشراكة الأوروبية، شراكة اقتصادية حقيقية...أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتوجات الزراعية"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع.2012،16.

17. مجدوب عبد المؤمن،ظاهرة الهجرة السرية وتأثيرها على الإرهاب وأثارها على العلاقات الأورومغاربية،**دفاتر السياسةوالقانون**،

18. محمد فرج، أنور. «السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة نموذجا»، **دراسات دولية**، ع.39.

19. نوري النعيمي أحمد.البنيوية العصرية في العلاقات الدولية **مجلة العلوم السياسية**،ع،42.

20. وصفي محمد عقيل "التحولات المعرفية للواقعية اللبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة "**دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م.42، ع .1، 2005.

21. يوسفي، محمد. «الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على بلدان المغرب العربي»، **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة**، م.03 ،ع.02،2002

<u>الندوات والمؤتمرات:</u>

1. بلعيد، منيرة. **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعلفي المنطقة**، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي: المنظم من طرف قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة منتوري قسنطينة حول الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، 29-30أفريل2008.

2. عبد الرزاق بن عبيد، بومدين حوالف رحيمة، **الشراكة ودورها في جلبالإستثمارات الأجنبية**، الملتقى الاول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة المتعقد بجامعة سيدي دحلب البليدة يومي 21و 22 ماي 2002.

3. عبد الله عبد الكريم السالم، **رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة**،شرم الشيخ:المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة الإبداع والتميز.27-28 نوفمبر 2004.

4. غراب رزيقة، سجار نادية، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظمة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006.

5. لعجال أعجال، محمدالأمين. **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط**،مداخلة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،29-30أفريل2008.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. بتقة، خديجة. **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة الغير الشرعية**، رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.
2. برد، رتيبة. **الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والإعلام،2008-2009.
3. بن سعدون،الياميين. **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة، دراسة حالة مجموعة 5+5**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر-باتنة:كلية العلوم السياسية، 2011-2012.
4. بن عبد الله السند متعب، **التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة**، رسالة ماجيستير منشورة (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2011.
5. حمزاوي، جويدة، التطور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستيرغير منشورة .جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010،2011.
6. زكي مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010- 2011.

7. عطيش،يمينة. **البعد الأمني في العلاقات الأورو متوسطية،** رسالة ماجستير غير منشورة.جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008.

8. علوش،جميلة.**الهيمنة الذكوريةفي الحكاية الشعبية قراءة سوسيو ثقافية من منظور بورديو،** رسالة ماجيستير غير منشورة.جامعة مولود معمري تيزي وزو:كلية الآداب واللّغات،2013-2014.

9. لعجال أعجال، محمد الأمين. **استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي،** أطروحة دكتوراه غير منشورة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2006-2007.

10. مقروس، كمال. **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية.** أطروحة ماجيستير غير منشورة (جامعة فرحات عباس :كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2013.

11. نموشي نسرين،**انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر،** مذكرة ماجستير غير منشورة.جامعة محمد خضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2009-2010.

الجرائد والصحف:

1. L'immigration clandestine en Europe en chiffres », Bayard presse **: la crois**, le 15-01-2015.
2. Leclerc jean Marc".les chiffres chocs de immigration illégale en Europe, **le figaro**, le 04-03-2015,
3. Libye: intensification de l'immigration clandestine depuis la chute de Kadhafi »**, huffington post** ,21 avril 2015
4. Madrid,Londres,paris et maintenant Bruxelles : les capitales européennes endeuillées par le terrorisme**, France tv info**, 22-03-2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Chambolle, Julien . «L'Union pour la Méditerranée : Origine, principe et perspectives», **Africa 21**, Note N°01, octobre 2012

2. Comelli, Michelle. «The Apparoach of the European Neighbour hood Policy (ENBP**)»,***Features and Differences with the Euro-Mediterranean Partnership", Brussels: **AFFARI Working Paper**, 17November 2005.*

3. Herdina, Andréas . **La politique européenne de voisinage (PEV). Un partenariat pour la Reforme**, in: Laurent Beurdeley (Dir). LUnion européenne et ses espaces de proximité.Bruxelles: édition Bruyant, 2007.

4. Issa**,** Nathalie . **L'union pour la Méditerranée**. Siröen: Université Paris-Dauphine, 2009.

5. Istvam, Szilagyi. «The Barcelona Process Revisited and the SBH Presidency», **European and Regional Studies**, Vol. 1, N°. 2, 2010.
6. Mohsen-Finan, Khadija.**L'Union pour la Méditerranée une ambition française de reconsidérer le sud** .Bruxelles : Ifri, 2008.

7. N.Rosenau,James.**International politics and foreign policy**New York: The Free Press,1969.

8. N.Waltz, keneeth .**Man, the state and War**.Atheareticall Analysis N.Y: Colombia university press, 1959.

9. Nye,Josephs.**j1 peace inparts: integration and conflict in regional,**org anization:university .press of America 1978.

10. Tasche, Thérese Caroline. « The project of a Union for the Mediterranean-Pursuing French Objectives through the Instrumentalisation of the Mare Nostrum", **L'Europe en Formation**, N° 356, 2010.

مقالات منشورة على شبكة الانترنت:

1. بديعة،شافية. "أزمة الهجرة الغير الشرعية ودول الإتحاد الأوروبي"، **مجلة القانون والأعمال**،ع.3، 2015- 2016 نقلا من الموقع: http://www.droitentreprise.org./web/

2. بن بوعزيز ،أسية. "سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة الغير الشرعية"، مجلة دراسات وأبحاث، ع .18، أفريل 2015 من الموقع https://apis.google.com

3. شيبوط، بشرى. "تهديدات الهجرة الغير الشرعية على الأمن الأوروبي"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، من الموقع الإلكتروني:

www.maspolitique.com/mas/index.9option:com

4. عبيدي،سعيد. "الأسباب والعوامل المحفزة على الهجرة الغير الشرعية في بلدان القارة الإفريقية"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد2012،2: www.webcahe.googleuserecontent.com

5. عياد، محمد سمير."الهجرة في المجال الأورومتوسطي-العوامل والسياسات"، مكتبة العلوم السياسية، من الموقع الالكتروني:

link.php?.id.https://www.facebook.com/perma

6. ناجي، عبد النور.الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي من الموقع:

./http://madjiabdenour.maktoobblog.com

7. الدين،جمال. معيقات التكتلات الجهوية مقارنة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب العربي من خلال وثائق، من الموقع:http:lljamalaldine .Wordpress.com.

8. زلحور،يونس.الإرهاب والإجرام أي علاقة من الموقع:http://ahwar.org

9. عبد الكريم،سهام. الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة من الموقع الإلكتروني:

manifest.univ-ouargla.dz/documents/.../31.doc

10. النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية من الموقع:http://www.polilics.dz.com
11. نورالدين،مصطفى.الاتحاد من أجل المتوسط الأهداف والعقبات،http://Ufmsercontent.com
12. كوش،كوش.**نهاية مشروعات طموحة ساركوزي ماذا بقي من الإتحاد من أجل المتوسط؟،من الموقعwww .arabrenewal.info.**
13. الريجاني،نبيل. مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في:http://www.aljazeera.net
14. مفهوم التبعية،من الموقع/ www.almaany.com/ar/dich/ar-ar
15. تقرير عن الهجرة والتعاون في المنطقة الأورومتوسطية،من الموقع:**www.eesc.europa.eu/../f.ces9237-2011-tcd-at.doc**

باللغةالأجنبية:

1. 3ème conférence du cadre du dialogue 5+5 sur la migration en méditerranée occidentale /Alger 15 et 16 septembre 2004 sur le site http://www.Mecgov/ma/FR/Europe/confinigr04.html14-05-2010
2. définition : hégémonie, hémonique,hégémonisme sur le site:www.toupie.org» dictionnaire
3. Définition partenariat – la toupie, sur le site www.toupie.org/Dicti
4. **Economic Forum of the western Mediterranean**, 5+5Dialogue – Chronology the main meeting, p05, sur le site: **westmediterraneanforum". 2003/09.**
5. Hoekmen, Bernard. ," From Euro-Med Partenership to European Neighborhood: Deeper Integration a la carte and Economic development", **working paper**,N° 103, july2005,sur le site: **http://books.google.dz.**

6. Le 11 septembre 2001, objet d'histoire sur le site : **http// :www.histoire-POURTOUS :Fr>dossiers>3**.

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للشراكة الأورو مغاربية 16-41

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشراكة 17-29

المطلب الأول: مفهوم الشراكة.....17-21

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالشراكة 21-29

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للشراكة الأورو مغاربية 30-40

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة 30-33

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة.....33-37

المطلب الثالث: نظرية التبعية.....39-41

الفصل الثاني: ماهية الشراكة الأورومغاربية 42-101

المبحث الأول: خلفيات الشراكة الأورومغاربية 43-60

المطلب الأول: الحوار العربي الأوروبي 43-44

المطلب الثاني: منتدى 5+5.....44-51

المطلب الثالث : مسار برشلونة.....51-60

المبحث الثاني: اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية 61-78

المطلب الأول: اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تونس.....61-67

المطلب الثاني: اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع المغرب 67-71

المطلب الثالث: اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع الجزائر 71-78

المبحث الثالث: انعكاسات 11 سبتمبر 2001 على مسار الشراكة الأورو مغاربية.... 79-80

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية 80-90

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط 91-99

الفصل الثالث: التحديات والسيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورومغاربية **102-125**
المبحث الأول تحديات الشراكة الأورومغاربية 102-117
المطلب الأول: التحدي الأمني 102-117
المطلب الثاني: التحدي الاقتصادي..... 118-119
المبحث الثاني: السيناريوهات المستقبلية للشراكة الأورو مغاربية..... 120-125
المطلب الأول: سيناريو النجاح 120-122
المطلب الثاني: سيناريو الاخفاق..... 122-123
المطلب الثالث: السناريو الإتجاهي 124-125
الخاتمة..... 126-128
قائمة الملاحق..... 130-146
قائمة المراجع..... 148-159
الفهرس..... 160-161